عطاءات العلم

آثار الإمام ابن قيم الجوزية وما لحقها من أعمال
(٣١)

منظمة التعاون الإسلامي
مجمع الفقه الإسلامي الدولي

مطبوعات المجمع

مدارج السالكين
في منازل السائرين

تأليف
الإمام أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية
(٦٩١ - ٧٥١)

تحقيق
محمد أجمل الإصلاحي

تخريج
سراج منير محمد منير

المجلد الأول

وفق المنهج المعتمد من الشيخ العلامة
بكر بن عبد الله أبو زيد
(رحمه الله تعالى)

دار عطاءات العلم

دار ابن حزم

ISBN: 978-9959-858-02-3

حقوق الطبع والنشر محفوظة

لدار عطاءات العلم للنشر

الطبعة الثانية

١٤٤١هـ - ٢٠١٩م

الطبعة الأولى لدار ابن حزم

دار ابن حزم

بيروت - لبنان - ص.ب: 14/6366

هاتف وفاكس: 701974 - 300227 (009611)

البريد الإلكتروني: ibnhazim@cyberia.net.lb

الموقع الإلكتروني: www.daribnhazm.com

أحد مشاريع

عطاءات العلم

هاتف: ٩٦٦١١٤٩١٦٥٣٣+

فاكس: ٩٦٦١١٤٩١٦٣٧٨+

info@ataat.com.sa

راجع هذا الجزء

سُلَيْمَان بْن عَبْد الله العُمَيْر

عَبْد الرَّحْمٰن بْن صَالِح السُّدَيْس

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة التحقيق

الحمد لله، والصلاة والسلام علىٰ أفضل الخلق سيدنا محمد بن عبدالله، وعلىٰ آله وصحبه أجمعين.

أما بعد، فضمن مشروع «آثار الإمام ابن قيِّم الجوزية وما لحقها من أعمال» الذي شارف علىٰ التمام بحمد الله تعالىٰ، يأتي إخراجنا لهذا الكتاب المهم في موضوعه، حيث يبحث في طريق السلوك إلىٰ الله، ومنازل العبد التي يسير فيها في الطريق إليه... مستجلاةً من الكتاب العزيز، من فاتحة الكتاب الكريم التي هي لبّ القرآن وخلاصته، ومن قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ التي هي خلاصة الفاتحة ولبها. ومستجلاةً من سنة النبي ﷺ وسيرته العطرة، ومن طريق سلف الأمة؛ علمائها وصالحيها وزهّادِها.

ورغم أن هذا الكتاب لقي عناية من جهات متعددة تولت إخراجه، في رسائل جامعية أو في مراكز بحثية أو أعمال فردية، وبعضها اعتمد علىٰ أصول خطية، إلا أنه لم يلق العناية التي تستكمل شرائط الإخراج العلمي والاطّراد المنهجي، فأكثر الأصول الخطية التي اعتمدها محققو الطبعات السابقة كانت نُسَخًا متأخرة، كثير منها بعد ١٣٠٠ هـ وفاتتهم نسخ مهمة للكتاب، منها النسخة التي كتبت في حياة المؤلف وقرئت عليه، وفاتت نسخٌ عديدة قريبة العهد بالمؤلف. ومعلوم أن الاعتماد علىٰ النسخ الخطية النفيسة من ركائز العمل العلمي الصحيح لإخراج نص تراثيّ، ما دام بالإمكان تحصيلها والوقوف عليها. وسيأتي الحديث عن طبعات الكتاب في موضعه من هذه التقدمة.

ولا تقتصر جوانب النقص في التحقيقات السابقة على قضية النُّسخ الخطية ـ على أهميتها ـ فحسب، بل تتعدى إلى سقوط نصوص كثيرة من عامة الطبعات، ومن هذه المواضع سقوط «منازل» بتمامها أو صفحات بكاملها، فقد سقط من طبعة رشيد رضا ومن طبعة الفقي (٢/ ٣١٤) مبحثٌ كامل في خمس صفحات، من قوله: «على قطع أصول...» إلى «بطريق الرياضات..»، وسقط من طبعة دار الصميعي ــ وهي رسائل جامعية ــ (٣/ ٢٣٠٠) منزلة كاملة، وهي منزلة البسطة أو الانبساط نحو ستّ صفحات، وسقطت عدة صفحات من طبعة دار ابن خزيمة تحقيق عامر علي ياسين (٢/ ٣٦٢) بسبب سقوط ورقة مِن مصوّرة نسخته الخطية الوحيدة!

إلى ملاحظات أخرى، سيأتي طائفة منها عند الكلام على طبعات الكتاب.

وقد عملنا على إخراج الكتاب على عشر نسخ خطية، وهو في عامة نُسَخه مكوّن من مجلدين، فُقِد المجلد الثاني في غالبها، فصار لدينا نسخ وفيرة عالية للمجلد الأول (يمثل المجلدين الأول والثاني من المطبوع)، وشح في النسخ القديمة للمجلد الثاني (يمثل الثالث والرابع) مما دعانا للنزول إلى بعض النسخ المتأخرة للاستعانة بها والاستئناس في قراءة نص المجلدين الأخيرين كما سنشرح ذلك فيما سيأتي من هذا التقديم.

وقد قدمنا عدة مباحث للكلام على الكتاب ومتعلقاته، وهي:

- تحرير عنوان الكتاب
- توثيق نسبة الكتاب للمؤلف
- تاريخ تأليفه

- موضوع الكتاب وترتيب مباحثه
- منهج المؤلف فيه
- «منازل السائرين» وشروحه
- مقارنة الكتاب بأهم شروح «المنازل»
- تعقبات ابن القيم علىٰ الهروي
- موارد الكتاب
- أثره في الكتب اللاحقة
- مختصرات ودراسات عن الكتاب
- نسخ الكتاب الخطية
- طبعات الكتاب
- منهج التحقيق

ثم صنعنا فهارس لفظية متعددة للكتاب، وفهارس علمية كاشفة لعلومه وفوائده.

ونرجو بهذا العمل أن نكون قد خدمنا الكتاب خدمة تليق به، مع أملنا في الحصول مستقبلًا علىٰ نسخ أخرىٰ أكثر جودة للنصف الثاني من الكتاب، آملين من القرّاء الكرام تزويدنا بملاحظاتهم ومقترحاتهم علىٰ الإيميل أدناه، ليصل العمل إلىٰ ما يرجونه ونرجوه جميعًا إن شاء الله تعالىٰ.

علي بن محمد العمران

Aliomraan@hotmail.com

تحرير عنوان الكتاب

لم يسمِّ المؤلف رحمه الله كتابه في مقدمته، ولا سمَّاه في كتبه الأخرىٰ التي وصلت إلينا إلا في موضع واحد، ولم تتفق النسخ الخطية أيضا علىٰ عنوان الكتاب، غير أن السيد رشيد رضا رحمه الله لما طبع الجزء الأول من الكتاب سنة ١٣٣١ سماه «**مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين**» تبعًا للنسخة الخطية التي اعتمد عليها في الجزء المذكور، وكانت نسخة كويتية متأخرة كتبت سنة ١٣١٦، أي قبل طبع الكتاب بخمس عشرة سنة. ومنذ ذلك الحين اشتهر الكتاب بهذا الاسم، ولكن الغريب أنه لم يرد في شيء من النسخ النفيسة القديمة التي بين أيدينا.

وقد ظهرت بعد الطبعة السابقة نشرة الشيخ محمد حامد الفقي رحمه الله الذي صرَّح بأنه راجعها علىٰ أربع نسخ محفوظة في دار الكتب، ومنها «نسخة قيمة جدًّا كتبت في سنة ٨٢٣»، وكانت تحمل عنوان «**مدارج السالكين في منازل السائرين**»، وقد وضع الشيخ صورة صفحة العنوان منها في أول الكتاب، ومع ذلك قلَّد في تسميته نشرة السيد رشيد رضا.

وإليكم ما وقفنا عليه من عناوين الكتاب في مخطوطاته وكتب المؤلف وكتب التراجم وما إليها:

١) مراحل السائرين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين

بهذا العنوان ذكره المؤلف في «مسألة السماع» (ص١٠٠). وهو الذي ذكره ابن رجب في «ذيل طبقات الحنابلة» (٥/ ١٧٥). ومنه نقله العليمي في «المنهج الأحمد» (٥/ ٩٤)، والداودي في «طبقات المفسرين» (٢/ ٩٢)، وابن العماد في «شذرات الذهب» (٨/ ٢٨٩).

٢) مدارج السالكين في منازل السائرين

اتفقت عليها نسخة قيون المقروءة علىٰ المؤلف، ونسخة حلب المقابلة علىٰ النسخة السابقة سنة ٧٧٣، ونسخة جامعة الإمام ٨٨٦٠ج١ (القرن الثامن)، ونسخة دار الكتب ١٠٣ تصوف قوله (سنة ٩٣٦) ونسخة التيمورية ١٥٥ تصوف ج٢ المنقولة من نسخة مكتوبة سنة ٧٦٥.

٣) مدارج السالكين في شرح منازل السائرين

اتفقت عليها نسخة ولي الدين ١٧٣٢ (سنة ٧٨٧) ونسخة شستربيتي (الثامن تقديرا) ونسخة دار الكتب طلعت ١٥٢٢ (سنة ٨٢٣).

٤) إرشاد السالكين إلىٰ شرح منازل السائرين

انفردت به نسخة قره جلبي زاده (سنة ٧٨٠). وتبعتها نسخة ولي الدين ١٧٣٠ (سنة ٧٨٤) المنقولة منها.

٥) شرح منازل السائرين

ذكره بهذا العنوان الحافظ ابن حجر في «الدرر الكامنة» (٥/ ١٣٩) ومن تابعه كالشوكاني، والسيوطي في «الحاوي للفتاوي» (٢/ ١٣٦)، وغيره. والظاهر من صنيعه أنه ليس من غرضه النص علىٰ اسم الكتاب، وإنما أراد الإشارة إليه.

٦) مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين

وقع هذا العنوان في النسخ المتأخرة النجدية ونحوها مثل نسخة الغاط (سنة ١٣١٧) ونسخة حائل (سنة ١٣١٨) ونسخة دارالكتب ٨٧٤ تصوف (سنة ١٣٢٠).

ومعلوم أن قطعة من الكتاب قد طبعت في الهند سنة ١٨٩٤م (١٣١١/ ١٣١٢هـ) ـ وكانت هي أول طبعة للكتاب ـ باسم «مدارج السالكين شرح منازل السائرين من منازل إياك نعبد وإياك نستعين» ولا شك أنه عنوان ملفَّق، زيد فيه «من منازل...» إلخ.

أما العنوان المشهور «**مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين**»، فهوعنوان جميل رائق عُرف به الكتاب منذ قرن من الزمن، إذ طبعه السيد رشيد رضا بهذا العنوان وتَبِعه الناشرون الذين جاؤوا من بعده جميعًا، ولكنه كما قلنا لم يرد في شيء من الأصول النفيسة القديمة، وإنما نراه في النسخ المتأخرة التي كتب معظمها في القرن الماضي! ونخشىٰ ـ إن لم يكن هذا العنوان منقولا من النسخ القديمة ـ أن يكون ملفقًا أيضًا، فأُخِذ الجزء الأول «مدارج السالكين» من العنوانين الثالث والرابع، والجزء الثاني «بين منازل...» إلخ من العنوان الأول الذي ذكره المؤلف وتلميذه ابن رجب. ويرشحه أن المؤلف استهلَّ كثيرًا من أبواب الكتاب بقوله: «ومن منازل إياك نعبد وإياك نستعين».

وإذا صرفنا النظر عن العنوان الرابع الذي انفردت به إحدىٰ النسخ (وتابعتها أخرىٰ منقولة منها) بقيت ثلاثة عناوين، وأقواها في الظاهر أولها، وهو «**مراحل السائرين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين**»، فإن المؤلف نفسه أحال عليه بهذا العنوان، ثم ذكره تلميذه ابن رجب في ثبت مؤلفاته. ولكن يُضعفه أنه لم يرد أيضًا فيما وصل إلينا من نسخ الكتاب قديمة كانت أو متأخرة. أما النسخة المحفوظة في جامعة الإمام برقم ٨٩٦٣ المكتوبة سنة ١٢٦٧ (في بطاقة النسخة: ١٢٧٨، خطأ) المخرومة من أولها، فإن ناسخها

هو الذي سماها: «مراحل السائرين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين الشرح (بشرح؟) منازل السالكين (كذا) للشيخ شمس الدين...». وهي الجزء الثاني من الكتاب، أما الجزء الأول منها برقم ٨٩٩١ فعنوان الكتاب فيه: «مدارج السالكين في شرح منازل السائرين».

أما العنوان الثاني، وهو **«مدارج السالكين في منازل السائرين»**، فسمي به الكتاب في عدة نسخ نفيسة أحسنُها نسخة قيون أوغلو، ولم يصل إلينا منها إلا المجلد الأول. هذه النسخة مقروءة علىٰ المؤلف، ولكن العنوان المذكور الوارد في أول النسخة وآخرها كتب بعد وفاة المؤلف. وفي أسفل صفحة العنوان عشرة أبيات في مدح الكتاب لابن أبي العِزّ الحنفي (ت ٧٩٢) كتبها بخطه، أولها:

صاحِ هذي مدارجُ السالكينا قد بدت في منازل السائرينا

وقد نظم فيه ـ كماترىٰ ـ العنوان الوارد في النسخة. وهذه الأبيات واردة بخطه في أول نسخة حلب أيضًا. وفي آخر جزئيها أنها قوبلت علىٰ أصل مقابل بأصل مؤلفه مقروء عليه سنة ٧٧٣. والظاهر أن ابن أبي العز هو الذي قابلها بنسخة قيون السابقة.

أما العنوان الثالث، فإنه أيضًا ورد في نسخ قديمة، والغالب أنه من وضع المصنف. ولا غرو، فإن الكتاب شرح لمنازل السائرين للهروي، ومن ثم يسميه الحافظ ابن حجر وغيره اختصارًا: «شرح منازل السائرين».

وبالتأمل في العناوين الثلاثة يبدو لنا أن العنوان الأول أقدمها، وهو يدل علىٰ أن الكتاب تأليف مستقلّ يدور حول منازل إياك نعبد وإياك نستعين

ويشرح مراحل السائرين بين هذه المنازل، وليس في العنوان إشارة من قريب أو بعيد إلىٰ أنه شرح لكتاب منازل السائرين للهروي. وإذا نظرنا إلىٰ قول المؤلف في مقدمة الكتاب: «ونحن ننبه علىٰ هذا بالكلام علىٰ فاتحة الكتاب وأم القرآن وما تضمنته من الرد... وما تضمنته من منازل السائرين ومقامات العارفين...»، ثم إلىٰ الفصل الذي عقده «في منازل (إياك نعبد) التي ينتقل فيها القلب منزلة منزلة في حال سيره إلىٰ الله»، وشروعه بعد ذلك في الكلام علىٰ المنازل ونَقْل كلام الهروي وشرحه وتعقبه، ثم إلىٰ افتتاحه أكثر المنازل بقوله: «ومن منازل إياك نعبد وإياك نستعين...» = إذا نظرنا إلىٰ كل ذلك رأينا العنوان مطابقًا لمنهج الكتاب، ومحتواه، وسياسة المؤلف في تأليفه. فإن الغرض من إنشاء الكتاب: بيان المنهج الصحيح لتزكية النفس، وإصلاح التصوف من خلال الكلام علىٰ منازل السائرين للهروي بالإضافة إلىٰ تبرئته مما يزعمه أصحاب وحدة الوجود أنه منهم؛ فلم يَعْقِد المؤلفُ كتابَه ابتداءً علىٰ شرحِ كتابِ المنازلِ أو انتقاده.

ولكن يبدو أنه خشي فيما بعد أن هذا العنوان الذي يطابق بناء الكتاب قد يضر بغرض تأليفه، إذ ليس في ألفاظ العنوان ما يجذب طلاب التزكية والراغبين في كتب المتصوفة إلىٰ قراءة هذا الكتاب، فأحبَّ أن يصرّح في العنوان بأنه في شرح «منازل السائرين» ليقبلوا عليه، ويحصل المقصود، فاختار «**مدارج السالكين في شرح منازل السائرين**».

ولا شك أن الكتاب شرح «منازل السائرين»، ولكنه ليس شرحًا كالشروح المعروفة، ولم يتَّبع فيه المنهج المألوف في شرح الكتب كما سيأتي، ثم هذا العنوان لا ينبئ بأن الكتاب في مادته ومنهجه يختلف عن شرح

كتاب معين. فكأن المؤلف رحمه الله رأىٰ قصورًا في العنوانين، فإن أحدهما يزري باستقلال الكتاب، والآخر يضرّ بغرض تأليفه، فكأنه لاح له عنوان ثالث بحذف كلمة «شرح»، وهو: «**مدارج السالكين في منازل السائرين**».

ولما كان هذا العنوان هو الثابت في أصح أصولنا وأقدمها رجَّحناه علىٰ العنوان المشهور الذي لم نره إلا في النسخ المتأخرة.

هذا العنوان الجديد يفهم منه أنه كتاب مستقل غرضُه بيان مدارج السالكين ومراتبهم في منازل السلوك، فحرف الجر «في» متعلق هنا بلفظ المدارج، وفي الوقت نفسه فيه تلميح إلىٰ كتاب «منازل السائرين» أيضًا، فجاء هذا العنوان بتصريحه وتلميحه وافيًا بالغرضَين. والله أعلم.

ونشير في آخر هذا المبحث إلىٰ وهم البغدادي في «هدية العارفين» (٢/ ١٥٨)، إذ عدَّ «مراحل السائرين» و «مدارج السالكين في شرح منازل السائرين» كتابين اثنين!

توثيق نسبة الكتاب للمؤلف

كتابنا ثابت النسبة إلىٰ مؤلفه ابن قيم الجوزية رحمه الله، ولم يشك في صحتها أحد فيما نعلم. وقد ذكر صاحب «كشف الظنون» (٢/ ١٦٤٠) كتابًا لابن الجوزي باسم «مدارج السالكين»، ولا ندري ما مصدره، وهو أيضًا لم يقف علىٰ نسخة منه ليذكر أولها. وقد رأينا أنه يحدث الخلط أحيانًا بين ابن الجوزي وابن قيم الجوزية، ولكن حاجي خليفة لم يخلط بين الكتاب الذي نسبه إلىٰ ابن الجوزي وبين كتابنا الذي سمَّاه «مدارج السالكين في شرح منازل السائرين»، فذكرهما كتابين مستقلين. هذا في حرف الميم، ثم ذكره مرة أخرىٰ ضمن شروح «منازل السائرين». والدلائل علىٰ صحة نسبة الكتاب إلىٰ ابن القيم متوافرة متظافرة، نذكر هنا جملة منها:

١) فأولها ذكرُه في ثبت مؤلفاته في كتب التراجم، وأهمُّ هذه الكتب: «ذيل طبقات الحنابلة» لتلميذه الحافظ ابن رجب الحنبلي، ذكره أولًا في ترجمة شيخ الإسلام الهروي (١/ ١٥٠)، ثم في ترجمة شيخه ابن القيم (٥/ ١٣٥). وذكره الحافظ ابن حجر في «الدرر الكامنة» (٥/ ١٣٩). وعلىٰ كتابَي ابن رجب وابن حجر اعتمدت الكتب الأخرىٰ في ذكر كتاب المدارج ضمن مؤلفات ابن القيم.

٢) ومن الدلائل: إجماع نُسَخ الكتاب الخطية، القديمة منها والمتأخرة، علىٰ نسبته إلىٰ ابن القيم.

٣) ومنها ما اقتبسه العلماء من كتابنا مع الإحالة الصريحة عليه، وسيأتي ذكر هذه النقول في مبحث الصادرين عن الكتاب.

٤) ومنها أن المؤلف نفسه أحال عليه في كتابه «مسألة السماع» (ص١٠٠) وسمَّاه «مراحل السائرين بين إياك نعبد وإياك نستعين». وقد أشار إليه أيضًا في «زاد المعاد» (٤/ ٢٥٣) في الظاهر، وقد نبهنا في التعليق علىٰ هذا الموضع من «الزاد» أن الشيخ الفقي رحمه الله قد زاد في المتن هنا: «مدارج السالكين» بين شرطتين من عنده خلافًا للنسخ، وتبعته طبعة الرسالة.

٥) وكذلك أحال رحمه الله في هذا الكتاب علىٰ كتب أخرىٰ من تأليفه، منها ما وصل إلينا وطبع وهي خمسة كتب:

- مفتاح دار السعادة ومطلب أهل العلم والإرادة (١/ ١٤٠، ٤/ ٥١٠)
- الصواعق المرسلة علىٰ الجهمية والمعطلة (٤/ ٣٠٦)
- سفر الهجرتين وطريق السعادتين (١/ ١٤٠، ٢/ ٣، ١٣٠، ٢٨٨)
- إغاثة اللهفان في طلاق الغضبان (٤/ ٢٣٤)
- الوابل الصيب ورافع الكلم الطيب (٣/ ٢١٩)

والمسائل التي أحال لبحثها علىٰ هذه الكتب كلها مبحوث فيها، كما سترىٰ في تعليقاتنا علىٰ المواضع المذكورة.

ومن مؤلفاته التي أحال عليها وهي لا تزال في عداد المفقود كتابان:

- قرة عيون المحبين وروضة قلوب العارفين
- تحفة النازلين بجوار رب العالمين

أما الكتاب الأول فقال في «المدارج» (١/ ١٤١): «وقد بينا فساد قولهم

وإنكارهم محبة الله **من أكثر من ثمانين وجهًا** في كتابنا المسمىٰ (قرة عيون المحبين وروضة قلوب العارفين)، وذكرنا فيه وجوب تعلق المحبة بالحبيب الأول من جميع طرق الأدلة النقلية والعقلية والذوقية والفطرية...».

ثم قال في المجلد الثاني (ص٢٨٧) بعد بحث مسألة: هل يبقىٰ الاشتياق عند لقاء المحبوب أو يزول: «وقد ذكرنا هذه المسألة مستقصاةً وتوابعَها في **كتابنا الكبير في المحبَّة**...». وبمثله وصفه في المجلد الثالث (ص٣٨٤) بعد ما ذكر أن جميع طرق الأدلة تدل علىٰ إثبات محبة العبد لربه والرب لعبده، فقال: «وقد ذكرنا لذلك قريبا من **مائة طريق في كتابنا الكبير في المحبة**، وذكرنا فيه فوائد المحبة وما تثمر لصاحبها من الكمالات وأسبابها وموجباتها والرد علىٰ من أنكرها...».

نضم إلىٰ ما سبق قوله في طريق الهجرتين (ص١٢٤): «قد ذكرنا مجموع هذه الطرق في **كتابنا الكبير في المحبة** الذي سميناه «المورد الصافي، والظل الضافي» في المحبة وأقسامها وأنواعها وأحكامها وبيان تعلقها بالإله الحق دون ما سواه، وذكرنا من ذلك ما يزيد علىٰ **مائة وجه**».

هذه النصوص مع دلالتها علىٰ أنها صدرت جميعًا عن قلم واحد وتأكيد نسبتها إلىٰ مؤلفها، تفيد أيضًا أن الكتاب الذي أشار إليه في موضعين بقوله: «كتابنا الكبير في المحبة» هو «قرة عيون الموحدين وروضة قلوب العارفين»، وأن «المورد الصافي والظل الضافي» المذكور في طريق الهجرتين عنوان آخر للكتاب نفسه.

أما كتاب «تحفة النازلين بجوار رب العالمين»، فأحال عليه المؤلف في مسألة التحسين والتقبيح العقليين والرد علىٰ نفاته فقال: «وقد بينا بطلان

هذاالمذهب من ستين وجها في كتابنا المسمىٰ (تحفة النازلين بجوار رب العالمين) وأشبعنا الكلام في هذه المسألة هناك، وذكرنا جميع ما احتج به أرباب هذا المذهب وبطلانه». هذا ما قاله في (١/ ٣٦٠)، ولكن أحال من قبل (١/ ١٤٠) ومن بعد (٤/ ٥١٠) لهذه المسألة نفسها علىٰ كتاب «مفتاح دار السعادة»، فقال في الموضع الأول: «ولهذ الأصل لوازم وفروع كثيرة فاسدة، وقد ذكرناها في كتابنا الكبير المسمىٰ (مفتاح دار السعادة...) وبينا فساد هذا الأصل من نحو ستين وجها».ومثله في الموضع الآخر. فيحتمل أن يكون كتاب «تحفة النازلين» مثل كتاب «التحفة المكية» مجموعا مستقلا قيَّد فيه فوائد ثم نقلها إلىٰ كتبه الأخرىٰ، أو عنوانًا آخر للتحفة المكية نفسها.

٦) ومنها ما نثره المؤلف رحمه الله في فصول كثيرة من الكتاب من أقوال شيخه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله وآرائه وترجيحاته، ينقل بعضها من كتبه، ويروي بعضها عنه شفاها.

٧) ومنها مناقشات المؤلف واحتجاجاته وترجيحاته في مباحث عديدة اشترك فيهاهذا الكتاب وغيره من كتب المؤلف، ومنها ما أحال لها علىٰ كتبه الأخرىٰ التي أشرنا إليها آنفا، نحو مسألة التحسين والتقبيح، ومسألة حب الله لخلقه، وغيرهما. ثم أسلوب المؤلف ونفَسه ومنهجه في الكلام علىٰ المسائل الخلافية وغير ذلك من خصائص كتبه=كلُّ ذلك مستعلن في كتابنا هذا أيضا، بحيث لو حذف عنوان الكتاب واسم مؤلفه لم يشكّ قارئه في كونه من تأليف ابن القيم رحمه الله.

تاريخ تأليفه

لم ينصَّ المؤلف علىٰ زمن تأليف الكتاب، إلا أنه أحال عليه في كتاب آخر له في مسألة السماع (ص١٠٠) كما سبق، وقد استفتي في المسألة المذكورة هو وغيره من العلماء سنة ٧٤٠، وذلك يقتضي أن يكون كتاب «مدارج السالكين» قد أُلِّف قبل هذه السنة.

ومن الكتب التي أحال عليها المؤلف في المدارج مرتين: «مفتاح دار السعادة»، وفي المفتاح ذكر كتابه «تهذيب السنن»، وقد ألف الكتاب الأخير سنة ٧٣٢، وذلك يقتضي أن يكون زمن تأليف المفتاح والمدارج كليهما بعد سنة ٧٣٢. إذن يمكن أن يقال إن مدارج السالكين أُلِّف فيما بين ستي ٧٣٢ و٧٤٠.

وهذا أمر تقريبي، إذ يجوز أن يكون المؤلف زاد بعض الإحالات فيما بعد، أو نقل مادة بما فيها من الإحالات من كتاب قديم له إلىٰ كتاب آخر حديث أو بالعكس.

فإن قيل: إن نسخة حلب من كتاب المدارج كتبت سنة ٧٣١ حسب تصريح الناسخ في خاتمة المجلد الثاني، فتاريخ هذه النسخة قاطع بأن الكتاب ألف قبل السنة المذكورة.

قلنا: هذا التاريخ مقطوع ببطلانه، فإنه ليس بخط ناسخ الأصل، وقد ألحقَتْ العبارة: «وبه تمَّ الكتاب نسأل الله تعالىٰ... في سنة ٧٣١» بخط آخر بعد كشط وإخفاء ما كان مكتوبًا علىٰ طرة النسخة. وفي العبارة خطأ آخر، وهو زعم الكاتب أن الكتاب قد تم بهذا المجلد، مع أن كلام المؤلف علىٰ منزلة المحبة لم يتمَّ بعد، وبقي منه ثلاثة فصول في شرح كلام الهروي، فلم يتمَّ هذا المجلد فضلا عن تمام الكتاب!

موضوع الكتاب وترتيب مباحثه

الكتاب معقود علىٰ بيان أصول تزكية النفس التي هي أهم مقاصد بعثة النبي صلىٰ الله عليه وسلم، والكلام علىٰ أعمال القلوب ومنازل السلوك التي يتنقل بينها القلب في السير إلىٰ الله، والتنبيه علىٰ ما طرأ من الزيغ والانحراف في وصفها وتحديدها عند المتصوفة.

وهو في ذلك صنو كتابه الآخر «طريق الهجرتين وباب السعادتين». وكما اختار فيه ابن القيم للوصول إلىٰ غرضه كتاب «محاسن المجالس» لابن العريف ــ وهو مبني علىٰ كتاب «علل المقامات» لأبي إسماعيل الهروي ـ اختار لكتابنا هذا كتاب «منازل السائرين» لأبي إسماعيل نفسه، لكونه كتابا مشهورًا بين السالكين من أهل السنة وغيرهم.

واختار إلىٰ ذلك شرحًا واحدًا من شروحه، وهو شرح العفيف التلمساني لأنه صيَّر أبا أسماعيل بشرح كلامه من القائلين بوحدة الوجود. وقد ذكر الذهبي في «تاريخ الإسلام» (١٠/ ٤٨٩) أنه رأىٰ الاتحاديةَ تعظِّم «كتاب المنازل» وتنتحله وتزعم أنه علىٰ تصوفهم الفلسفي. واشتهر شرح التلمساني، وأقبل عليه طلاب السلوك، فاشتد البلاء، وتفاقم الخطر، فانبرىٰ ابن القيم لشرح «كتاب المنازل» وبيان ما له وما عليه، مع الرد علىٰ عقيدة وحدة الوجود والانحرافات الأخرىٰ من خلال نقده لكلام التلمساني، وتبرئة شيخ الإسلام الهروي من هذه العقيدة الباطلة.

ولكن قارئ الكتاب يستغرب أن ابن القيم لم يشر في أوله من قريب أو بعيد إلىٰ أنه قصد به إلىٰ شرح «كتاب منازل السائرين» لأبي إسماعيل

الهروي، بل الاسم الذي اختاره لكتابه في أول الأمر ــ وهو: «مراحل السائرين في منازل إياك نعبد وإياك نستعين» ــ لم يكن يدل أيضًا علىٰ أن الكتاب في شرح «منازل السائرين». فهل غيَّر ابن القيم خطة الكتاب في أثناء تأليفه؟ لننظر أولا في البناء العام للكتاب.

يمكن أن نقسم الكتاب لفهم تأليفه إلىٰ الأقسام الآتية:

١) خطبة الكتاب (١/ ١-٩)

الخطبة كلها تدور حول فضل القرآن ومنزلته في حياة المسلمين، فهو الصراط المستقيم الذي لا تزيغ به الآراء والأهواء، وهو الهدىٰ والنور، وحياة القلوب وشفاء الصُّدور، والعروة الوثقىٰ التي لا انفصام لها. وهو الكفيل بمصالح العباد في المعاش والمعاد. ولكن طوائف كثيرة من عامة المسلمين وخاصتهم هجروه، وعزلوه عن منصبه بطرق مختلفة من التأويل وغيره، واستفزَّتهم آراء الرجال و أنواع الجدل وضروب الأقيسة والإشارات والشطحات. وختم المصنف هذه الخطبة بأنه سينبه علىٰ ذلك بالكلام علىٰ سورة الفاتحة وعلىٰ بعض ما تضمنته من الرد علىٰ جميع طوائف أهل البدع والضلال، وكذلك ما تضمنته من منازل السائرين ومقامات العارفين، والفرق بين وسائلها وغاياتها، ومواهبها وكسبياتها.

٢) تفسير سورة الفاتحة (١/ ١٠-١٧١)

ومن المباحث التي يشتمل عليها:

- إثبات السورة للنبوة من ثماني جهات.
- فصول في تفسير الصراط المستقيم وسؤال الهداية.

- فصول في اشتمال السورة على أنواع التوحيد الثلاثة.
- مراتب الهداية العامة والخاصة، وهي عشر مراتب، منها مرتبة الإلهام. وهي من منازل كتاب الهروي أيضًا، فنقل ابن القيم كلامه وشرحه وعلق عليه حسب طريقته. وهذا أول موضع ذكر فيه «صاحب المنازل». وقال ابن القيم في آخر شرحه للدرجة الثالثة من منزلة الإلهام: «وأما الاتحادية القائلون بوحدة الوجود فإنهم يجعلون ذلك اضمحلالًا وعدمًا في الوجود، **ويجعلون صاحب المنازل منهم، وهو بريء منهم عقلًا ودينًا وحالًا ومعرفة**».
- فصل في بيان اشتمال الفاتحة على الشفاءين: شفاء القلوب وشفاء الأبدان. ومن ذلك اشتمالها على الرد على جميع المبطلين من أهل الملل والنحل، وعلى أهل البدع والضلال من هذه الأمة كالملاحدة القائلين بوحدة الوجود والفلاسفة والجهمية والقدرية والجبرية وغيرهم (٨٤-١٠٥).
- فصول في الكلام على ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ وبيان أن سر الكتب والأمر والنهي والشرائع والثواب والعقاب انتهى إلى هاتين الكلمتين، وعليهما مدار العبودية والتوحيد.
- الناس في الأصلين العبادة والاستعانة أربعة أقسام.
- لا يكون العبدُ متحققًا بـ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ إلا بالإخلاص والمتابعة، والناس في ذلك أربعة أقسام.
- أهل مقام ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ لهم في أفضل العبادة وأنفعها أربعة طرق، فهم في ذلك أربعة أقسام.

- الناس في منفعة العبادة وحكمتها ومقصودها أربعة أصناف، ومنهم الفلاسفة والصوفية المتفلسفة.
- بناء ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ علىٰ أربع قواعد، ولزوم العبودية لكل عبد إلىٰ الموت، وانقسامها إلىٰ عامة وخاصة (١٤١-١٥١).
- مراتب ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ علمًا وعملًا، ودوران رحىٰ العبودية علىٰ خمس عشرة قاعدة من كمّلها كمّل مراتب العبودية (١٥١-١٧١).

هذه الفصول المهمة النفيسة التي اشتمل عليها تفسير المؤلف لسورة الفاتحة هي في الحقيقة بمنزلة القواعد والأسس التي يقوم عليها نظام تزكية النفس والسلوك في الإسلام. ثم هي تسدُّ جميع المنافذ التي يسعىٰ الطوائف المنحرفة للدخول منها. وقد مهد المصنف بهذه الفصول لكلامه علىٰ منازل السالكين في الفصل الآتي.

٣) فصل في منازل إياك نعبد (١/ ١٧٢-٣٧٨)

- أشار المصنف في أوله إلىٰ تأليف الناس في المنازل واختلافهم في عددها ووصفها بحسب سلوكهم، ثم قال: «وسأذكر فيها أمرًا مختصرًا جامعًا نافعًا إن شاء الله». ثم تكلم علىٰ تسعة منازل هي مع ترتيبها عند الهروي: اليقظة (١)، البصيرة (٥٤)، القصد (٤١)، العزم (٤٢)، الفكرة (٥)، الفناء (٩٢)، المحاسبة (٣)، التوبة (٢)، الإنابة (٤). ولننظر كيف جاء كلامه عليها.
- ذكر أن أول المنازل: «اليقظة» وعرَّفها، وأن اليقظة توجب «الفكرة» وعرَّفها أيضًا، فلم يشرح مراتب المَنْزِلَين. فإذا صحّت الفكرة أوجبت «البصيرة». وتوقف عند «البصيرة»، فعرّف بها وذكر لها ثلاث مراتب

وشرحها. ثم قال: «ولصاحب المنازل طريقة أخرىٰ في البصيرة»، ونقل كلامه في تعريفها ودرجاتها وفسَّرها. وهذا أول منزل يشرح ابن القيم كلام الهروي عليه. نعم، قد نقل من قبل في فصل مراتب الهداية كلام الهروي علىٰ الإلهام، وعلّق عليه، ولكنه لم يتكلم عليه بصفته منزلًا من منازل العارفين.

- ثم تكلم علىٰ منزل القصد علىٰ أنه يلي منزل البصيرة. فإذا استحكم القصد صار عزمًا، وعرَّج قليلًا علىٰ منزل العزم فذكر نوعين منه، ولكن لم يشرح هنا درجاته. وأشار إلىٰ أن السالك في هذا المنزل يحتاج إلىٰ المحاسبة، وهي قبل التوبة. وذكر تقديم صاحب «المنازل» التوبة علىٰ المحاسبة مع توجيه ذلك.

- ثم تكلم علىٰ ترتيب المنازل وسبب اختلافهم في ذلك، وما في ترتيبهم من التحكُّم والدعوىٰ منبِّهًا علىٰ أنه لا ترتيب كليًّا لازم للسلوك. ثم قال: «فالأولىٰ: الكلام في هذه المقامات علىٰ طريق المتقدمين من أئمة القوم كلامًا مطلقًا في كل مقام ببيان حقيقته، وموجبه، وآفته المانعة من حصوله، والقاطع عنه، وذكر عامّه وخاصّه...». ثم استدرك بقوله: «ولكن لا بد من مخاطبة أهل الزمان باصطلاحهم، إذ لا قوّة لهم للتشمير إلىٰ تلقي السلوك عن السلف الأول وكلماتهم وهديهم...».

ثم قال: «فالأولىٰ بنا: أن نذكر منازل العبودية الواردة في القرآن والسنة ونشير إلىٰ معرفة حدودها ومراتبها، ونذكر لها ترتيبًا غير مستحق بل مستحسن بحسب ترتيب السير الحِسِّي ليكون ذلك أقرب إلىٰ تنزيل المعقول منزلة المشهود بالحس فيكون التصديق أتم ومعرفته أكمل وضبطه أسهل».

وكلام المصنف هذا يدل على أمرين: الأول أنه سيذكر المنازل المذكورة في الكتاب والسنة فقط. والثاني أنه يرتبها بحسب الترتيب الحسي. ومن ثم رجع إلىٰ منزل اليقظة مرة أخرىٰ، وقد عرّفها سابقًا، وهنا نقل كلام صاحب «المنازل» في تعريفها ودرجاتها ليفسرها ويعلق عليها.

- ثم انتقل إلىٰ منزل الفكرة، وفعل مثل ما فعل في اليقظة. ورأىٰ أن الهروي خبط في قوله في أنواع الفكرة: «إن الفكرة في عين التوحيد اقتحام بحر الجحود»، وقاده ذلك إلىٰ الكلام علىٰ منزلة الفناء عند الهروي، فشرح أولًا كلامه وردّ علىٰ ما زعم التلمساني من أن مذهب الهروي وحدة الوجود بأنه كذبٌ عليه وإن كانت عبارته موهمة بل مفهمة. ثم أفاض القول في أقسام الفناء ومراتبه وممدوحه ومذمومه ومتوسطه وما يعرض للسالك علىٰ دربه من المعاطب والمهالك. واستغرق الكلام علىٰ الفناء وحده أكثر من ثلاثين صفحة. (الجدير بالذكر أن المصنف تكلم علىٰ منزل الفناء في موضعه من كتاب المنازل مرة أخرىٰ دون إشارة إلىٰ كلامه هنا).

- بعد هذا الاستطراد في الكلام علىٰ الفناء (١/ ٢٣٩) رجع إلىٰ «منازل إياك نعبد وإياك نستعين»، وأشار إلىٰ أنه قد سبق أن ذكر أربعة منها: اليقظة، والبصيرة، والفكرة، والعزم (البصيرة هنا مقدمة علىٰ الفكرة خلافا لما سبق، والعزم يشتمل علىٰ القصد)، وهي عنده كالبنيان لسائر المنازل، وعليها مدار منازل السفر إلىٰ الله تعالىٰ. وهي علىٰ الترتيب الحسي.

- ومن منزل العزم انتقل إلىٰ منزل المحاسبة، وشرح كلام الهروي عليها (١/ ٢٣٩-٢٥٢).

- ومن منزل المحاسبة يشرف العبد عنده علىٰ منزل التوبة التي هي أول المنازل وأوسطها وآخرها، فلا يفارقها العبد إلىٰ موته. فشرَح كلام الهروي عليها، وأفاض القول فيها إفاضة زادت علىٰ ٣٨٠ صفحة، وتضمنت مطالب شريفة نافعة يطول ذكرها.

- ثم تكلم علىٰ منزل الإنابة، فإن من استقرَّت قدمه في منزل التوبة نزل بعده منزل الإنابة. ومكانها في ترتيب الهروي (٤) بعد المحاسبة وقبل التفكر.

٤) **شرح المنازل من منزل التذكر إلىٰ آخرها من كتاب منازل السائرين علىٰ ترتيبه** (١/ ٣٧٩ إلىٰ آخر المجلد الرابع من الكتاب).

- ذكر ابن القيم عن منزل التذكر أن القلب ينزله بعد منزل الإنابة، فهو قرين الإنابة. ثم تكلم علىٰ منزل الاعتصام، ويدل كلامه علىٰ أن القلب ينزله بعد التذكر. وعُلم من هذا أن المنازل العشرة التي تكلم عليها المؤلف إلىٰ هنا مرتبة علىٰ ترتيب السير الحسي.

- أما المنازل التالية، فليست مرتبة علىٰ السابقة، ولذلك يفتتح المؤلف الكلام عليها بقوله: «ومن منازل إياك نعبد وإياك نستعين...». وأولها منزل الحزن. ومنازل كثيرة ــ لاسيما في آخر الكتاب ــ لا ذكر لها في الكتاب والسنة، ولكن تكلم عليها المصنف وشرح كلام الهروي عليها.

****

قد التزم ابن القيم كما رأينا من أول هذا القسم (١/ ٣٧٩) إلىٰ آخر الكتاب أن يتكلم علىٰ المنازل جميعًا علىٰ ترتيب الهروي، فبدا الكتاب في هذا القسم كأنه شرح لكتاب «منازل السائرين» للهروي، وإن كان المؤلف لم يصرح قط بأنه سيشرح الكتاب المذكور إلىٰ آخره.

وهنا يبرز أمامنا سؤالان أولهما: هل كان ينوي ابن القيم مثل هذا التوسع في الكلام علىٰ المنازل؟ والآخر: هل كان ينوي شرح «منازل السائرين» للهروي من بداية الأمر؟

أما السؤال الأول، فإنه قال في مطلع فصل المنازل بعد ما ذكر تأليف الناس في المنازل واختلافهم في عددها وترتيبها (١/ ١٧٢): «**وسأذكر فيها أمرًا مختصرًا جامعًا نافعًا إن شاء الله**». وكلامه بعد ذلك في المنازل الثمانية بالإضافة إلىٰ كلامه علىٰ الفناء جاء في نحو ٤٦٠ صفحة، والكلام علىٰ منزل التوبة وحده استأثر منها بنحو ٣٨٠ صفحة. ولا شك في كون كلامه كله نافعًا، ولكن هل كان مختصرًا جامعًا أيضًا كما أراد؟ وهذا إذا استثنينا شرحه لسائر المنازل وهي ٩٢ منزلًا في نحو ١٨٠٠ صفحة.

وأما أنه هل كان ينوي شرح «كتاب المنازل» بتمامه من بداية أمره؟ ففي الجواب عن هذا السؤال نذكر قوله: «**فالأولىٰ بنا: أن نذكر منازل العبودية الواردة في القرآن والسنة ونشير إلىٰ معرفة حدودها ومراتبها، ونذكر لها ترتيبًا غير مستحق بل مستحسن بحسب ترتيب السير الحسي ليكون ذلك أقرب إلىٰ تنزيل المعقول منزلة المشهود بالحس فيكون التصديق أتم ومعرفته أكمل وضبطه أسهل**». وقد رأينا أن المنازل التي رتبها المؤلف بحسب الترتيب الحسي هي عشرة منازل فقط، أولها منزل اليقظة وآخرها منزل

الاعتصام. هذا أمر. والأمر الآخر أن كثيرًا من المنازل التي تضمنها كتاب الهروي وشرَحَها ابنُ القيم ليست من «منازل العبودية الواردة في القرآن والسنة». زد علىٰ ذلك قوله السابق إنه سيذكر فيها «أمرًا مختصرًا جامعًا نافعًا». ويمكن أن يضاف إليها أمر رابع، وهو أن المصنف فصّل القول في مسألة الفناء ضمن شرحه لمنزل القصد، وكان من المناسب ـ لو صح عزمه علىٰ شرح كتاب الهروي ـ أن يختصر الكلام هنا، ويحيل للتفصيل علىٰ شرح منزل الفناء في آخر الكتاب. ولعله من أجل هذا كله سمىٰ كتابه أولا: «مراحل السائرين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين» كما تقدم شرحه.

فالظاهر أن ابن القيم عدل في أثناء التأليف عن قصده الأول، وعزم علىٰ شرح «منازل السائرين» بأكمله. وأما أنه لم يشِرْ البتة إلىٰ أنه مقبل علىٰ شرح الكتاب المذكور، فلعل ذلك لعدم اتباعه المنهج المعروف في شرح المتون. والله أعلم.

منهج المؤلف فيه

للمؤلف منهج عام يسير عليه في مؤلفاته، وقد ذكر العلامة الشيخ بكر أبو زيد رحمه الله في كتابه «ابن قيم الجوزية» (ص٨٥- ١٢٨) معالم منهجه في البحث والتأليف فيمكن الرجوع إليه للتفصيل.

وتحدثنا في فصول هذه المقدمة عن الغرض من تأليفه، وترتيب مباحثه، ومقارنته بأهم شروح «منازل السائرين»، وتعقيب المؤلف علىٰ صاحب «المنازل»، ونقتصر هنا علىٰ بيان منهجه في الكتاب وطريقة تناوله للموضوعات وشرحه لها.

عندما أراد المؤلف بيان منازل ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾، وشرحَ بعضها علىٰ طريقته في التفصيل والاستيعاب، عدلَ عن الخطة الأولىٰ وتوجّه إلىٰ كتاب «منازل السائرين» ليبني عليه كتابه ويشرحه فقرةً فقرةً، فقد كان الكتاب عمدة الصوفية بأنواعهم في زمانه يدرسونه ويشرحونه علىٰ طريقتهم، ويحملون كلام الهروي علىٰ معتقداتهم ومنها وحدة الوجود والفناء والاتصال وغير ذلك، فكان الاهتمام بكتاب «المنازل» في نظر المؤلف وشرحه علىٰ طريقة سديدة خالية من مزالق وشطحات التصوف أولىٰ من تأليف كتاب مستقل في بيان منازل السلوك.

وطريقته في الشرح أنه غالبًا ما يستفتح كل منزلة بقوله: «فصل: ومن منازل ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ منزلة...»، ثم يُورد الآيات الواردة فيها، منها الآية التي استفتح بها الهروي الكلام علىٰ هذه المنزلة، وقد يفسِّر منها ما كان بحاجة إلىٰ ذلك. ثم يسرد أقوال أئمة الزُّهاد من السلف ومشايخ

الطريقة في تعريف هذه المنزلة، معتمدًا في نقلها على «الرسالة القشيرية» غالبًا، ويشرح من كلماتهم ما كان بحاجة إلىٰ الشرح. ثم يبدأ بنقل كلام صاحب «المنازل» في الدرجات الثلاث لكل منزلة، ويشرحه فقرةً فقرةً، فيعتني أولًا ببيان مراد الهروي من كلامه معتمدًا في كثير من ذلك علىٰ شرح التلمساني، ثم يأخذ في الاستدلال له أو الاستدراك عليه أو نقده وتعقبه، مع التنبيه علىٰ ما في شرح التلمساني من انحرافات وتبرئة الهروي منها.

هذا هو الطابع العام للكتاب، إلّا أننا نجد شخصية المؤلف بارزة في جميع أبوابه وفصوله، فهو لم يقتصر علىٰ شرح الكتاب بل تعدَّاه إلىٰ الاستدراك والاستطراد إلىٰ أبحاث جليلة في موضوعات كثيرة من الزهد والتزكية والسلوك. وقد قدَّم لكثيرٍ من المنازل بكلام مستقل من عنده في فصول هي أهم من شرح كتاب الهروي، بحيث لو أُفرِدت ورُتِّبت لكانت من أنفس كتب السلوك في ضوء الكتاب والسنة علىٰ منهج السلف.

وفي تفسير سورة الفاتحة في أول الكتاب (١/ ١٠ - ١٧١) اتخذ المؤلف منهجًا فريدًا للكلام علىٰ السورة من جوانب مختلفة، لا نجد له نظيرًا بين كتب التفسير، وقد ذكر فيه فصولًا مهمة تتعلق بالعبادة والاستعانة هي في الحقيقة بمنزلة القواعد والأسس التي يقوم عليها نظام التزكية والسلوك في الإسلام، وتسدُّ جميع المنافذ التي تسعىٰ الطوائف المنحرفة للدخول منها كما سبق. وتظهر أهميته وقيمته عند مقارنته بتفسير الفاتحة للفخر الرازي المتكلم (ت٦٠٦) وتفسيرها المسمىٰ «إعجاز البيان في كشف بعض أسرار أم القرآن» للصدر القونوي الصوفي (ت٦٧٣)، فالأول أفاض في أبحاث كلامية طويلة الذيول، والثاني أوَّلها تأويلات صوفية بعيدة عن

المقصود والسياق واللغة. وجاء المؤلف ففسَّرها تفسيرًا جديدًا يُبرز مقاصد السورة ويبيِّن القواعد الأساسية للتوحيد والعبادة والسلوك، وبها يظهر للعيان أن الفاتحة أم القرآن.

ويعتبر هذا الكتاب أهم مصدرٍ لمعرفة جوانب من سيرة شيخ الإسلام ابن تيمية وزهده وآرائه في موضوعات السلوك لا توجد في غيره، فقد ضمَّنه المؤلف كثيرًا من كلام الشيخ وصفاته ومنهجه في الإفتاء، وأخبارًا من فراسته وعبادته وتقواه وتواضعه، وكأن المؤلف قصد ذلك قصدًا، فنثر ما يتعلق بشيخه في فصول الكتاب لأدنىٰ مناسبة. ويراجع فهرس الفوائد المنثورة وفهرس الأعلام للاطلاع علىٰ هذه الفوائد والفرائد.

«منازل السائرين» وشروحه

كتاب «منازل السائرين» لأبي إسماعيل عبد الله بن محمد الهروي الأنصاري (ت٤٨١) أحد الكتب المشهورة في التصوف، ألّفه صاحبه عند ما سأله جماعة من الراغبين في الوقوف علىٰ منازل السائرين إلىٰ الحق من أهل هراة، ورتبه علىٰ مئة مقام مقسومة علىٰ عشرة أقسام، وهي:

١- قسم البدايات، وهي عشرة أبواب:

اليقظة، والتوبة، والمحاسبة، والإنابة، والتفكُّر، والتذكُّر، والاعتصام، والفرار، والرياضة، والسماع.

٢- قسم الأبواب، وهي عشرة أبواب:

الحزن، والخوف، والإشفاق، والخشوع، والإخبات، والزهد، والورع، والتبتُّل، والرجاء، والرغبة.

٣- قسم المعاملات، وهي عشرة أبواب:

الرعاية، والمراقبة، والحُرْمة، والإخلاص، والتهذيب، والاستقامة، والتوكل، والتفويض، والثقة، والتسليم.

٤- قسم الأخلاق، وهي عشرة أبواب:

الصبر، والرضا، والشكر، والحياء، والصدق، والإيثار، والخلق، والتواضع، والفتوّة، والانبساط.

٥- قسم الأصول، وهي عشرة أبواب:

القصد، والعزم، والإرادة، والأدب، واليقين، والأُنس، والذِّكر، والفقر، والغنىٰ، ومقام المراد.

٦- قسم الأدوية، وهي عشرة أبواب:

الإحسان، والعلم، والحكمة، والبصيرة، والفراسة، والتعظيم، والإلهام، والسكينة، والطمأنينة، والهمّة.

٧- قسم الأحوال، وهي عشرة أبواب:

المحبة، والغيرة، والشوق، والقلق، والعطش، والوجد، والدَّهش، والهيمان، والبرق، والذوق.

٨- قسم الولايات، وهي عشرة أبواب:

اللَّحظ، والوقت، والصفاء، والسرور، والسرّ، والنفس، والغربة، والغرق، والغيبة، والتمكُّن.

٩- قسم الحقائق، وهي عشرة أبواب:

المكاشفة، والمشاهدة، والمعاينة، والحياة، والقبض، والبسط، والسُّكْر، والصّحْو، والاتّصال، والانفصال.

١٠- قسم النهايات، وهي عشرة أبواب:

المعرفة، والفناء، والبقاء، والتحقيق، والتلبيس، والوجود، والتجريد، والتفريد، والجمع، والتوحيد.

ذكر المؤلف في مقدمته أنه قد صنَّف جماعةٌ من المتقدمين والمتأخرين في هذا الباب تصانيف، منهم من أشار إلىٰ الأصول، ومنهم من جمع الحكايات، ومنهم من لم يميِّز بين مقامات الخاصة وضرورات العامة، ومنهم من عدَّ شطح المغلوب مقامًا، وأكثرهم لم ينطق عن الدرجات. فقام

المؤلف بتفصيل درجات كل مقام، لتُعرف درجة العامة منه ثم درجة السالك ثم درجة المحقِّق. وقال: إن جميع هذه المقامات تجمعها رُتَبٌ ثلاث: أخذُ القاصد في السير، ودخوله في الغربة، وحصوله على المشاهدة الجاذبة إلى عين التوحيد. وقد اقتصر المؤلف فيه على كلامه دون كلام غيره من الصوفية، وعباراته في ذكر المقامات ودرجاتها موجزة محكمة، اختار فيها أسلوب المزاوجة والسجع والرمز والإشارة، فهي في حاجة إلى الشرح والبيان.

ولا شك أن مؤلِّفه إمام قدوة وحافظ كبير، دعا إلى اتباع السنة وردَّ على المتكلمين، وله في ذلك مؤلفات مثل «ذم الكلام وأهله» و «الفاروق في الصفات» و «الأربعين في التوحيد» وغيرها. وكان طودًا راسيًا في السنة لا يتزلزل ولا يلين، وقد امتُحِن مراتٍ وأوذِي ونُفي من بلده. وله من المناقب والفضائل والأخبار في هذا الباب ما هو مذكور في ترجمته. إلَّا أن كتابه «منازل السائرين» هذا قد انتقده بعض العلماء من أهل السنة، مثل الذهبي الذي يقول: «له نَفَسٌ عجيب لا يُشبِه نفَسَ أئمة السلف في كتابه منازل السائرين، ففيه أشياء مُطرِبة، وفيه أشياء مشكلة، ومن تأمله لاح له ما أشرتُ إليه. والسنة المحمدية صَلِفة، ولا ينهض الذوق والوجد إلا على تأسيس الكتاب والسنة»[1]. ثم ذكر أن طائفة من صوفية الفلسفة والاتحاد يخضعون لكلامه في «منازل السائرين» وينتحلونه، ويزعمون أنه موافقهم. ويعقِّب عليه بقوله: «كلّا، بل هو رجل أثريّ، لهِجٌ بإثبات نصوص الصفات، منافِرٌ للكلام وأهله جدًّا. وفي منازله إشارات إلى المحو والفناء، وإنما مراده بذلك الفناءِ

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ٥٠٩).

هو الغَيبة عن شهود السِّوىٰ، ولم يُرِد محْوَ السِّوىٰ في الخارج». وبعد هذا الدفاع يختم كلامه بقوله: «ويا ليتَه لا صنَّف ذلك، فما أحلىٰ تصوفَ الصحابة والتابعين! ما خاضوا في هذه الخطرات والوساوس، بل عبدوا الله وذَلُّوا له وتوكَّلُوا عليه، وهم من خشيته مشفقون، ولأعدائه مجاهدون، وفي الطاعة مسارعون، وعن اللغو معرضون، والله يهدي من يشاء إلىٰ صِراط مستقيم» (١).

ومما انتُقِد عليه شرحه للتوحيد في آخر الكتاب، والأبيات الثلاثة التي ختم بها كتابه وهي من نظمه(٢):

ما وحَّد الواحدَ من واحدِ	إذْ كلُّ مَن وحَّده جاحِدُ
توحيدُ مَن ينطق عن نعتِه	عاريةٌ أبطَلها الواحدُ
توحيدُه إيَّاه توحيدُه	ونعْتُ من ينعتُه لاحِدُ

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وقد ذكر في كتابه «منازل السائرين» أشياء حسنة نافعة وأشياء باطلة، ولكن هو فيه ينتهي إلىٰ الفناء في توحيد الربوبية، ثم إلىٰ التوحيد الذي هو حقيقة الاتحاد». ثم نقل كلام الهروي في باب التوحيد، وانتقده بتفصيل(٣).

وذكر في موضع آخر أنه ليس في كلامه شيء من الحلول العام، لكن في

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ٥١٠).

(٢) «منازل السائرين» (ص١١٣).

(٣) «منهاج السنة» (٥/ ٣٤١- ٣٨٨). وانظر «مجموع الفتاوىٰ» (٥/ ١٢٦، ٢٣٠، ٨/ ٣١٣، ٣١٧، ١٤/ ١١).

كلامه شيء من الحلول الخاص في حق العبد العارف الواصل إلىٰ ما سماه هو مقام «التوحيد»، وقد باح منه بما لم يبح به أبو طالب المكي، لكن كنىٰ عنه[1].

وانتقد قول الهروي (ص١١): «إن مشاهدةَ العبد الحكمَ لم تدع له استحسانَ حسنة ولا استقباح سيئة» في مواضع من كتبه[2]، وبيَّن أن قوله في باب الأفعال والقَدَر يوافق الجهم وأتباعه من غلاة الجبرية، فهو يلحظ الجبر وإثبات القدر شاهدًا لتوحيد الربوبية معرضًا عن الأمر والنهي، ويجعل هذا غاية.

أما المنهج العام للكتاب وهو تقسيم كل مقام إلىٰ ثلاث درجات فقد انتقده شيخ الإسلام وقال: إنه يذكر في كلّ بابٍ ثلاث درجات، فالأولىٰ وهي أهونها عندهم توافق الشرع في الظاهر، والثانية قد توافق الشرع وقد لا توافق، والثالثة في الأغلب تخالف، لاسيما في «التوحيد» و «الفناء» و «الرجاء» ونحو ذلك[3].

وبعد ما ذكر الذهبي أن «منازل السائرين» كتاب نفيس في التصوف، وأنه رأىٰ الاتحادية تعظِّم هذا الكتاب وتنتحله، وتزعم أنه علىٰ تصوفهم الفلسفي، قال: «وقد كان شيخنا ابن تيمية بعد تعظيمه لشيخ الإسلام يحطّ

---

(١) «مجموع الفتاوىٰ» (٥/ ٤٨٥).

(٢) «مجموع الفتاوىٰ» (٨/ ٣٣٩، ٣٤٦، ٣٦٩)، «الرد علىٰ الشاذلي» (ص١٢٣، ١٥٣)، «جامع المسائل» (٢/ ١١٠).

(٣) «مجموع الفتاوىٰ» (١٣/ ٢٢٩).

عليه ويرميه بالعظائم بسبب ما في هذا الكتاب»[1].

وتقدّم مزيد بيان لما اشتمل عليه الكتاب عند ذكر منهج ابن القيم في شرحه، وسنفرد مبحثًا خاصًّا بتعقبات المؤلف عليه.

ولأهمية هذا الكتاب وجمعه للمقامات وترتيبها ترتيبًا حسنًا تداوله العلماء والصوفية فيما بينهم، وحفظه بعضهم[2] ودرَّسه آخرون[3]، وكانت من الكتب التي تُقرأ وتُروىٰ[4]، وقد قاموا بشرحه وترجمته إلىٰ اللغات الأخرىٰ، وطبع طبعاتٍ كثيرة. وسنذكر فيما يلي شروحه التي عرفناها مرتبةً علىٰ التاريخ:

١- شرح عبد المعطي بن محمود اللخمي الإسكندري (ت٦٣٨)، مطبوع.

٢- شرح عفيف الدين سليمان بن علي التلمساني (ت٦٩٠)، وهو مطبوع.

٣- شرح أحمد بن إبراهيم الواسطي المعروف بابن شيخ الحزّامين (ت٧١١)، لم يتمّه[5].

٤- شرح كمال الدين عبد الرزاق الكاشاني أو الكاشي أو القاساني (ت٧٣٠)، مطبوع.

---

(١) «تاريخ الإسلام» (١٠/ ٤٨٩). وانظر «طبقات الشافعية» للسبكي (٤/ ٢٧٢).

(٢) انظر «نفح الطيب» (٦/ ١٩٢).

(٣) «الدرر الكامنة» (١/ ٤٤٩).

(٤) «المعجم المفهرس» لابن حجر (ص٤٠١)، و «صلة الخلف» للروداني (ص٤٠٢).

(٥) «ذيل طبقات الحنابلة» (٤/ ٣٨٣)، و «توضيح المشتبه» (٣/ ١٦٦).

٥-«الفصول الأشرفية شرح منازل السائرين» لمحمد التستري (ت بعد ٧١٠). مخطوط في الفاتح (٢٧٠٧) ودار الكتب المصرية وغيرها.

٦-«نزل السائرين في شرح منازل السائرين» لمحمود بن محمد الدركزيني (ت٧٤٣)، في جزئين[١].

٧-تعليق عليه لأبي الطاهر محمد بن أحمد القيسي (ت٧٤٩)[٢].

٨-شرح داود بن محمود القيصري الرومي (ت٧٥١)[٣].

٩-«مدارج السالكين» لابن القيم (ت٧٥١). وهو كتابنا هذا.

١٠-«بديع الانتفاث في شرح القوافي الثلاث» في شرح الأبيات الثلاثة الأخيرة من «منازل السائرين» ليوسف بن عبد الله الكوراني (ت٧٦٨)، مخطوط في برلين ٢٨٣١، وغيرها.

١١-شرح محمود بن الحسن الفركاوي القادري (من القرن الثامن). مطبوع.

١٢-«مرآة الناظرين في شرح منازل السائرين» لصائن الدين علي بن داود بن سليمان الأصفهاني (ت٨٣٦)[٤]. وهو مخطوط في أياصوفيا ١٩٣٤ (ونُسب لجمال الدين يوسف بن داود الفارسي).

---

(١) «طبقات الشافعية، لابن قاضي شهبة (٣/ ٧٤)، «الدرر الكامنة» (٤/ ٣٣٨). وفي «كشف الظنون» (٢/ ١٨٢٨): «تنزل السافرين».

(٢) «الدرر الكامنة» (٣/ ٣١٤).

(٣) «هدية العارفين» (١/ ٣٦١).

(٤) «إيضاح المكنون» (٢/ ٤٦٢).

١٣- حاشية عليه لصفي الدين عبد الرحمن بن محمد الإيجي المدني (ت٨٦٤)[١].

١٤- «تسنيم المقربين في شرح منازل السائرين»، لشمس الدين محمد التبادكاني الطوسي (ت٨٩١)، شرح ممزوج بالفارسية[٢]. مخطوط في مكتبة خدابخش خان بعنوان «نسيم المقربين».

١٥- «مرآة الناظرين في شرح منازل السائرين» ليحيىٰ بن علي الخفركي السجستاني (من القرن التاسع)[٣].

١٦- «شرح منازل السائرين»، لنور الدين علي بن محمد المنوفي الشاذلي (ت٩٣٩)[٤].

١٧- «عيون الناظرين في شرح منازل السائرين» لمحمد بن علي بن حيّون الشُّطيبي (ت٩٦٣). مطبوع في مجلد واحد في المغرب عن مركز الإمام الجنيد، تحقيق د. محمد الغويلي.

١٨- شرح محمد بن إبراهيم بن يوسف، ابن الحنبلي (ت٩٧١). مخطوط في برلين ٢٨٣٠.

١٩- شرح محمد بن عبد الله السندي (ت١٠١٣)[٥].

---

(١) «الضوء اللامع» (٤/ ١٣٦).

(٢) «كشف الظنون» (٢/ ١٨٢٨).

(٣) «الضوء اللامع» (١٠/ ٢٣٦).

(٤) «شجرة النور الزكية» (١/ ٣٩٣).

(٥) «نزهة الخواطر» (٥/ ٦١٩).

٢٠- شرح عبد الرؤوف المناوي (ت١٠٣١). مطبوع

٢١- «عماد السالكين في حلّ الصعاب من كتاب منازل السائرين»، لمحمد بن محمد المحقق الأردبيلي (؟). مخطوط في تشستربيتي ٤٢٧٧/ ٥ منسوخ سنة ١٠٦٢.

٢٢- شرح محمد بن كمال الدين بن محمد الحسيني الحنفي (ت١٠٨٥)[١].

٢٣- «مقامات العارفين في شرح منازل السائرين»، لمحمد مؤمن الجزائري الشيعي (ت١١١٨)[٢].

٢٤- «نزهة الناظرين وتحفة القاصرين في شرح منازل السائرين»، لمحمد بن منصور المقدسي المعروف بابن نشوار (؟). مخطوط في خزانة بن يوسف بمراكش ٨٢ وغيرها.

٢٥- «منهاج المريدين إلى شرح منازل السائرين»، لعلوي بن عبد الله (؟). مخطوط في المكتب الهندي ٦٠١.

٢٦- شرح عبد الغني التلمساني (؟)[٣].

٢٧- شرح لطف الله كوكس كور علي (؟). مخطوط في مكتبة الأوقاف بحلب ٣٧٠٢/ ٢٥٦٨.

---

(١) «خلاصة الأثر» (٤/ ١٢٥).

(٢) «إيضاح المكنون» (٢/ ٤٦٢).

(٣) «كشف الظنون» (٢/ ١٨٢٨).

٢٨- «التمكين في شرح منازل السائرين»، لمحمود المنوفي، ط. دار النهضة العربية بمصر.

وهناك شروح أخرىٰ مجهولة العنوان والمؤلف في مكتبات المخطوطات.

ومن مختصراته:

- «تحفة الراغبين في اختصار منازل السائرين»، لأبي الحسن علي بن محمد بن فرحون اليعمري (ت٧٤٦)[١].
- «الإشارات الخفية في المنازل العلية»، لعائشة بنت يوسف الباعونية الدمشقية (ت٩٢٢)، وهي أرجوزة اختصرت فيها «المنازل» [٢].

وترجمه إلىٰ التركية: مصلح الدين المعروف بابن نور الدين (ت٩٨١)[٣].

(١) «التحفة اللطيفة» للسخاوي (٢/ ٢٩٦). وفي «الديباج المذهب» (٢/ ١٢٥): «غنية الراغبين».

(٢) «الكواكب السائرة» (١/ ٢٨٨).

(٣) «كشف الظنون» (٢/ ١٨٢٨).

مقارنة الكتاب بأهم شروح «المنازل»

لقي كتاب منازل السائرين قبولًا كبيرًا في حلقات الصوفية، فأقبلوا علىٰ دراسته وشرحه والتعليق عليه ونظمه واختصاره، وقد أربىٰ عدد شروحه علىٰ ثمانية وعشرين شرحًا كما سبق، وقد وقفنا علىٰ ثمانية شروح منها، ولكن كان رجوعنا إلىٰ شرح التلمساني أكثر من غيره لاعتماد المؤلف عليه في نقل المتن، واستفادته منه في الشرح أيضًا مع نقد انحرافاته.

وقد تقدم أن كتابنا هذا ليس شرحًا كالشروح، فلم يلتفت المؤلف فيه إلىٰ كتاب «المنازل» إلا بعد نحو ١٧٠ صفحة من الكتاب حينما عقد فصلًا في «منازل (إياك نعبد) التي ينتقل فيها القلب منزلةً منزلةً في حال سيره إلىٰ الله تعالىٰ»، وأراد أن يذكر فيه «أمرًا مختصرًا جامعًا نافعًا»، واستهلَّ الحديث عن أول منازل العبودية: اليقظة، ثم أشار (١/ ١٧٣) إلىٰ الفكرة والبصيرة والقصد والعزم علىٰ أنها منازل مرتبة، تفضي كل منزلة منها إلىٰ ما بعدها، ثم بعد شيء من الاستطراد انتقل إلىٰ منزلة المحاسبة التي يُشرف منها العبد علىٰ منزلة التوبة، فشرَح كلام الهروي علىٰ المنزلتين، وأفاض القول في منزلة التوبة إفاضة زادت علىٰ ٣٨٠ صفحة! ثم تكلم علىٰ منزلة الإنابة ثم التذكّر، ومن هنا شرح المنازل إلىٰ آخر كتاب الهروي علىٰ ترتيبه. ويلاحظ علىٰ هذا:

أولًا: أن ابن القيم أغفل مقدمة كتاب الهروي، فلم يشرحها البتة.

وثانيا: خالفه في ترتيب المنازل المذكورة. ولبيان الخلاف بين الترتيبين نضع لك بين قوسين رقم كل منها عند الهروي: اليقظة (١)، الفكرة (٥)،

البصيرة (٥٤)، القصد، العزم (٤١، ٤٢)، المحاسبة (٣)، التوبة (٢)، الإنابة (٤)، التذكر (٦)، ومن هنا شرح المنازل إلىٰ آخر كتاب الهروي علىٰ ترتيبه.

وثالثًا: حجم الكلام علىٰ المنازل، فشرحُ منزلة التوبة وحدها أصبح كما رأيت في حجم كتاب مستقل. ثم منهج المؤلف في الكلام علىٰ المنازل استنادًا إلىٰ الكتاب والسنة، والتنبيه علىٰ مزالق الصوفية وغيرهم، والغوص علىٰ دقائق الأمور والإبانة عنها مع التفصيل والاستطراد إلىٰ مسائل أخرىٰ مهمة. فهل ترىٰ شرحًا من شروح «منازل السائرين» يمكن أن يضارِعَه أو يقاربَه في ذلك حتىٰ يمكن مقارنته به!

الحقيقة أنه لا وجه للمقارنة بين كتابنا والشروح الأخرىٰ، حتىٰ في المنازل التي لم يتوسع المؤلف في الكلام عليها. ونختار هنا منزلة واحدة لنستعرض نماذج منها ونقارن تفسيرها بما ورد في الشروح الأربعة الآتية:

١- شرح عبد المعطي اللخمي الإسكندري المتوفىٰ بعد سنة ٦٣٨.

٢- شرح عفيف الدين التلمساني (ت ٦٩٠).

٣- شرح عبد الرزاق القاساني (أو الكاشاني) المتوفىٰ سنة ٧٣٠.

٤- شرح محمود بن حسن الفركاوي القادري (آخر القرن الثامن).

وأردنا أن نضمَّ إليها شرحًا خامسًا، وهو شرح زين الدين المناوي (ت١٠٣١)، ولكنه مختصر من شرح التلمساني، فصرفنا النظر عنه. والقاساني أيضًا اعتمد علىٰ شرح التلمساني ولكنه ليس تلخيصًا. أما الفركاوي فقد صرح بأنه لم يستفد في شرحه من كتاب، وإنما كان شرحه فتوحًا، والإيجاز والإطناب حسب الوقت والطاقة! وقلما نجد في الشروح

المذكورة نقدًا لأقوال الهروي إلا في شرح الإسكندري، وهو أقدم الشروح المذكورة وأحسنها مع وجازته.

قد استغرقت منزلة الصدق في طبعتنا نحو ٣٠ صفحة. وافتتحها ابن القيم علىٰ منهجه بكلام مستقل علىٰ الصدق ومنزلته وأهميته مستشهدًا بآيات القرآن الكريم، وذكر الصدق في الأقوال والأعمال والأحوال، ثم فسر خمسة أمور ذكرت في القرآن الكريم: مدخل الصدق، ومخرج الصدق، ولسان الصدق، وقدم الصدق، ومقعد الصدق. وتطرّق بعد ذلك إلىٰ بعض علامات الصدق. ثم عقد فصلا في «كلمات في حقيقة الصدق» نقل فيها أقوال المشايخ في الصدق من «رسالة القشيري» مع شرح ما أشكل منها كقول الجنيد: «الصادق يتقلب في اليوم أربعين مرة، والمُرائي يثبت علىٰ حالة واحدة أربعين سنة»، شرحه في نحو ثلاث صفحات. وهكذا لما استدلَّ بعضهم علىٰ قوله: «الصادق: الذي يتهيأ له أن يموت ولا يستحيي من سرّه لو كشف» بقوله تعالىٰ: ﴿ فَتَمَنَّوُا۟ ٱلْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴾ ذكر الأقوال في تفسير الآية وما هو المختار عنده. وبعد هذا الكلام المستقل علىٰ منزلة الصدق، الذي استغرق نحو ١٥ صفحة، توجه إلىٰ كلام الهروي علىٰ منزلة الصدق، فشرحه أيضا في ١٥ صفحة.

فإذا رجعنا إلىٰ الشروح الأخرىٰ وجدنا تفسير هذه المنزلة في شرح الإسكندري في صفحتين ونصف صفحة (٨٩-٩٢)، وفي شرح الفركاوي في أقل من صفحتين (٥٧-٥٨)، وفي شرح التلمساني في ستّ صفحات (٢٤١-٢٤٦)، وفي شرح القاساني نحوها (٢٢١-٢٢٧).

ولننظر الآن في فقرات من كلام الهروي علىٰ هذه المنزلة كيف فسَّرت في الشروح المذكورة، ثم كيف تكلم عليها ابن القيم.

(١) استهل الهروي منزلة الصدق بقول الله عز وجل: ﴿فَإِذَا عَزَمَ ٱلْأَمْرُ فَلَوْ صَدَقُوا۟ ٱللَّهَ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾ [محمد: ٢١] ثم عرَّف الصدق بقوله: **(الصدق اسم لحقيقة الشيء بعينه حصولًا ووجودًا)**.

تعريف الهروي هذا نقَده عبدُ المعطي الإسكندري فقال: «قلت: وهذا الحد في الصدق يحتاج إلىٰ بيان وتحقيق، فإن الصدق ليس هو اسمًا لحقيقة الشيء الموجود الحاصل حتىٰ يكون كل موجود حاصل يسمىٰ صدقًا، بل الصحيح أن الصدق حالة في العبد حاملة علىٰ إيقاع الفعل علىٰ وجهه مع الجد وعدم الفتور. فإن كانت في اللسان أو في القلب الذي ترجم عنه اللسان كان إخبارًا عن الشيء علىٰ ما هو عليه من غير زيادة ونقصان. وإن كان الصدق في النية أو في الأفعال كان إيقاعها مع المبادرة علىٰ وجهها المعروف شرعًا من غير إخلال. قال الله تعالىٰ: ﴿رِجَالٌ صَدَقُوا۟ مَا عَٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ عَلَيْهِ ۖ فَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ نَحْبَهُۥ وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ ۖ﴾ الآية [الأحزاب: ٢٣]».

وقال الفركاوي في شرحه: «الصدق حالة في العبد حاملة علىٰ إيقاع الفعل علىٰ وجهه مع الجد وعدم الفتور. وفي اللسان إخبار عما في القلب، وهو الإخبار عن الشيء علىٰ ما هو عليه. ويكون في النية والأفعال».

هذا الكلام كما ترىٰ مأخوذ من شرح الإسكندري وتلخيص لكلامه، مع أنه زعم أنه لم يستفد في شرحه من كتب أخرىٰ.

ثم أضاف قائلا: «وقيل: الصدق: شدة وصلابة في الدين. والعزة لله من

أحواله. ولصاحبه المتحقق به الفعل بالهمة، وهو قوة الإيمان. والصادق اسم الله تعالىٰ، ولهذا سألهم عن صدقهم: هل هو النعت الإلهي أم لا. فإن كان صدقًا فعلامته أن لا يغلبهم شيء ولا يقاومهم في حال صدقهم، فيكون الله كما كان سمعهم وبصرهم. وإن لم يكن بهذه المثابة فلا حقيقة لهم».

لم يفسّر الشارحان السابقان الآية التي افتتح بها الهروي منزلة الصدق، ولكن التلمساني قال بعد نقل الآية وتعريف الصدق: «فإذا عزم الأمرُ تحقَّق، فلو صدقوا الله في العزيمة علىٰ ما أمرهم به لكان خيرا لهم».

ثم تكلم علىٰ تعريف الصدق بقوله: «الشيخ رضي الله عنه لما رأىٰ أن الصادق في الإخبار عن حاله هو الذي تمَّ له حصولُ الأمر ووجودُه جعل الصدقَ اسمًا لحصول الشيء بعينه ووجوده لما بينهما من القرب، وإلا فالصدقُ علىٰ معنيين: صدق في الخبر، وهو الذي ضدُّه الكذب. وصدقٌ هو تمام قوة الشيء كما تقول: رمحٌ صَدقُ الكعوب، أي صلب قوي، أو غير ذلك».

لاحَظَ التلمساني تسامح الهروي في تعريف الصدق، فوجَّهه أولا، ثم ذكر معنيين للصدق: ضد الكذب، وتمام قوة الشيء.

أما القاساني فنقل أولًا كلام التلمساني علىٰ الآية بنصه، ثم قال: «أصل الصدق هو الإخبار المطابق للواقع. ثم لما كان الصدق ينبئ عن حقيقة الشيء علىٰ ما أُخبر عنه وجودا نُقِل إلىٰ كل حقيقة تمَّ لها كلُّ ما لها بالقوة، أي حصل لها وتحقَّق كلُّ ما هي به هي من الكمالات التي أمكنت لها، كأن آثارها وأحوالها تخبر أن كل ما ينبغي لها حتىٰ يكون تلك الحقيقة بعينها حصل لها بالفعل، وهي صادقة. يقال: رمح صدوق (كذا) أي صلب قوي،

يعني حصل له كل ما أمكن له حتىٰ يكون رمحا بالحقيقة».

كلام القاساني مبني كما ترىٰ علىٰ شرح التلمساني، غير أنه ربط بين المعنيين.

أما ابن القيم فلم ينقل هنا الآية التي افتتح الهروي بها هذه المنزلة لأنه قد سبق أن استشهد بها في كلامه المستقل علىٰ الصدق، بل تكلم علىٰ تعريفه للصدق فقال: «الصِّدق هو حصول الشيء وتمامه، وكمال قوَّته واجتماع أجزائه، كما يقال: عزيمةٌ صادقةٌ، إذا كانت قويَّةً تامَّةً، وكذلك: محبَّةٌ صادقةٌ، وإرادةٌ صادقةٌ. وكذلك قولهم: حلاوة صادقة، إذا كانت قويَّةً تامَّةً ثابتة الحقيقة، لم ينقص منها شيء. ومن هذا أيضًا: صدقُ الخبر، لأنَّه وجود المخبَر بتمام حقيقته في ذهن السامع. فالتمام والوجود نوعان: خارجيٌّ وذهنيٌّ، فإذا أخبرت المخاطَب بخبرٍ صادقٍ حصلت له حقيقة المخبَر بكماله وتمامه في ذهنه. ومن هذا: وصفهم الرُّمح بأنّه صَدْق الكعوبِ إذا كانت كعوبه صلبةً قويَّةً ممتلئةً».

هذا الكلام أيضا ناظرٌ إلىٰ شرح التلمساني، ولكن ابن القيم ربط بين المعنيين اللذين ذكرهما التلمساني، واشتقّ المعنىٰ الثاني من المعنىٰ الأول، علىٰ العكس مما فعله القاساني. ويلاحظ أن ابن القيم لم يعلّق تعليقًا مباشرًا علىٰ كلام الهروي.

(٢) ثم ذكر الهروي ثلاث درجات لمنزلة الصدق، فقال: (**الدرجة الأولىٰ: صدق القصد، وبه يصح الدخول في هذا الشأن، ويتلافىٰ به كلُّ تفريطٍ، ويتدارك كلُّ فائتٍ، ويعمر كلُّ خرابٍ. وعلامة هذا الصادق: أن لا يحتمل داعيةً تدعو إلىٰ نقض عهدٍ، ولا يصبر علىٰ صحبة ضدٍّ، ولا يقعد عن الجدِّ بحال**).

شرح الإسكندري هذه الدرجة كاملة في نحو خمسة أسطر، فقال: «وأول عامل من المريد قلبه، ويتمّ عمله بصحة قصده وقوة عزمه. ومتىٰ قوي عزمه لم يقبل خواطر الكسل والفتور...». فلم ير الإسكندري حاجة إلىٰ شرح (**صدق القصد**) في كلام الهروي.

وشرحها التلمساني فقال: «يعني بصحة القصد أن يكون في القلب داعية إلىٰ السلوك، وميل شديد يقهر السّرَّ علىٰ صحة التوجه. وبالجملة فالقصد هو النية والطلب الذي لا يمازجه رياء بوجه من الوجوه».

وقال القاساني: «القصد هو النية، وصدقها هو أن يتوجه القلب إلىٰ المقصود بداعية جاذبة إلىٰ السلوك، وميل قوي يقهر السرَّ إلىٰ الانجذاب إليه، ويردعه عن الالتفات إلىٰ ما سواه من غير غرض ورياء وشوب من شيء آخر بوجه من الوجوه».

أغفل الفركاوي شرح الدرجة الأولىٰ بكاملها.

وقال ابن القيم: «يعني بـ(**صدق القصد**) كمال العزم، وقوَّة الإرادة، بأن يكون في القلب داعية صادقة إلىٰ السُّلوك، وميلٌ شديدٌ يقهر السرَّ علىٰ صحَّة التوجُّه. فهو طلبٌ لا يمازجه رياءٌ ولا فتور، ولا يكون فيه قسمةٌ بحالٍ».

القاساني وابن القيم كلاهما صادران – كما ترىٰ –عن شرح التلمساني، غير أن لفظ ابن القيم هنا أقرب إلىٰ مصدره.

(٣) الدرجة الثانية من المنزلة: (**أن لا يتمنَّىٰ الحياة إلا للحقِّ، ولا يشهد من نفسه إلا أثر النُّقصان، ولا يلتفت إلىٰ ترفيه الرُّخص**). ويهمنا هنا شرح الجملة الأخيرة.

الإسكندري: «ولا يقبل من نفسه خواطر الترفيه بالرخص، لما هو فيه من كمال الجد والتشمير في طلب الطاعات، لا أنه يترك ما طلبه الشرع من الفطر والقصر في السفر لطفًا بالعباد. بل يجري علىٰ مقتضىٰ صدقه في سلوكه مع ربه من غير فتور ولا تقصير علىٰ وجه السداد».

التلمساني: «يعني أنه لم يبق فيه داعية لحظٍّ من حظوظ النفس، فهو لا يرىٰ أن يرفّه نفسه عن الخدمة، فلا جرم هو لا يأخذ بالرخص».

القاساني: «(ولا يلتفت إلىٰ ترفيه الرخص) لأنه لم يبق لنفسه حظ ولا داعية تدعوه إلىٰ ترفيهٍ لها، فلا يرفِّه نفسه عن الخدمة والجد لالتذاذه ببذل الجهد في الطاعة وحفظ العزيمة، فلا يأخذ بالرخص».

الفركاوي: «لا يقبل من نفسه خواطر الرخص (كذا، لعل الصواب: الترخُّص أو الترفيه) بالرخص».

ابن القيم: «وأمَّا قوله: (ولا يلتفت إلىٰ ترفيه الرُّخص)، فلأنَّه لكمال صدقه، وقوَّة إرادته، وطلبه للتقدُّم، يحمل نفسه علىٰ العزائم، ولا يلتفت إلىٰ الرفاهية التي في الرُّخص. وهذا لا بدَّ فيه من التفصيل، فإنَّ الصادق يعمل علىٰ رضا الحقِّ تعالىٰ ومحابِّه، فإذا كانت الرُّخص أحبَّ إليه من العزائم كان التفاته إلىٰ ترفُّهها، هو عين صدقه. فإذا أفطر في السفر، وقصر وجمع بين الصلاتين عند الحاجة إليه، وخفَّف الصلاة عند الشُّغل، ونحو ذلك من الرُّخص التي يحبُّ الله تعالىٰ أن يؤخذ بها= فهذه: الالتفاتُ إلىٰ ترفيهها لا ينافي الصِّدق. بل هاهنا نكتة، وهي أنَّه فرقٌ بين أن يكون التفاته إليها ترفُّهًا وراحةً، وأن يكون متابعةً وموافقةً، ومع هذا فالالتفات إليها ترفُّهًا وراحةً لا ينافي الصِّدق، فإنَّ هذا هو المقصود منها. وفيه شهود نعمة الله علىٰ العبد،

وتعبُّدٌ باسمه البرِّ اللطيفِ المحسنِ الرفيقِ، فإنَّه رفيقٌ يحبُّ الرِّفق، وفي «الصحيح» : «ما خيِّر رسول الله ﷺ بين أمرين إلَّا اختار أيسرهما، ما لم يكن إثمًا» ؛ لِما فيه من روح التعبُّد باسم الرفيق اللطيف، وإجمام القلب به لعبوديَّةٍ أخرىٰ، فإنَّ القلب لا يزال يتنقَّل في منازل العبوديَّة، فإذا أخذ بترفيه رخصةٍ محبوبه استعدَّ بها لعبوديَّةٍ أخرىٰ. وقد تقطعه عزيمتُها عن عبوديَّةٍ هي أحبُّ إلىٰ الله منها، كالصائم في السفر الذي ينقطع عن خدمة أصحابه، والمفطر الذي يضرب الأبنية، ويسقي الرِّكاب، ويضمُّ المتاع؛ ولهذا قال فيهم النبيُّ ﷺ: «ذهب المفطرون اليوم بالأجر». وأمَّا الرُّخص التأويليَّة المستندةُ إلىٰ اختلاف المذاهب والآراء التي تصيب وتخطئ، فالأخذ بها عندهم عين البطالة ومنافٍ للصِّدق».

قلنا: أما الفركاوي فلم يفعل شيئًا، قابل جملة الهروي بجملة أخذها من كلام الإسكندري. وكان الإسكندري موفقًا إذ فطن لما قد يذهب علىٰ السالك في فهم كلام الهروي، فنبَّه علىٰ أن لا يمتنع من الرخص التي شرعت لطفًا بالعباد كالفطر والقصر في السفر. وقد خلا كلام التلمساني – وتابعه القاساني– من هذا التنبيه. أما ابن القيم فقد فصَّل ما أوجزه الإسكندري، وذكر أن الرخص المشروعة لا تنافي الصدق أبدًا، وبيَّن ما فيها من الحكم والفوائد للسالك مستدلًّا بكلام النبي ﷺ. ولم ينس أن يشير إلىٰ أن الرخص الراجعة إلىٰ اختلاف المذاهب الفقهية أمرُها مختلفٌ، والأخذ بها منافٍ للصدق.

(٤) الدرجة الثالثة من مدارج منزلة الصدق عند الهروي: **(الصِّدق في معرفة الصِّدق. فإنّ الصِّدق لا يستقيم في علم أهل الخصوص إلَّا علىٰ حرفٍ**

واحدٍ، وهو أن يتَّفق رضا الحقِّ بعمل العبد أو حاله أو وقته، وإيقانِ العبد وقصدِه؛ فيكون العبد راضيًا مرضيًّا، فأعماله إذًا مرضيَّة، وأحواله صادقة، وقصوده مستقيمة. وإن كان العبد كُسي ثوبًا مُعارًا، فأحسن أعماله ذنبٌ، وأصدق أحواله زورٌ، وأصفىٰ قصوده قعود).

قال الإسكندري في شرح هذه الدرجة: «هذه الدرجة أفضل مما قبلها من حيث تبرُّئه عن رؤية صدقه وخروجه عن آثار نفسه، فإن من كمل صدقه في سلوكه بحث عن آفات أحواله وأخلاقه ومقاماته. فينظر في حقيقة صدقه، فيجده من فضل ربه وكرمه الذي منَّ عليه به عونًا له علىٰ ما هو بصدده، فإذا وافق صدقه وجدّه في شيء من حركاته رضا الحق به كان ذلك مرضيًّا لربه، والعبد محب فيه وله راضٍ به. وهذه هي الموافقة بين رضا الحق وقصد العبد. فهو في التحقيق محلٌّ، إذ الحق تعالىٰ خلق له الصدق والرضا بما هو مرضي عنده، فله الحمد، فإنه المتفضل بالقسمين، وهما خلق الفعل المرضي به وثناؤه علىٰ فاعله. فإذا تحقق العبد هذا من نفسه علم أنه في صدقه كسي ثوبًا معارًا، إذ هو لغيره تحقيقًا. فإن ادعاه لنفسه واستحسن شيئًا من عمله وكماله لنفسه كان ذلك عجبًا إن نسي منة ربه، وإن ذكرها تبرَّأ من حوله وقوته ودخل في مقام الخصوص. ولذلك قال الشيخ: (**فأحسن أعماله ذنب**) أي إن ادعاه لنفسه، (**وأصدق أحواله زور، وأصفىٰ قصوده قعود**)، لأنه لم يصفُ له قصده لربه خاصة لبقائه مع دعوىٰ نفسه».

لم يخرج القاساني من شرح التلمساني فلا داعي لحكاية كلامه، والفركاوي لم يشرح هذه الجملة البتة. وقد حرصنا علىٰ نقل شرح الإسكندري بتمامه، لأنه مختلف عن شرح التلمساني لقول الهروي: (وإن

كان العبد كُسي ثوبا معارا...) إلخ، ولم يقف عليه ابن القيم. وقد أطال التلمساني في شرحه مع افتراض إيرادات علىٰ كلامه ثم الرد عليها.

وقد فسَّر ابن القيم كلام الهروي علىٰ وجهين:

أولهما: «أن يُكسىٰ حلية الصادقين، ويلبس ثيابهم علىٰ غير قلوبهم وأرواحهم، فثوب الصِّدق عاريةٌ له لا مِلْك، فهو كالمتشبِّع بما لم يُعطَ، فإنَّه كلابس ثوبي زورٍ. فهذا أحسن أعماله ذنبٌ يعاقَب عليه، كما يعاقَب المقتول في الجهاد، والقارئُ القرآنِ المتنسِّك، والمتصدِّقُ، ويكونون أوَّل من تُسعَّر بهم النار يوم القيامة لمَّا لبسوا ثياب الصادقين علىٰ قلوب المرائين».

ولكنه عقّب عليه بأنه معنًىٰ صحيح غير أنه لا يظنه مقصود الشيخ، وإنما قصد معنًىٰ آخر، وهو: «أنَّه متىٰ تيقَّن العبد أنَّ وجوده ثوبٌ معارٌ ليس منه، فإنه ليس به ولا له، وإنَّما إيجاده وصفاته وإرادته وقدرته وأعماله عاريةٌ من الفعَّال وحده، والعبد ليس له من ذاته إلَّا العدم، فوجوده وحياته ثوبٌ أُعيرَه. فمتىٰ نظر بعين الحقيقة إلىٰ كسوته رأىٰ أحسن أعماله ذنوبًا في هذا المقام، وأصدق أحواله زورًا، وأصفىٰ قصوده قعودًا. فلا يرىٰ لنفسه عملًا، ولا حالًا ولا قصدًا، فإنّه ليس له من نفسه إلَّا الجهل والظُّلم، فكلُّ ما من نفسه فهو ذنب وزور وقعود، وما كان مرضيًّا فهو بالله ومن الله ولله، لا بالنفس ولا منها ولا لها، فإنَّ العبد إذا رأىٰ أنَّه قد فعل الطاعة كان رؤيته لذلك ذنبًا، فإنَّه نسب الفعل إليه، والله في الحقيقة هو المتفرِّد بالفعل. فعلىٰ هذا لا يتخلَّص العبد من الذنب قطُّ، فإنَّه إذا خلَّص فعله من الرِّياء ومن كلِّ شيءٍ يفسده اقترن به آخَرُ لا يمكنه الخلاص منه، وهو اعتقاده أنَّه هو الفاعل».

هذا المعنىٰ الثاني الذي ظنَّ ابنُ القيم أنه هو الذي قصده الهروي أخذه من شرح التلمساني، فهذا تفسيره. ونص كلامه: «قوله: (وإن كان العبد قد كسي ثوبًا معارًا) يعني أن وجود العبد ما هو له، بل هو معار عنده، وإذا كان وجود العبد عارية عنده فكيف تكون أفعاله، أي هي أيضًا ثوب معار. وقوله: (فأحسن أعماله ذنب) يعني أن العمل الخالص هو ذنب، فكيف أدونه! لأن العبد العامل يعتقد أنه هو الفاعل، والفاعل في الحقيقة هو الحق تعالىٰ. فإذن العامل يكون مذنبًا باعتقاده أنه هو الفاعل. فإذن العمل لا يخلص أبدًا من الذنب. فلذلك قال: (فأحسن أعماله ذنب) أي إذا خلص من الرياء ومن كل شيء يفسده اقترن به أمر آخر لا يمكنه الاحتراز منه وهو كونه يعتقد أنه الفاعل».

وقد نقد ابن القيم هذا التفسير بأن هذا ليس بذنب، ولا هو مقدور للعبد ولا مأمور... إلخ. ثم ذكر إيرادًا بقوله: «فإن قيل: الشيخ رحمه الله هاهنا ما نطق بلسان الأبرار، بل بلسان المقربين...». وهو يشير إلىٰ قول التلمساني: «ولست أقول: إن هذا المقدار هو ذنب في الشرع، بل هو حسنة للأبرار، وهو عند المقربين سيئة. فالمقرب يؤاخذ بنسبة الفعل إلىٰ نفسه، والمؤمن لا يؤاخذ بذلك لأن قسطه من السنة المحمدية هو ما جاء به العلم، وأما المقرَّب فقسطه من السنة المحمدية ما جاء به التعرف...». وردَّ عليه ابن القيم بأن «هذا أيضا باطل قطعًا، بل المعرفة الصحيحة مطابقة للحق في نفسه شرعا وقدرا، وما خالف ذلك فمعرفة فاسدة...».

ثم ذكر إيرادًا آخر: «فإن قيل: كلامكم هذا بلسان العلم. ولو تكلَّمتم بلسان الحال لعلمتم صحَّة ما ذكرناه، فإنَّ صاحب الحال صاحبُ شهودٍ،

وصاحبَ العلم صاحبُ غيبةٍ، والشاهد يرىٰ ما لا يرىٰ الغائب. ونحن نشير إليكم إشارةً حاليَّةً علميَّةً، تنزُّلًا من الحال إلىٰ العلم، فنقول: الحال تأثُّرٌ عن نور من أنوار الأحديَّة والفردانيَّة، تستر العبد عن نفسه، وتبدي ظهور مشهوده. ولا ريب أنَّه في هذه الحال قد يعتقد أنَّ الشاهد هو المشهود...».

هذا القيل أيضا للتلمساني، وما نقله بعد «فنقول» هو نصُّ كلامه بشيء من التصرف، وقد جاء ذلك تفسيرًا لقول الهروي: (**وأصدق أحواله زور، وأصفىٰ قصوده قعود**).

ومما قاله التلمساني في تفسير الجملة الثانية: «يعني أن القاصد إلىٰ الحقيقة متىٰ شهد مقصوده قعد عن قصده، وذلك لأن الحق تعالىٰ لا يُقصد ولا يُبتغىٰ لأنه أقرب إلىٰ اللسان من نطقه إذا نطق، وإلىٰ القلب إذا قصد». ثم ذكر أن هذا المعنىٰ عزيز، والإشارة إليه أولىٰ من العبارة.

وردَّ عليه ابن القيم بأن «مَن أحالك علىٰ الحال فما أنصفك! فإنه أحالك علىٰ أمر مشترك بين الحق والباطل... وسير أولياء الله وعباده الأبرار والمقربين بخلاف هذا، وهو إحالة الحال علىٰ العلم وتحكيمه عليه وتقديمه... فمن لم يكن هذا أصل بناء سلوكه فسلوكه فاسد، وغايته الانسلاخ من العلم والدين كما جرىٰ ذلك لمن جرىٰ له».

ثم تكلم علىٰ ما استدل به التلمساني في شرح كلام الهروي (**وأصفىٰ قصوده قعود**) من قرب الله سبحانه من عباده، فبيَّن معنىٰ قربه من عباده مع كونه فوق سماواته علىٰ عرشه بائنًا من خلقه، وفسّر قوله تعالىٰ: ﴿ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ ﴾ [ق: ١٦].

وختم كلامه بقوله: «والمقصود: أنَّ هذا موضعٌ ضلَّت فيه أفهام، وزلَّت فيه أقدام، واشتبه فيه معيَّة العلم والقدرة والإحاطة بالقرب، واشتبه فيه آثار قرب المحبَّة والرِّضا والموافقة وغلبة ذكره ومراقبته بقرب ذاته، واشتبه فيه ما في الذِّهن بما في الخارج، واشتبه فيه اضمحلال شهود الرسم وانمحاؤه من القلب بعدمه وفنائه، واشتبه فيه آثار الصِّفات بحقيقتها، وأنوار المعرفة بأنوار الذات. وأصحابه لتحكيمهم الحال والذوق لا يلتفتون إلىٰ لسان العلم، ولا يصغون إليه. وفي هذا كفاية».

الجدير بالذكر أن ابن القيم في ردِّه الطويل علىٰ كلام التلمساني (دون إشارة إليه) لم يذكر شيخ الإسلام الهروي، ولا اعتذر عنه، وكأنه بعد ما ذكر أن هذا التفسير هو مقصود الهروي- وهو تفسير التلمساني كما رأينا- أقبل بكليته علىٰ نقض كلام التلمساني. ونظن أن ابن القيم لو وقف علىٰ شرح الاسكندري لحمل كلام الهروي علىٰ تفسيره أو نحوه، ثم رد علىٰ تفسير التلمساني منوهًا بموقف الهروي من إثبات الصفات وأنه كان في ذلك سلفيًّا قحًّا، واستبعد أن يؤول الهروي صفة القرب، ورجَّح أن إجمال كلامه فتح الباب للملحد وحاشا أن يقصد الهروي ما قاله التلمساني.

وبالجملة، لا مقارنة بين شرح ابن القيم لكتاب المنازل وبين الشروح الأخرىٰ لاختلاف كبير في الغرض والمنهج والمصادر وطريقة التناول كما رأينا.

تعقبات ابن القيم علىٰ الهروي

كان ابن القيم رحمه الله معظِّمًا لشيخ الإسلام الهروي، محبًّا له، مقدِّرًا لمواقفه في نصر السنة وإثبات الصفات ومخالفة أهل البدع، معترفًا بعلو منزلته في السير إلىٰ الله. بل عدَّ نفسه مريدا «نفعَه الله بكلامه، وجلس بين يديه مجلس التِّلميذ من أستاذه، وهو أحدُ مَن كان علىٰ يديه فتحُه يقظةً ومنامًا» (٢/ ٢٨٣).

فلا غرو أن يكون شيخ الإسلام الهروي حبيبًا إلىٰ ابن القيم، ولكن الحقَّ أحبُّ إليه من شيخ الإسلام (٢/ ٢٦٢). وكما أن زلات الشيخ لا توجب عنده إهدار محاسنه وإساءة الظن به، فكذلك محلُّه من العلم والإمامة والمعرفة والتفقه في السلوك لا يقتضي صرف النظر عن هفواته وسقطاته، إذ كلُّ أحد مأخوذٌ من قوله ومتروكٌ إلا المعصوم الذي لا ينطق عن الهوىٰ صلوات الله وسلامه عليه (١/ ٣٠٩). وقد نصَّ في موضع علىٰ أن القول لا يُردُّ بمجرد كون المعتزلة قالوه، بل يُقبل الحق ممن قاله ويُردّ الباطل علىٰ من قاله (١/ ٤٣١). هذا المنهج السليم في الأخذ والترك والقبول والرد هو الذي سار عليه رحمه الله في جميع مصنفاته.

وقد أكد التزامه هذا المنهجَ في مواضع عديدة من هذا الكتاب، منها قوله في باب التوكل: «ولولا أنَّ الحقَّ لله ورسوله، وأنَّ كلَّ من عدا الله ورسوله فمأخوذٌ من قوله ومتروك، وهو عرضة الوهم والخطأ= لما اعترضنا علىٰ من لا نلحق غبارهم، ولا نجري معهم في مضمارهم، ونراهم فوقنا في مقامات الإيمان ومنازل السائرين كالنُّجوم الدَّراريِّ».

ولمّا أشاد بذكر محاسن الهروي ومواقفه في نصر السنة قائلًا: «وصاحبُ «المنازل» رحمه الله كان شديدَ الإثبات للأسماء والصِّفات مضادًّا للجهميّة من كلِّ وجهٍ. وله كتابُ «الفاروق» استوعَبَ فيه أحاديثَ الصِّفات وآثارَها ولم يُسبَق إلىٰ مثله، وكتابُ «ذمِّ الكلام وأهله» طريقتُه فيه أحسَنُ طريقةٍ. وله كتابٌ لطيفٌ في أصول الدِّين، يسلك فيه طريقةَ أهل الإثبات ويقرِّرها. وله مع الجهميّة المقاماتُ المشهورةُ، وسعَوا بقتله إلىٰ السُّلطان مرارًا عديدةً والله يعصمه منهم...» = كشف عن مذهبه في السلوك بقوله: «ولكن رحمه الله طريقتُه في السُّلوك مضادّةٌ لطريقته في الأسماء والصِّفات، فإنّه لا يقدِّم علىٰ الفناء شيئًا، ويراه الغايةَ التي يشمِّر إليها السّالكون، والعَلَم الذي يؤمُّه السَّائرون. واستولىٰ عليه ذوقُ الفناء وشهود الجمع، وعظُمَ موقعُه عنده، واتَّسعت إشارتُه إليه، وتنوّعت به الطُّرقُ المُوصِلة إليه علمًا وحالًا وذوقًا، فتضمَّن ذلك تعطيلًا من العبوديَّة باديًا علىٰ صفحات كلامه وِزانَ تعطيل الجهميّة لما اقتضته أصولهم من نفي الصِّفات. ولمَّا اجتمع التَّعطيلان لمن اجتمعا له من السّالكين تولَّد منهما القولُ بوحدة الوجود المتضمنَّةِ لإنكار الصّانع وصفاته وعبوديّته. وعصَم الله أبا إسماعيل باعتصامه بطريقة السَّلف في إثبات الصِّفات، فأشرَفَ من عقَبة الفناء علىٰ وادي الاتِّحاد، فلم يسلكه. ولوقوفه علىٰ عقبته ودعوة الخلق إليها، أقسمَ الاتِّحاديَّةُ بالله جَهْدَ أيمانهم إنّه لمعهم ومنهم، وحاشاه!» (١/ ٤٠٩-٤١٠).

وفي موضع آخر أشار إلىٰ أن أبا إسماعيل حاشاه «من إلحاد أهل الاتحاد، وإن كانت عبارته موهمة، بل مفهمة» (١/ ٢٢٩)، وأنه «فتَح للزّنادقة بابَ الكفر والاتِّحاد، فدخلوا منه، وأقسموا بالله جَهْدَ أيمانهم: إنّه

معهم ومنهم. وغرَّه سرابُ الفناء، فظنّ أنّه لجّةٌ بحر المعرفة وغايةُ العارفين، وبالغ في تحقيقه وإثباته» (١/ ٢٢٧).

ولا يقصد شيخ الإسلام الهروي بالفناء ـ عند ابن القيم ـ «الفناء عن وجود السوىٰ» الذي هو فناء الملاحدة القائلين بوحدة الوجود، وإنما يشير إلىٰ «الفناء عن شهود السوىٰ» الذي قد ذهب إليه كثير من متأخري الصوفية. وهذا الفناء أحد الأصلين اللذين بنىٰ عليهما الشيخ كتابه منازل السائرين، وجعله الدرجة الثالثة من درجات السالكين في كل باب من أبواب كتابه (١/ ٢٣٧). وأما الأصل الثاني فهو إنكار العلل والأسباب والحكم. يقول ابن القيم: «والشيخ رحمه الله ممَّن يبالغ في إنكار الأسباب، ولا يرىٰ وراء الفناء في توحيد الربوبية غايةً، وكلامه في الدرجة الثالثة في معظم الأبواب يرجع إلىٰ هذين الأصلين... ومن هاتين القاعدتين عرَضَ في كتابه من الأمور التي أُنكِرت عليه ما عرض» (٢/ ١٩٢).

ومعظم تعقبات المصنف لصاحب «المنازل» تناولت هذه الأمور التي أشار إليها، وقد أفاض الكلام عليها في مواضع كثيرة. وكانت طريقته ـ إذا رأىٰ في كلام الشيخ مغمزًا ـ أن يحملَه علىٰ أحسن ما يمكن حملُه عليه، بل قد يظن القارئ أنه يتكلف بعض الأحيان في التماس وجه سائغ لكلامه إذا رآه مناقضًا للمأثور المشهور من سيرة الشيخ وعقيدته. ونكتفي هنا بذكر نموذجين من تعقبات ابن القيم، وهي كثيرة مستفيضة في الكتاب:

* ذَكَر شيخ الإسلام الهروي من لطائف أسرار التوبة: «اللطيفة الثالثة: أن مشاهدة العبدِ الحكمَ لم تدَعْ له استحسان حسنة ولا استقباح سيئة، لصعوده من جميع المعاني إلىٰ معنىٰ الحكم» (١/ ٣٥٥).

الجدير بالذكر هنا أن هذا المعنىٰ بعينه عزاه ابن القيم في «شفاء العليل» (ص١٤) إلىٰ «شيخ الملحدين ابن سينا في إشاراته» بلفظ: «العارف لا يستحسن حسنةً ولا يستقبح قبيحةً لاستبصاره بسرِّ القدر».

علَّق عليه ابن القيم أولا بقوله: «هذا الكلام إن أُخِذَ علىٰ ظاهره فهو من أبطل الباطل، الذي لولا إحسانُ الظّنِّ بقائله ومعرفةُ قدره من الإمامة والعلم والدِّين لَنُسِبَ إلىٰ لازم هذا الكلام. ولكن مَن عدا المعصوم فمأخوذٌ من قوله ومتروكٌ. ومن ذا الذي لم تزِلَّ به القدمُ، ولم يَكْبُ به الجوادُ!».

ثم فسّر كلام الشيخ تفسيرًا ختَمَه بقوله: «فهذا أحسن ما يحمل عليه كلامه». ثم ذكر أن له محملًا آخر مبنيًّا علىٰ أن إرادة الرب تعالىٰ هي عين محبته ورضاه، وهذا أصل القدرية الجبرية المنكرين للحكم والتعليل والأسباب وتحسين العقل وتقبيحه (١/ ٣٥٦-٣٥٧). وبعد ما فسر كلام الشيخ علىٰ هذا الأصل، ذكر له محملًا ثالثًا مع تصريحه بأن الشيخ أبعدُ الناسِ منه، ولكن قد حُمِل عليه، وهو القول بوحدة الوجود التي تنفي الطاعة والمعصية، لكون المطيع في هذه المنزلة عينَ المطاع. وبعد ما فسّر كلامه بناء علىٰ ذلك قال: «وهذا عند القوم من الأسرار التي لا يستجيزون كشفَها إلّا لخواصِّهم، وأهلِ الوصول منهم. لكنّ صاحب المنازل بريءٌ من هؤلاء وطريقتهم، وهو مكفِّرٌ لهم، بل مخرجٌ لهم عن جملة الأديان. ولكن ذكرنا ذلك لأنّهم يحملون كلامَه عليه، ويظنُّونه منهم» (١/ ٣٥٧-٣٩٥).

ثم ذكر ابن القيم أن هذا مقام عظيم زلَّت فيه أقدام طائفتين من الناس: طائفة من أهل الكلام والنظر، وطائفة من أهل السلوك والإرادة. أما الطائفة الأولىٰ فنفوا التحسين والتقبيح العقليين، وذهبوا إلىٰ أن حسن الفعل أوقبحه

ليس لصفة قائمة بالفعل، وإنما لكونه مأمورًا به أو منهيًّا عنه في الشرع. وأما الطائفة الثانية، فكان غلطهم في هذا الباب في ظنهم أن شهود الحقيقة الكونية والفناء في توحيد الربوبية من مقامات العارفين، بل أجلُّ مقاماتهم.

وبعد ما ردّ ابن القيم على مذهب الطائفة الأولى في الصفحات (١/ ٣٥٩-٣٧٩)، اتجه إلى الرد على الأخرى، وختمه بتنبيه القارئ على أهمية هذا الفصل قائلا: «فتدبَّر هذا الفصلَ، وأحِطْ به علمًا، فإنّه من قواعد السُّلوك والمعرفة. وكم قد زلَّت فيه من أقدام، وضلَّت فيه من أفهام! ومَن عرَفَ ما عند النَّاس، أو نهضَ من مدينة طَبعه إلى السَّير إلى الله، عرَفَ مقداره. فمَن عرَفه عرَفَ مجامعَ الطُّرق ومَفْرَقَ الطُّرق التي تفرَّقت بالسَّالكين وأهل العلم والنَّظر» (١/ ٣٩٠).

ولكن لم يكتف ابن القيم بهذا الرد، بل عُني ببيان الفرق بين محبة الله ورضاه وبين مشيئته وإرادته، لأنه رأى أن منشأ الضلال في هذا الباب من التسوية بينهما أوالاعتقاد بوجوب الرضا بالقضاء، فذكر مذاهب المتكلمين في المسألة (١/ ٣٩١-٣٩٣)، ثم عقد فصلا ساق فيه الدلائل من القرآن والسنة وغيرهما على الفرق بين المشيئة والمحبة (١/ ٣٩٣-٣٩٨)، وأتبعه فصلا آخر في مسألة الرضا بالقضاء (١/ ٣٩٨-٣٩٩).

وقد بدأ هذا التعقب لكلام صاحب المنازل كما رأينا عند شرح قوله في ذكر اللطيفة الثالثة من لطائف أسرار التوبة (١/ ٣٥٥)، وطال حتى انتهى بعد ٤٥ صفحة. وقد شعر ابن القيم بإطالته، فنبه القارئ مرة أخرى بقوله: «ولا تنكر الإطالة في هذا الموضع، فإنّه مزلَّةُ أقدام الخلق، وما نجا من معاطبه إلّا أهلُ البصائر والمعرفة بالله وصفاته وأمره».

* **وإليك نموذجًا آخر**: افتتح شيخ الإسلام الهروي باب الرجاء بقوله: «الرجاء أضعف منازل المريد، لأنَّه معارَضةٌ من وجهٍ واعتراضٌ من وجه، وهو وقوعٌ في الرُّعونة في مذهب هذه الطّائفة. ولفائدةٍ واحدةٍ نطق به التنزيل والسُّنة، وتلك الفائدة هي كونه يبرِّد حرارة الخوف حتَّىٰ لا يُفضي بصاحبه إلىٰ الإياس» (٢/ ٢٦٢).

هذا الكلام كله كما ترىٰ كلام مدخول، فبدأ ابن القيم تعقيبه عليه بقوله: «شيخ الإسلام حبيبٌ إلينا، والحقُّ أحبُّ إلينا منه، وكلٌّ من عدا المعصوم فمأخوذٌ من قوله ومتروك. ونحن نحمل كلامه علىٰ أحسن محامله، ثمَّ نبيِّن ما فيه...». ففسَّر ألفاظ الشيخ أولا ـ كما ذكر ـ علىٰ أحسن وجه يمكن توجيهها إليه، وختم الشرح قائلًا: «فهذا وجهُ كلامه، وحملُه علىٰ أحسن محامله» (٢/ ٢٦٤)، وعقّب عليه بأن هذا ونحوه من الشطحات التي يرجىٰ أن يستغرقها حسنات صاحبها من كمال الصدق وصحة المعاملة وقوة الإخلاص وتجريد التوحيد، ولم تضمن العصمة لبشر بعد رسول الله.

ثم نبَّه علىٰ أن هذه الشطحات كانت فتنة لطائفتين: إحداهما أهدرت من أجلها محاسن أصحابها ولطف نفوسهم وصدق معاملاتهم، وأنكرته غاية الإنكار، وأساءت الظن بهم مطلقا. وهذا عدوان وإسراف. والأخرىٰ حُجبت بمحاسنهم عن رؤية عيوب الشطحات، فتلقتها بالقبول، وانتصرت لها. وهذا أيضا عدوان وإفراط. وأهل البصيرة والإنصاف يعطون كل ذي حق حقه. ثم أشار إلىٰ أن سادات القوم كانوا يحذرون من هذه الشطحات ونحوها، ويتبرؤون منها، ونقل شيئا من أقوالهم من الرسالة القشيرية.

بعد هذا التنبيه أقبل ابن القيم رحمه الله علىٰ نقد كلام الهروي فقرة فقرة.

فأما قوله: «الرّجاء أضعف منازل المريدين»، فتعقبه بأنه «ليس كذلك، بل هو من أجلِّ منازلهم وأعلاها وأشرفها. وعليه وعلىٰ الحبِّ والخوف مدارُ السَّير إلىٰ الله. وقد مدح الله أهله وأثنىٰ عليهم...» إلخ (٢/ ٢٦٦-٢٦٨).

وأما قوله: «لأنه معارضة من وجهٍ، واعتراض من وجهٍ، وهو وقوع في الرعونة»، فقال في الرد عليه: «بل هو عبوديّة وتعلُّقٌ بالله من حيث اسمُه المُحسن البَرُّ، فذلك التّعلُّق والتّعبُّد بهذا الاسم والمعرفةُ بالله هو الذي أوجب له الرجاءَ مِن حيث يدري ومن حيث لا يدري، فقوّة الرجاء علىٰ حسب قوَّة المعرفة بالله وأسمائه وصفاته وغلبةِ رحمته غضبَه...» إلخ (٢/ ٢٦٨-٢٨٠). وهو تعقُّب طويل متين مثل معظم تعقباته، ويدل علىٰ تعمقه في فهم المسائل الدقيقة للسلوك واقتداره علىٰ حسن الإبانة عنها.

وأمَّا قول الشيخ: «إن التنزيل نطق به لفائدةٍ واحدة، وهي كونه يبرِّد حرارة الخوف»، فتعقبه ابن القيم بقوله: «بل لفوائد كثيرةٍ أُخَر سوىٰ هذه». ثم ذكر إحدىٰ عشرة فائدة (٢/ ٢٨٠-٢٨٣)، نكتفي هنا بذكر واحدة منها، وهي: «أنَّ الرجاء حادٍ يحدو به في سيره إلىٰ الله، ويطيِّب له المسير، ويحثُّه عليه، ويبعثه علىٰ ملازمته. فلولا الرجاء لما سرىٰ أحدٌ، فإن الخوف وحده لا يحرِّك العبد، وإنّما يحرِّكه الحبُّ، ويزعجه الخوف، ويحدوه الرّجاء».

وختم ابن القيم هذا النقد الطويل لكلام الهروي داعيًا له، معتذرًا عن اعتراضه عليه، معترفًا بفضل الشيخ عليه، وكل ذلك بعبارة بليغة يحسن أن نختم بها هذا المبحث أيضا. قال:

«والله يشكر لشيخ الإسلام سعيَه، ويُعلي درجته، ويَجزيه أفضل جزائه، ويجمع بيننا وبينه في محلِّ كرامته. فلو وَجَد مريدُه سعةً وفسحةً في ترك

الاعتراض عليه واعتراض كلامه لَمَا فعل، كيف وقد نفعه الله بكلامه، وجلس بين يديه مجلس التِّلميذ من أستاذه، وهو أحدُ مَن كان علىٰ يديه فتحُه يقظةً ومنامًا. وهذا غاية جهد المقلِّ في هذا الموضع، فمن كان عنده فضلُ علمٍ فليَجُد به، أو فليُعذِر ولا يبادر إلىٰ الإنكار؛ فكم بين الهدهد وسليمان نبيِّ الله ـ صلىٰ الله علىٰ نبينا وعليه وسلَّم ـ وهو يقول: ﴿أَحَطتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِۦ﴾ [النمل: ٢٢]! وليس شيخُ الإسلام أعلمَ من نبيِّ الله، ولا المعترضُ عليه بأجهلَ من هدهد! وبالله المستعان».

موارد الكتاب

استفاد المؤلف في كتابه من مصادر متنوعة حسب ما تقتضي الموضوعات، فعند ذكر الأحاديث المرفوعة يرجع إلىٰ أمهات كتب الحديث، وينقل عنها ويسوق ألفاظها، مثل الكتب الستة و «المسند» و «الموطأ» و «صحيح ابن حبان» و «صحيح الحاكم» (أي: المستدرك) وغيرها، وقد قمنا ببيانها عند تخريج هذه الأحاديث في تعليقاتنا، ولا حاجة إلىٰ سردها في هذه المقدمة. إلا أنه قد ينقل أحاديث بواسطة كتب أخرىٰ كـ «السنن والأحكام عن المصطفىٰ» للضياء المقدسي، فإنه قد نقل منه أحاديث «باب في كراهية المسألة» مستوفاةً ومرتَّبةً بنفس الترتيب والألفاظ، وهي أكثر من عشرين حديثًا (٢/ ٥٦٩-٥٧٧). ولعله صدر عن «رياض الصالحين» في موضع (٢/ ٦١٣).

أما أقوال الصحابة والتابعين في التفسير فقد اعتمد فيها علىٰ «تفسير البغوي» كما صرَّح به مرارًا، و«البسيط» للواحدي كما ظهر لنا بالتتبع ولم يصرِّح باسمه إلا مرةً واحدة (١/ ٢٧)، وأحيانًا ينقل عن «تفسير الطبري» (٣/ ٥٠٣) وغيره من التفاسير المسندة في بعض المواضع، وهي قليلة.

وأما آثارهم في الزهد فينقلها من كتاب «الزهد» للإمام أحمد (٢/ ٢٢٣، ٣/ ٥٦٣، ٤/ ٢٢، ١٦٦) ومؤلفات ابن أبي الدنيا وغيرها.

وكان جلُّ اعتماده علىٰ «الرسالة القشيرية» في ذكر أقوال الصوفية، بل يسوق أحيانًا بعض الأحاديث المرفوعة باللفظ الوارد فيها، ويعزوها إلىٰ كتب السنة الأخرىٰ، انظر علىٰ سبيل المثال (٢/ ٤٥٩).

ويرجع أحيانًا إلىٰ «شعب الإيمان» (٢/ ٥٥٥-٥٥٧)، و «قوت القلوب» (٢/ ٥٤٥-٥٤٦)،، و «إحياء علوم الدين» للغزالي (١/ ١٧٠، ٢/ ٢٠٢)، و «المواقف» للنفزي (٤/ ٥٤٦)، و «عوارف المعارف» للسهروردي (٣/ ١٢٩، ٤/ ٣٩١).

وقد يكون رجع إلىٰ «اللمع» لأبي نصر السرَّاج أيضًا، ففي (٢/ ٤٨٢) نقل قولًا لابن عطاء باللفظ الذي أورده السرَّاج في كتابه. ثم نقله بعد صفحات (٢/ ٤٨٦) باللفظ الذي في «الرسالة القشيرية».

وكان بين يديه شرح التلمساني للمنازل، ينقل عنه ويتتبع انحرافاته في شرحه، وقد صرَّح بذلك ووصفه بقوله: «وتولىٰ شرح كتابه أشدُّهم في الاتحاد طريقةً وأعظمهم فيه مبالغةً وعنادًا لأهل الفرق: العفيف التلمساني، ونزَّل الجمع الذي يشير إليه صاحب المنازل علىٰ جمع الوجود، وهو لم يرد به حيث ذكره إلا جمع الشهود، ولكن الألفاظ مجملة، وصادفت قلبًا مشحونًا بالاتحاد، ولسانًا فصيحًا متمكنًا من التعبير عن المراد» (١/ ٤١٠).

وفي مسائل العقيدة ومقالات الفرق رجع إلىٰ «مقالات الإسلاميين» للأشعري (١/ ٢٩١، ٣/ ٢٤٠، ٤/ ٤٤٢)، وكتب الباقلاني وأبي يعلىٰ (٢/ ٥٠٥)، و «الرسالة النظامية» و «الشامل» و «الإرشاد» الثلاثة للجويني وكتاب سعد الزنجاني (٢/ ٣٣٩). ونقل عن كتاب «السنة» لعبد الله بن أحمد في موضعين (٣/ ١٩٢، ٤/ ٢٣٧).

ومن الكتب الأخرىٰ التي نقل منها أو ذكرها: «الفروق» للعسكري (٤/ ٢٨١)، و «محن العلماء» لابن زبر (٣/ ٥٨)، وقد تحرف اسم المؤلف في المطبوعات إلىٰ ابن عبد البر!!

وعندما ذكر صاحب «المنازل» ذكر عددًا من مؤلفاته ووصفه بقوله: «وصاحب المنازل رحمه الله كان شديد الإثبات للأسماء والصفات، مضادًّا للجهمية من كل وجه، وله كتاب «الفاروق» استوعب فيه أحاديث الصفات وآثارها، ولم يُسبق إلىٰ مثله، وكتاب «ذم الكلام وأهله» طريقتُه فيه أحسنُ طريقة، وكتاب لطيف في أصول الدين يسلك فيه طريقة أهل الإثبات ويقرّرها...» (١/ ٤٠٩).

وذكر المؤلف في أثناء الكتاب سبعة من مؤلفاته، وأحال عليها للتفصيل، وقد سبق ذكرها في إثبات نسبة الكتاب.

أما استفادته من شيخه شيخ الإسلام ونقلُه من كتبه وسماعُه للكثير من كلامه فهو مذكور في مواضع كثيرة من الكتاب، بل يعتبر هذا الكتاب أهم مصدر لمعرفة أحوال شيخ الإسلام وزهده وورعه وفراسته ومعرفته بأحوال القلوب، واختياراته وتوجيهاته، ويمكن أن يفرد منها جزء لطيف يحوي من كلام الشيخ وآرائه وأحواله ما لا يوجد في مصدر آخر[1].

(١) وقد ضمّنا في «الجامع لسيرة الإسلام» ـ الطبعة الخامسة ـ أهمّ ما ذكره ابن القيم عن شيخه من أحوال ومواقف. (علي العمران).

أثره في الكتب اللاحقة

كان من الطبيعي أن يكون شرح ابن القيم هذا مصدرًا مهمًّا للشراح من بعده، ولكن لم نقف في الشروح التي وصلتنا من اعتمد عليه سوىٰ أبي عبد الله الشُّطيبي (ت٩٦٣) في شرحه «عيون الناظرين»، فقد عدّه من الشروح السبعة التي لخَّص منها كتابه[1].

وقد نقل عن الكتاب عددٌ من المؤلفين، واعتمدوا علىٰ كلام ابن القيم فيه عند شرح موضوعات التوحيد والزهد والتصوف، وقد ذكر بعضهم عنوان الكتاب «شرح المنازل» أو «المدارج» أو «مدارج السالكين»، واقتصر بعضهم علىٰ ذكر المؤلف دون الكتاب، واستفاد منه ابن أبي العزّ الحنفي (ت٧٩٢) في «شرح الطحاوية» في مواضع دون أن يذكر المؤلف أو الكتاب، وهو أقدم مَن نقل عنه. وفيما يلي ذكر هذه المواضع:

شرح الطحاوية[2]	مدارج السالكين
١/ ١٩، ٢٠	١/ ٢١٤
١/ ٢١، ٢٢	٤/ ٤٣٩
١/ ٢٥	٤/ ٤٤٧
١/ ١٥٤، ١٥٥	٤/ ٤٧٨، ٤٧٩
١/ ١٦٧ (حدود المحبة)	٣/ ٣٧٢ وما بعدها
١/ ٢٢٨، ٢٢٩	٣/ ١٥٧ وما بعدها

(١) «عيون الناظرين» (ص١٠٥).

(٢) اعتمدنا علىٰ طبعة مؤسسة الرسالة سنة ١٤١٧.

١/ ٢٣٥، ٢٣٦	٢/ ٣١١، ٣١٢
١/ ٣٢٤- ٣٢٧	١/ ٣٩١- ٣٩٦
١/ ٣٢٧- ٣٣٥	٢/ ٥١٠- ٥٢٤
١/ ٣٣٦	١/ ٣٩٨- ٣٩٩
٢/ ٤٤٦	١/ ٥١٩، ٥٢٠
٢/ ٤٥١	١/ ٥٠٥
٢/ ٤٥٧	٢/ ٢٦٦، ٢٦٧
٢/ ٤٦٤- ٤٦٦	١/ ٥٠٨- ٥١٣
٢/ ٧٥٣، ٧٥٤	٣/ ٣٠٢- ٣٠٦

ونقل ابنُ أبي العزّ من كتابنا في «التنبيه على مشكلات الهداية» (٤/ ٢٠٩) أيضا دون إشارة إلىٰ المؤلف أو كتابه. وكانت عند ابن أبي العز نسختان من الكتاب، وقد وصل إلينا المجلد الأول من كلتا النسختين، وفي أولهما تقريظ منظوم للكتاب بخطه.

ومن الصادرين عنه: الفيروزابادي (ت ٨١٧) في «بصائر ذوي التمييز» (٥/ ٣٨٩) إذ نقل كلاما طويلا يتعلق بمنزلة اليقظة.

وكذلك اعتمد المقريزي (ت٨٤٥) في النصف الثاني من كتابه «تجريد التوحيد» (ص٧٣-١٠٥ تحقيق علي العمران) علىٰ كتابنا هذا.

وممن نقل عنه ولم يُسَمّ الكتاب: عبد الرحمن بن أبي بكر بن داود الصالحي الحنبلي (ت٨٥٦) في كتابه «الكنز الأكبر في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»: (١/ ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ٣٢٥، ٣٧٧. ٢/ ٥٢١، ٥٢٤-٥٢٨ مطوّل).

ومن الذين نقلوا عن الكتاب: المرداوي (ت٨٨٥) في «التحبير شرح التحرير» (١/ ٦١) [ط. مكتبة الرشد]، حيث ذكر معنىٰ «التوفيق».

ونقل السيوطي في «الحاوي للفتاوي» (٢/ ١٦٤ - ١٦٥) [ط. دار الفكر] نصًّا طويلًا من مبحث «الفناء» والردّ علىٰ الاتحادية.

وفي «المواهب اللدنية» للقسطلاني (ت٩٢٣) نقول عديدة عن الكتاب، انظر: ٢/ ٤٨٧، ٥٣٨، ٥٨٤، ٥٨٩، ٦١٢، ٦١٣، ٦٢٥، ٦٣٠، ٦٤٤ (ط. المكتبة التوفيقية بالقاهرة). وذكر الزرقاني (ت١١٢٢) في «شرحه» أن هذه النقول وغيرها من «مدارج السالكين»: ٨/ ٣٧٤، ٥١٦، ٥٢٩، ٩/ ٥٩، ٦٣، ٩٨، ١١٥ (ط. دار الكتب العلمية بيروت).

ونقل ابن النجار الفتوحي (ت٩٧٢) في «معونة أولي النهىٰ» (١٠/ ٤٧١) [ط. بن دهيش] مسألة قتل العائن والفرق بينه وبين الساحر عن ابن القيم من هذا الكتاب.

وكان الملا علي القاري (ت١٠١٤) قد اطلع علىٰ هذا الكتاب، ونقل منه ما يدلُّ علىٰ براءة ابن القيم وشيخه من التشبيه والتجسيم، وقال: «ومن طالع شرح منازل السائرين... تبيَّن له أنهما كانا من أهل السنة والجماعة، بل من أولياء هذه الأمة». ثم نقل عن الكتاب: «وهذا الكلام من شيخ الإسلام [أي الهروي] يبيِّن مرتبته من السنة ومقداره في العلم، وأنه بريء مما رماه أعداؤه الجهمية من التشبيه والتمثيل علىٰ عاداتهم في رمي أهل الحديث والسنة بذلك...» إلىٰ آخر ما قال. انظر: «مرقاة المفاتيح» (٧/ ٢٧٧٨) [ط. دار الفكر بمصر]. والنصّ المذكور في «المدارج» (٢/ ٣٤٠). ونقله عن القاري: نعمان بن محمود الآلوسي (ت١٣١٧) في «جلاء العينين في محاكمة الأحمدين» (ص٦٤٧).

ونقل منصور البهوتي (ت١٠٥١) في «كشاف القناع» (٥/ ٥٠٩، ٥١٠) [ط. دار الفكر سنة ١٤٠٢] و «شرح منتهىٰ الإرادات» (٣/ ٣٦٦) [ط. عالم الكتب سنة ١٤١٤] في موضوع قتل العائن. وتابعه عبد الرحمن البعلي الخلوتي (ت١١٩٢) في «كشف المخدرات» (٢/ ٧٥٩) [ط. دار البشائر].

وفي «دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين» لابن علّان الصديقي (ت١٠٥٧) ١/ ٩٤ [ط. دار المعرفة ١٤٢٥] نصٌّ مقتبس منه في موضوع «التوبة».

ونقل العجلوني (ت١١٦٢) في كشف الخفاء (ص١٥٥-ط القدسي) حكم ابن القيم علىٰ حديث «أفضل العبادات أحمزها».

أما السفّاريني (ت١١٨٨) فقد عدَّ هذا الكتاب من مصادره في «غذاء الألباب في شرح منظومة الآداب» ونقل عنه: ١/ ١١، ٤٥٦، ٤٦٠، ٤٦١، ٢/ ٢٦١، ٤٧٢، ٥٢٨، ٥٣٢ [ط. مؤسسة قرطبة]. كما نقل عنه كثيرًا في كتابه الآخر «لوامع الأنوار البهية»: ١/ ٢٨٦، ٣٠٩، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٤١، ٣٥٩، ٣٦١، ٣٦٥، ٢/ ٤٥٠ [ط. مؤسسة الخافقين بدمشق سنة ١٤٠٢].

واعتمد عليه أيضًا مصطفىٰ الرحيباني (ت١٢٤٣) وذكره من بين مصادره في «مطالب أولي النهىٰ»: ١/ ٤، ٢/ ٥٣٠، ٦/ ٢٢٥ [ط. المكتب الإسلامي سنة ١٤١٥].

أما الشيخ محمد بن عبد الوهاب (ت١٢٠٦) وغيره من علماء الدعوة فقد نقلوا عنه كثيرًا في موضوع الشرك الأكبر والأصغر وموضوعات أخرىٰ، انظر: «مفيد المستفيد» (ضمن مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب) ١/ ٢٩٣- ٢٩٤، «تيسير العزيز الحميد» للشيخ سليمان بن عبد الله بن

محمد بن عبد الوهاب (ت١٢٣٣): ص١٨٩ ومواضع أخرىٰ لم يصرِّح فيها باسم الكتاب [ط. المكتب الإسلامي سنة ١٤٢٣]. و «الكلمات النافعة في المكفرات الواقعة» للشيخ عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب (ت١٢٤٢): ص٣٤٠ (طبعة ١٤٢٠). و «الانتصار لحزب الله الموحدين» لعبد الله بن عبد الرحمن أبابطين (ت١٢٨٢): ص٦٧، ٦٨ [ط. دار طيبة ١٤٠٩]. و «فتح المجيد شرح كتاب التوحيد» للشيخ عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب (ت١٢٨٥): ص٨١ [ط. مطبعة السنة المحمدية سنة ١٣٧٧]. و «قرة عيون الموحدين» له: ص١٦٢ [ط. مكتبة المؤيد سنة ١٤١١]. و «توضيح المقاصد» لأحمد بن إبراهيم بن عيسىٰ (ت١٣٢٧): ١/ ١١٧، ١٣٢، ٢/ ١٢٩، ٢٣٩، ٢٥١، ٢٦٧، ٢٦٨، ٣٤٩، ٤٠٦ [ط. المكتب الإسلامي].

ومن أواخر مَن نقل عن الكتاب قبل طبعه: الشيخ جمال الدين القاسمي (ت١٣٣٢) في تفسيره «محاسن التأويل» البقرة ١٦٥، النساء ٤٨، ١١٦، والأستاذ عبد الرزاق البيطار (ت١٣٣٥) في «حلية البشر في تاريخ الثالث عشر»: ١/ ٢٠٨ [ط. مجمع اللغة بدمشق].

مختصرات ودراسات عن الكتاب

قام عدد من المعاصرين باختصار الكتاب وتهذيبه أو إفراد بعض الفصول والأبواب منه، وفيما يلي ذكر ما وقفنا عليه:

١-«تحفة المقتصدين من مدارج السالكين»، لعبد الرحمن بن عبد العزيز بن محمد بن سحمان.

٢-«تهذيب مدارج السالكين»، لعبد المنعم صالح العلي العزي، ط. جدة سنة ١٤٠٢، كما طبع بمؤسسة الرسالة في مجلدين.

٣-«بغية القاصدين من كتاب مدارج السالكين»، لعبد الله السبت، ط. الدار السلفية بالكويت سنة ١٤٠٧.

٤-«المنتقىٰ الثمين من كتاب مدارج السالكين»، لزامل بن صالح الزامل، ط. دار قارة بجدة سنة ١٤١٢.

٥-«مسار الراغبين إلىٰ مدارج السالكين»، لصالح بن محمد الخلف، طبع سنة ١٤١٨.

٦-«تأملات في كتاب مدارج السالكين»، لصلاح شادي. مطبوع.

٧-«تهذيب مدارج السالكين»، لمحمد بيومي، ط. مكتبة الإيمان

٨-فصل في أنواع الشرك (من مدارج السالكين)، مخطوط في متحف كابل [مجاميع ٩٢] (الورقة ٢١٤ب- ٢١٦ب)، ومركز الملك فيصل بالرياض [٢٧٥٠- ١- ف].

٩-فصل في النفاق (من مدارج السالكين)، مخطوط في مركز الملك فيصل [ب١٠٦٧٧] وطبع بعنوان «صفات المنافقين».

١٠- «مشاهد الخلق في المعصية»، طبع بتحقيق: نذير حسن عتمة، المكتب الإسلامي، بيروت ١٤٠٥. ومنه نسخة خطية في الظاهرية، وهي مصورة في جامعة الإمام بالرياض ضمن مجموع رقم [٢١١٤] (ص٤٨-٧٤).

١١- «الغربة»، تحقيق: عمر بن محمود أبو عمر، ط. دار الكتب الأثرية، الزرقاء ـ الأردن ١٤٠٩.

١٢- «سماعات ابن القيم من شيخ الإسلام ابن تيمية»، لسهيل بن عبد الله السردي، ط. دار النوادر سنة ١٤٣١.

١٣- «ضوابط قيم السلوك مع الله عند ابن قيم الجوزية»، لمفرح بن سليمان بن عبد الله القوسي، طبع في: مجلة البحوث الإسلامية (٨٦/ ٢٦١-٣٣١).

١٤- «المهذَّب من مدارج السالكين»، لصالح أحمد الشامي، ط. دار القلم، دمشق.

١٥- «تقريب مدارج السالكين»، لمجموعة من الباحثين، ط. دار ابن الجوزي، ١٤٣٩.

نسخ الكتاب الخطية

اعتمدنا في تحقيق الكتاب علىٰ عشر نسخ خطية، وليس منها نسخة كاملة إلا نسخة تشستربيتي (ش). وأما النسخ الأخرىٰ فعامَّتها إما للنصف الأول من الكتاب ـ أي قدر الجزئين الأولين من طبعتنا ـ أو للنصف الثاني منه.

وهذا وصفها مرتبة بحسب تاريخ نسخها:

١) نسخة قيون أوغلو= ق / الأصل

هي محفوظة بمكتبة «قيون أوغلو» بمدينة قونيا بتركيا، وتقع في ٣٢٢ ورقة، وإن كان بحسب الترقيم فيه (٣٢١ ورقة) لأنه قد تكرر ترقيم ورقتين متتاليتين بالرقم (٨). وفي كل صفحة ٢٥ سطرًا غالبًا، وقد يزيد سطر أو ينقص في بعض الصفحات. وهذه النسخة في أصلها تتكوَّن من مجلَّدين، والموجود منهما الأول فقط، من أول الكتاب إلىٰ آخر منزلة الصدق.

علىٰ صفحة العنوان: «الجزو الأول من كتاب مدارج السالكين في منازل السائرين. تأليف الشيخ الإمام العالم العامل العلامة....».

وتحته قيد وقفٍ بخط مغاير كتبه «فتح الله بن بير أحمد» حيث وقف الكتاب علىٰ أخيه الشقيق «صنع الله» ثم علىٰ أولاده من بعده. وتحته بخط آخر دعاء مسجوع للمؤلف بأن يتغمده الله بالرحمة والرضوان... إلخ.

وتحته كتب «علي بن العزِّ الحنفي» ـ شارح الطحاوية (ت٧٩٢) ـ أبياتًا في مدح الكتاب من نظمه بخط يده، وهي:

«صـاحِ هـذي مـدارج الـسالكينا قــد بــدت في منــازل الــسائرينا
جِدَّ واصعَدْ تسعدْ فهذا الصراط الـ ـمــستقيم الــذي إليــه دُعينــا
لا تَحِـدْ عـن هـذا الـصراط ففيـه تــصحب الأنبيــاء والــصالحينا
إن هُــدِينا لــه فكــلُّ ضــلالٍ ومخــوفٍ ربــي يقينّــا يقينَــا
لـستَ في ذي الـدنيا مقيمًـا فـسافِرْ مــع خيــر الرفــاق في العالمينــا
بــيَّن الله والرســولُ ســبيل الــ ـحق فيمــا يُتلــىٰ ويُــروىٰ إلينــا
ثــم جــاءت ســاداتُنا فهَّمونــا كــلَّ مــا كــان منــه يخفــىٰ علينــا
وجــلاه هــذا الإمــام بيانًــا فتبــدَّىٰ للعــارفين مبينــا
رضــي الله عنــه كــم مــن صــوابٍ بجــوابٍ منــه إليــه هُــدِينا
لــو كتبنــا كلامــه بنُــضارٍ خــالصٍ مــا كنَّــا لــه منــصفينا

كتبه ناظمه علي بن العز الحنفي»

وفي آخر المجلد كتب الناسخ: «آخر المجلد الأول من كتاب مدارج الساكين في منازل السائرين، ويتلوه في الثاني فصلٌ: ومن منازل إياك نعبد وإياك نستعين: منزلة الإيثار».

هذه النسخة مجوَّدة ومتقنة، وقد كتبت في حياة المؤلف وقرئت عليه كما جاء منصوصًا علىٰ طُرَر كثير من الصفحات، أول ذلك في (ق١٧ب): «بلغ مقابلة وقراءة علىٰ مصنفه»، ثم تكرر ذلك أو نحوه في ما لا يقل عن خمسة وأربعين موضعًا آخرها (ق٢٢٨ب) أي قبل نهاية المجلد بأربع ورقات.

أما عنوان الكتاب في أول النسخة فقد كُتب بعد وفاة المؤلف. وفي النسخة أوراق أخرىٰ أيضا لعلها كتبت بهذا الخط، وهو قديم أيضا ولكن

ليس بخط الناسخ. ومنها قسم من ق٢/ ب، وأول ٣/ أ، والأوراق (١٨٩-١٩٨)، ثم (٢٠٣-٢٠٦)، وهكذا الصفحة الأخيرة.

ومع قراءة النسخة علىٰ المؤلف بقيت فيها أشياء يسيرة من التصحيف والسقط.

٢) نسخة حلب= ل

هذه النسخة كانت في حلب، ثم آلت إلىٰ مكتبة الأسد بدمشق برقم (١٥٤١٢، ١٥٤١٣)، وهي ذات ثلاث مجلَّدات، وُجد منها جزءان، أولهما في ٢٣٩ ورقة، والثاني في ٢٥٧ ورقة، في كلِّ صفحة ٢١ سطرًا.

والجزءان يمثِّلان ثلثي الكتاب، حيث يتنهي الجزء الثاني عند انتهاء شرح المؤلف من الدرجة الأولىٰ من منزلة المحبَّة (٣/ ٤١٣). وقد وقع سقط في الجزء الأول بعد ق ١١ مقداره تسع ورقات، وذلك قبل ترقيم النسخة.

كتب علىٰ صفحة العنوان من المجلد الأول: «الأول من مدارج السالكين في منازل السائرين. تأليف الشيخ الإمام العالم العامل العلامة...».

وتحته أبيات ابن أبي العز التي علىٰ نسخة «قيون أوغلو»، وهنا أيضًا كتبها بخط يده حيث جاء في آخرها: «كتبها ناظمها علي بن العز الحنفي».

وفي الطرف قيد تملُّك لمعتوق بن علي سنة ١١١٦هـ وكذا علىٰ أول المجلد الثاني.

والنسخة مقابلة، كما يظهر من قيد المقابلة (بلغ مقابلةً) الوارد في مواضع من المجلدين، وجاء في آخر المجلد الأول ما نصُّه: «بلغ مقابلةً

بأصلٍ مقابَلٍ علىٰ أصل مؤلفه مقروءٍ عليه ــ رحمه الله وإيانا ــ في مجالس آخرها في حادي عشر شهر ربيع الآخر سنة ثلاث وسبعين وسبعمائة». وفي آخر المجلد الثاني: «قوبل علىٰ أصل مقابل بأصلِ مؤلفه مقروءٍ عليه في مجالس آخرها في عشري شهر رجب سنة ثلاث وسبعين وسبعمائة».

ولعل النسخة التي قوبلت عليها هذه النسخة هي نسخة قيون أوغلو (ق) التي قرئت علىٰ المؤلف كما سبق بيانه. ومما يدل علىٰ ذلك أنهما تتفقان في مواضع كثيرة مما اختلفتَا فيها مع النسخ الأخرىٰ. وزيادةً علىٰ هذه المقابلة، فهناك قلمٌ آخر جرىٰ عليه في مواضع تعديلًا وتغييرًا، لا سيما في لفظ المتن ليجعله موافقًا لما كان بين يديه من النسخ، مع أن المؤلف صادر عن «شرح التلمساني» في إثبات لفظه كما بيّناه في تعليقاتنا علىٰ الكتاب.

أما عن تاريخ نسخها، فمن القطعي أنها نُسخت قبل تاريخ المقابلة المذكور آنفًا، أي قبل ربيع الآخر ٧٧٣هـ. وأما ما ورد في آخر المجلد الثاني أنه تم نسخها في سنة (٧٣١) فلا يصحُّ، فإنه جاء في قيدٍ مزوَّر، وظاهر جدًّا آثار المسح والكشط تحته، وأنه بخط مغاير لخط الناسخ، ومما يدل علىٰ تزويره أنه جاء فيه: «آخر المجلد الثاني، وبه تمَّ الكتاب... في سنة ٧٣١». ومن المعلوم أن الكتاب لم يتمَّ بعدُ، بل بقي منه نحو ثلثه كما سبق شرحه، فلعلَّ بعض من تملَّك النسخة ناقصةً أراد أن يبيعها، فلما رأىٰ قيدًا في آخرها يدل علىٰ أنه يتلوها مجلَّدٌ ثالث، مسح هذا القيد وكشطه ثم كتب مكانه قيدًا مزوَّرًا ليروِّج لنسخته الناقصة علىٰ أنها نسخة تامَّة، وأنها كتبت في حياة المؤلف.

ثمَّ إن هذا التاريخ لا يمكن أن يكون ألَّف فيه هذا الكتاب، لأن من أوائل كتبه «تهذيب السنن»، وقد نصَّ فيه علىٰ أنه ألَّفه سنة ٧٣٢، ثم مما ألَّف بعده: «مفتاح دار السعادة» حيث ذكر «تهذيب السنن» فيه، وكتابنا هذا بعد «المفتاح» حيث أحال فيه عليه، بل قد أحال في كتابنا علىٰ «الصواعق المرسلة» وفيه ذكر «المفتاح». كلُّ هذا يدل علىٰ أن الكتاب قد أُلِّف بعد التاريخ المرقوم في القيد المزوَّر بسنين.

وفي طرر النسخة تعليقات لبعض القراء، يصدِّرها بقوله: «حاشية»، وهي متنوعة، فبعضها تذييل علىٰ كلام المؤلف باصطلاحات القوم وإشاراتهم، وفي بعضها نقلٌ لأقوال مشايخ الطريقة في الباب، وبعضُها تعليق علىٰ كلام الماتن، وفي بعضها تعقُّب علىٰ المؤلف، لا سيما فيما يعزوه إلىٰ مذهب أبي حنيفة، كما في (ق١٨٠/ ب) حيث قال: «هذا الحكم المنسوب إلىٰ مذهب أبي حنيفة رحمه الله إنما هو قول أبي يوسف». وتاريخ هذه التحشية يرجع إلىٰ القرن العاشر، فإنه ختم بعض تعليقاته (ق٢٢٨) بقوله: «... فيا غربة الإسلام في عاشر قرن».

٣) نسخة جامعة الإمام= م

هي محفوظة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية برقم (٨٨٦٠/ خ). وهي تتكوَّن من مجلَّد واحدٍ في ١٨١ ورقة، ينقصه بعض الأوراق من آخره. وفي كل صفحة منها ٢٥ سطرًا.

والظاهر أن النسخة كانت تامَّة في مجلدين، فُقد الثاني منهما، وقد جاء في إحدىٰ قيود التملك علىٰ صفحة العنوان: «ملكه والجزء الذي يليه...».

ولا نعرف تاريخ نسخها بالتحديد، وذلك لسقوط ورقة أو أكثر من آخر المجلد، مما يكون فيها غالبًا قيد النسخ، ولكننا نجزم بأنها من القرن الثامن، أو من أوائل التاسع، وذلك نظرًا إلىٰ خطِّها ولأن علىٰ صفحة العنوان قيدَ تملُّكٍ في سنة ٨٠٥هـ.

وهذه النسخة قرئت أيضًا علىٰ الشيخ عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب (ت١٢٨٥)، فقد جاء في طرة (ق١١/ ب) ما نصه: «بلغ قراءة علىٰ شيخنا عبد الرحمن بن حسن سلَّمه المنان»، والظاهر أن المراد به حفيد إمام الدعوة، فإنه قد جاء في قيدٍ علىٰ صفحة العنوان: «عارية الشيخ عبد اللطيف بن الشيخ عبد الرحمن بن الشيخ حسن بن الشيخ محمد بن عبد الوهاب».

وهي نسخة جيِّدة، ومقابلة علىٰ أصلها المنسوخ منها كما يظهر من قيود المقابلة علىٰ بعض الصفحات واستدراكِ السقط في الهوامش مصححًا عليه. والظاهر أنها قوبلت علىٰ نسخة أخرىٰ أيضا تشبه ش أو نسخة منقولة منها، وقد أُثبتت الفروق في الهامش مرموزًا لها بـ(خ).

٤) **نسخة تشستربيتي= ش**

توجد هذه النسخة في مكتبة تشستربيتي برقم ٣٦٢٧ في ٤٣٢ ورقة في جزءين: الجزء الأول منهما ينتهي بورقة ٢٢١، ثم الجزء الثاني إلىٰ آخر النسخة، والترقيم مسلسل، وليس عليها تاريخ النسخ، إلّا أن الخط قديم يشبه أن يكون من القرن الثامن، وعلىٰ صفحة الغلاف منها تملكٌ بخط متأخر وليس فيه تاريخ ونصه: «حسبي ربي، تملك هذا الكتاب والملك لله الواحد القهار: العبد المذنب صالح بن عمر المهندس الشامي مولدًا، غفر

الله لهما». وبجانبه تملك آخر لم يظهر فيه الاسم والتاريخ، يذكر فيه الكاتب أنه تملكه بالابتياع الشرعي. وهو بخطه كذلك علىٰ صفحة العنوان من الجزء الثاني (٢٢٢/ أ) حيث كتب: (صار هذا الجزء والأول قبله وهما جميع الكتاب ملكًا لكاتبه أفقر العباد إلىٰ مولاه الغني الشريف محمد بن محمد بن أبي الخير الحسني الأرميوني المالكي المؤقت بالجامع الأزهر بالابتياع الشرعي من الشيخ محمد الشهاوي بمال قدره...) ثم مطموس. كما كتب أحدهم: «من كتب أبي الخير أحمد عفا الله عنه». وعليه ختم «بنده خدا مصطفىٰ» أي (عبد الله مصطفىٰ)، وختم آخر لم يظهر المكتوب فيه.

والنسخة بخط نسخي جيد، في كل صفحة منها ٣١ سطرًا، وعليها آثار التصحيح والمقابلة، تدل عليه أيضًا الدائرة المنقوطة وكتابة «بلغ والحمد لله» في هوامش النسخة إلىٰ آخرها.

ونجد في هامش الورقة (١٢٢/ أ) بيت شعر للناسخ بقوله: «للكاتب في هذا المعنىٰ:

وها أنا قد خرَّبتُ مصرًا لبغيتي عمارة قصرٍ وهي ما حصلتْ بعدُ»

وبيت آخر في هامش الورقة (٢٤٤/ أ).

وفي هامش الورقة (١٥٢/ أ) ذكر ما في نسخة (خ)، وقال: «كذا في نسخة صحيحة غير الصورة التي ذكرها الشارح». وفي هامش الورقة (٢٠٦/ ب) إشارة إلىٰ ما في نسخة «صحيح البخاري» بخط الصغاني خلاف ما في الكتاب.

وهذه التعليقات تدل علىٰ أن الناسخ عالم وشاعر. وعلىٰ النسخة

تعليقات أخرىٰ بخط آخر فيها شرح للغريب أو نقول من المصادر أو تتمة للشعر الذي أورده المؤلف، وأحيانًا بعض الأبيات الفارسية.

هذه النسخة هي النسخة الوحيدة الكاملة من النسخ القديمة التي بين أيدينا مع كونها من أصح النسخ وأقلّها تصحيفا وسقطًا، بخط نسخي واضح، وفيها اهتمام بالضبط والشكل للكلمات الغريبة. وهي تتفق في الغالب مع نسخة حلب. وقد قوبلت علىٰ نسخة أخرىٰ أشير إليها في الهوامش بعلامة (ظ).

٥) نسخة قره جلبي زاده= ج

هذه النسخة في مكتبة قره جلبي زاده (ضمن المكتبة السليمانية في إستانبول) برقم ٢١٤، تحتوي علىٰ النصف الأول من الكتاب في ٢٩٩ ورقة، وعنوانها «إرشاد السالكين إلىٰ شرح منازل السائرين» وفي أولها فهرس ما في هذا المجلد من «المنازل». وعلىٰ صفحة العنوان منها ختم «وقف حسين الشهير بقره جلبي زاده». وفي آخرها ذكر الناسخ وتاريخ النسخ بقوله: (نجز كتابةً علىٰ يد العبد الفقير إلىٰ ربه القدير... أبي بكر بن أحمد بن محمد بن أحمد بن محمود بن عمر بن أبي بكر بن عترة المعروف بابن الشستري البعلبكي الحنبلي الصوفي... وكان الفراغ منه ضحىٰ نهار الأحد سادس شهر ربيع الآخر من شهور سنة ثمانين وسبع مئة من الهجرة النبوية...).

والنسخة بخط نسخي جميل، في كل صفحة منها ٢١ سطرًا. وقد كتبت الفصول والمنازل والوجوه والعناوين فيها بالحبر الأحمر للتمييز، وهي نسخة مصححة ومقابلة علىٰ الأصل كما يظهر من هوامشها، وكتبت «بلغ مقابلة» أو «بلغ» عند نهاية كل عشرة أوراق. وفي آخر النسخة: «بلغ مقابلةً

علىٰ أصله المنقول منه حسب الطاقة... في ربيع الآخر من شهور سنة ثمانين وسبع مئة».

وفي الورقة (١٩٣/ ب) ذكر المؤلف خمسة أبيات تائية لشيخ الإسلام، فذكر الناسخ تمام الأبيات المذكورة في الهامش. وفي هامش الورقة (٢٢٦/ أ) تعليق لأحد القراء حسن بن محمد الحنبلي ينفي التجسيم عن الحنابلة.

والنسخة في مجملها جيدة يقل فيها التحريف والسقط، والخلاف بينها وبين نسخة تشستربيتي قليل.

٦، ٧) نسخة ولي الدين بايزيد= ن، د

هذه النسخة ملفقة من نسختين تحتوي كل واحدة منهما علىٰ نصف الكتاب، وفيما يلي وصفهما:

أما النصف الأول فهو في مكتبة بايزيد (ولي الدين) باستانبول برقم ١٧٣٠، في ٢٨٢ ورقة، كتب بخط نسخي جيد، وفي آخره: (نجز بحمد الله وبركة نبيه محمد ﷺ (كذا) علىٰ يد كاتبه الفقير إلىٰ الله تعالىٰ الراجي عفوه ومغفرته ورحمته أحمد بن محمد بن محمود يماني الوطن مكي النسب عريب الشام من جملة المساكين... وذلك بتاريخ حادي عشري شهر رمضان المعظم من شهور سنة أربع وثمانين وسبع مئة، والحمد لله وحده، وصلىٰ الله علىٰ محمد وآله وصحبه وسلم. وحسبنا الله ونعم الوكيل).

وعلىٰ النسخة (وقف الشيخ المعروف بجاوش زاده أحمد أفندي علىٰ العلماء ببلدته قسطنطينة... في المحرم الحرام سنة ثلاث وسبعين وألف).

وعليها ختمه بذلك. وعلىٰ صفحة عنوانها: «من فضل الله علىٰ فقيره علت (؟) أحمد، سنة ٩٨١». وعلىٰ الصفحة التي بعدها: «في نوبة محمد بن علي المالكي». وعليها أيضًا: «تملك أحمد بن عبد الله الكتبي حقًّا، كتب بدمشق ثاني عشري شهر المحرم سنة... وثمان مئة». وعليها بعض النقول عن شيخ الإسلام ابن تيمية وعن بعض التابعين، وأبيات ابن أبي العز الحنفي في مدح الكتاب التي ذكرناها في وصف نسخة قيون أوغلو.

والنسخة مصححة ومقابلة علىٰ الأصل كما يظهر من هوامشها، والظاهر أنها منقولة من نسخة جلبي زاده السابقة.

أما النصف الثاني فهو في المكتبة المذكورة برقم ١٧٣٢، في ٣٨٧ ورقة، يبدأ من منزلة الإيثار وينتهي بنهاية الكتاب. وفي آخره: (اتفق الفراغ من تحريره يوم الخميس وقتَ الضحىٰ من سادس عشر شهر الله الأصم وهو رجب في سنة سبع وثمانين وسبع مئة بالرباط المعروف بالتربة النورية بمحلة التوثة بالجانب الغربي من مدينة السلام بغداد... علىٰ يد العبد الضعيف الفقير المحتاج إلىٰ رحمة الملك الكبير عبد اللطيف بن علي بن يحيىٰ بن مصطفىٰ الرومي...). وكتب بعدها: «تمت المقابلة من النسخة المنقولة...». وفي الصفحة الأولىٰ والأخيرة ختم «وقف شيخ الإسلام ولي الدين أفندي ابن المرحوم الحاج مصطفىٰ آغا بن المرحوم الحاج حسين آغا سنة ١١٧٥». وعلىٰ الصفحة الأولىٰ تملك، ونصه: «مما ساقه سائق التقدير إلىٰ ملك عبده الفقير عبد الحليم بن الشيخ... (؟) قدم الكرمغاني، ناله العون الصمداني والفضل الرحماني، في جمادىٰ الآخرة من شهور سنة ثلاث وستين وألف بثمن هو... والحمد لله وحده، وصلىٰ الله علىٰ من لا نبي بعده» وتحته ختمه.

ونبَّه أحد القراء باللغة التركية علىٰ أن مؤلف الكتاب من أصحاب ابن تيمية، ورأيه في ابن عربي شديد. أما مؤلف المتن فهو من الصوفية. وفي هامش الورقة (٣٠٨/ أ): «كان ابن تيمية من علماء علم الظاهر، وصاحب هذا الشرح من تلامذته، وهم قد اختلفوا في الوصال واللقاء في حق النبي عليه السلام في ليلة المعراج، فكيف يسلَّم من كان منهم في غيره؟ ومن [أجل] هذا ترىٰ الشارح أنه يسعىٰ في تطبيق كلام الشيخ قدِّس سره بظاهر الشريعة مهما أمكن. فعليك بشرح عبد الرزاق الكاشاني لهذا المتن، وشرح عفيف الدين التلمساني، وشرح تسنيم... محمد...».

والورقتان الأوليان منه بخط حديث، وإلىٰ جانب التصحيحات توجد علىٰ النسخة تعليقات في مواضع من القراء وخطّ النسخة خط التعليق. وهي توافق غالبًا نسخة حلب.

٨) نسخة دار الكتب المصرية= ع

هي محفوظة بدار الكتب المصرية برقم (١٥٢٢ - تصوف طلعت)، وتقع في ٢٥٣ ورقة، في كل صفحة ٢٥ سطرًا. وهذه النسخة كانت في جزئين، والموجود منها الجزء الأول من أول الكتاب إلىٰ آخر منزلة الصدق. كتب الناسخ في آخرها: «تم الجزء الأول من شرح منازل السائرين بحمد الله في العشر الأول من ربيع الآخر سنة ثلاث وعشرين وثمانمائة علىٰ يد سيِّد محمد الجمالي البخاري في البلدة الطيبة دمشق صانها الله تعالىٰ عن الآفات».

ميزة هذه النسخة أنها ترجع إلىٰ أصل مستقل غير الأم التي انحدرت عنها النسخ الستّ الأولىٰ علىٰ اختلاف أصولها. ومن ثم بعض الأسقاط

والتصحيفات التي اتفقت عليها النسخ المذكورة ـ ومنها النسخة المقروءة علىٰ المؤلف رحمه الله ـ لم يمكن استدراكها وتصحيحها إلا بمعونة هذه النسخة، غير أنها انفردت بزيادات كثيرة قصيرة أو طويلة، وبفروق كبيرة أحيانًا في النص، تنبئ بأن الأصل الذي ترجع إليها أقدم من أصل النسخ الأخرىٰ، فيكون المؤلف قد حذف بعض النصوص التي كتبها أولًا أو صاغها بطريقة أخرىٰ فيما بعد. ولنضرب أولا مثلا للحذف:

فصل النفاق في المجلد الأول من الكتاب يتضمن وصفًا طويلًا رائعًا للمنافقين، وقد بنىٰ المؤلف رحمه الله سجعه علىٰ الآيات الواردة في صفاتهم (ص٥٣٦-٥٥٢)، وجاء في آخره في نسخة دار الكتب النص الطويل الآتي:

«قلوبُهم عن الخيرات لاهيةٌ، وأجسادُهم إليها ساعيةٌ، والفاحشةُ في فِجاجهم فاشيةٌ، وإذا سمعوا الحقَّ كانت قلوبُهم عن سماعه قاسيةً، وإذا حضروا الباطلَ وشهدوا الزُّورَ انفتحت أبصارُ قلوبهم، وكانت آذانُهم واعيةً. فهذه والله أماراتُ النِّفاق، فاحذرها أيُّها الرّجلُ قبل أن تنزل بك القاضية. إذا عاهدوا لم يفُوا، وإن وعدوا أخلفوا، وإن قالوا لم ينصفوا، وإن دُعوا إلىٰ الطَّاعة وقفوا، وإذا قيل لهم: تعالوا إلىٰ ما أنزل الله وإلىٰ الرّسول صدَفوا، وإذا دعتهم أهواؤهم إلىٰ أغراضهم أسرعوا إليها وانصرفوا. فذرهم وما اختاروا لأنفسهم من الهوان والخزي والخسران، فلا تثق بعهودهم، ولا تطمئنَّ إلىٰ وعودهم، فإنّهم فيها كاذبون، وهم لما سواها مخالفون. ﴿وَمِنْهُم مَّنْ عَٰهَدَ ٱللَّهَ لَئِنْ ءَاتَىٰنَا مِن فَضْلِهِۦ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿٧٥﴾ فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُم مِّن فَضْلِهِۦ بَخِلُوا۟ بِهِۦ وَتَوَلَّوا۟ وَّهُم مُّعْرِضُونَ ﴿٧٦﴾ فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِى قُلُوبِهِمْ إِلَىٰ يَوْمِ يَلْقَوْنَهُۥ بِمَآ أَخْلَفُوا۟ ٱللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُوا۟ يَكْذِبُونَ﴾».

يبدو لنا ـ والله أعلم ـ أن هذه العبارة كتبها المصنف أولًا، ثم رأىٰ لأمر ما حذفها والاكتفاء بما سبق من الفقرات المسجوعة، ولذلك خلت منها النسخ الأخرىٰ.

ومن أمثلة التعديل في الصياغة: ما جاء في نسخة دار الكتب (ل٤٩): «وهذا الموضع يكثر من غلط فيه من أكابر الشيوخ وأصحاب الإرادة ممن غلظ حجابه، والمعصوم من عصمه الله، وبالله المستعان والتوفيق والعصمة».

وفي النسخ الأخرىٰ: «وهذا الموضع ممّا غلِطَ فيه من أكابر الشُّيوخ وأصحاب الإرادة مَن غلِط، والمعصوم من عصَمه الله، وبالله المستعان».

الظاهر ــ والله أعلم ــ أن المؤلف رحمه الله هو الذي عدَّل في العبارة الأولىٰ، ولا شك أن الصياغة الثانية أقوىٰ وأحسن.

والجدير بالذكر أن بعض الزيادات نبّه عليها فوق السطور بكتابة «من» في أولها «وإلىٰ» في آخرها، وقد صرِّح أحيانًا بأنها ليست في الأصل، كما في ل٥٢، ٥٧، ٦٨.

وبالجملة فهذه الزيادات علىٰ ثلاثة أنحاء:

الأول: ما هو من كلام المؤلف قطعًا، وسقط من أصل سائر النسخ لانتقال النظر، والكلام لا يستقيم إلا به. انظر: (٢/ ٢٧٠). أو تدل صياغته علىٰ أنه كلام المؤلف لأنه تكلَّم فيه عن نفسه بصيغة المتكلم. انظر: (٢/ ٤٦٠).

الثاني: ما ليس من كلام المؤلف قطعًا بل هو إدراج وإقحام، كأن تكون

الزيادة في كلام لأحد المشايخ نقله المؤلف بالنص من «القشيرية» أو غيرها، وليست فيها هذه الكلمات الزائدة، فانظر على سبيل المثال: (٢/ ٢٣٧، ٤٠٠، ٥٦٠). أو أن تكون العبارة سليمة بدون هذه الزيادة، بل الزيادة تفسد السياق وتُذهب المعنى. انظر: (٢/ ٢٢، ٦٢٢).

الثالث: زيادات محتمِلة للأمرين، كأن تكون زيادة كلمة أو كلمات تستقيم العبارة بدونها، فيحتمل أن تكون من كلام المؤلف وسقطت من أصل بقية النسخ ــ وهو بعيد أن يكون بهذه الكثرة ــ ويحتمل أن تكون أدرجها الناسخ أو غيره. وكثير من هذه الزيادات لا يزيد المعنى شيئًا، وإنما هو حشو بعطف كلمة مرادفة، أو زيادة وصف مؤكد، أو إظهار للمضمر، ونحو ذلك. فمثلًا في (٢/ ٥٢٤) قال المؤلف: «فأنَّى له بالخلاص من تلك الأشراك؟» فزيد في هذه النسخة: «والشِّباك». وفي (٢/ ٥٦٨) قال المؤلف: «منعه على استحياء» فزيد فيها: «وإغماض». وفي (٢/ ٣٦٨) قال المؤلف: «الطغيان، وهو مجاوزة الحدود» فزيد فيها: «في كلِّ شيء». وفي (٢/ ٩٦) ذكر المؤلف خبرًا إسرائيليًّا أن إبليس عرض ليحيى بن زكريا عليهما السلام، «فقال له... فقال... فقال...» بإضمار القائل لوضوحه من السياق، فأُظهر في هذه النسخة القائل في هذه المواضع: «فقال له يحيى... فقال يحيى... فقال إبليس...». وفي (٢/ ٦٠١) قال المؤلف: « إذ منفعة الشُّكر ترجع إلى العبد» فزيد فيها: «دنيا وآخرةً».

ومن هذا النوع الثالث أيضًا زيادة آية أو آيات أو أحاديث في بعض المواضع، كأن يكون المؤلف استشهد بآية على مطلب ما، فتُزاد فيها آيات أخر تتعلق به. انظر: (٢/ ٢٥٩، ٣٠٥، ٦١١).

ومن أجل هذه الزيادات التي لا يوثق بكونها من المؤلف، قد تعاملنا مع هذه النسخة بالحذر والحيطة، فأخذنا بالزيادات التي نقطع بأنها من المؤلف أو التي يغلب علىٰ الظن أنها كذلك، وأما سائرها فذكرناها في الهامش.

وأما السقط والتصحيف، فهذه النسخة لا تخلو منهما مثل النسخ الأخرىٰ.

٩) النسخة التيمورية= ت

نسخة محفوظة في دار الكتب المصرية رقم ٢٦٧٧٢- تصوّف تيمور رقم ١٥٥، وهي تمثل الجزء الثاني من الكتاب، يقع هذا المجلد في ١٦١ ورقة، في كل ورقة ٣٣ سطرا في كل سطر نحو ١٥ كلمة، وخطها نسخيّ حسن، وعلىٰ هوامشها العديد من التعليقات لبيان مباحث الكتاب أو شرح كلمة أو لحق..

وهي نسخة يمنيّة؛ فناسخها يمني، ونُسخت لأحد أمراء اليمن، ومتملّكوها من اليمن كما هو مقيّد في الورقة الظّهْرية، ثم آلت إلىٰ ملكية العلامة أحمد تيمور باشا بمصر. كتبت سنة ١١٨٦ بخط عبد الله بن محمد بن ناصر اليزيدي، كتبها لفخر الدين والإسلام عبد الله بن محيي الدين، كما ذكر في ختام نسخه. وهي منقولة عن نسخة متقدمة كتبت في خمس وعشرين من ربيع الأول سنة ٧٦٥ بخط عمر بن حمزة بن يونس. والنسخة جيدة في الجملة.

كتب عنوان الكتاب في أعلىٰ الصفحة الظهرية ضمن إطار، وتحته اسم مؤلفه، وفي أسفل الصفحة كتبت الموضوعات التي تضمنها هذا الجزء،

وكتبت علىٰ غلافه عدة تملكات بعضها بالقسمة للتركة وبعضها بالشراء الشرعي.

وفي الصفحة الثانية بعد العنوان كتبت عدة أبيات كتبها إسماعيل بن محمد بن إسحاق حين تمام نسخ الجزء الثاني من المدارج لشيخه البدر محمد بن إسماعيل الأمير مع إرجاع النسخة مضمنا أشطارًا من أبيات المتنبي المشهورة:

قفْ وارْوِ لابن القيم الشرح الذي ... منه المنازل حسنها متكامل
واعكف عليه منشدًا من شرحها ... «لكِ يا منازلُ في القلوب منازلُ»
واشكر فوائده وقل لسواه قد ... «أقفرت أنت وهنَّ منك أواهل»
كشف الغطا عن خافيات رموزها ... «الخاتلات لنا وهنَّ غوافل»

إلىٰ آخرها في سبعة وعشرين بيتًا.

وفي الصفحة نفسها أنشد ثلاثة أبيات لشيخه الملوحي رحمه الله مطلعها:

يا من تكبّر في الأنام وقد عَتَا ... وحِجَاه عن سُبْل السلام تشتَّتا

١٠) نسخة مكتبة سليمان بن عبدالله سليمان= ر

نسخة متأخرة من مقتنيات مكتبة سليمان بن عبد الله سليمان الخاصة. موجود منها المجلد الأول في ١٧٦ ورقة، والثالث في ١٦٦ ورقة. كتبت يوم الخميس ١٣ رجب ١٣١٥ هـ بخط صالح بن محمد بن حمد بن محمد بن سليمان بن جبير كما جاء في آخرها. وقال: إنه قابلها علىٰ أصلها من نسخة ذَكَر صاحبُها أنها نُقلت من نسخة منقولة عن نسخة منقولة عن نسخة قُرئت علىٰ المصنف رحمه الله تعالىٰ وعليها خطه، فصحت بحمد الله، إلا ما زاغ

عنه البصر أو طغىٰ، أو سبق به القلم، والله أعلم.

وفي أولها نص وقفية للكتاب من قبل ناسخه علىٰ طلبة العلم من أهل المَجْمَعة، وجعل النظارة عليه له في حياته ولذريته بعد وفاته، وأشْهَد عليه شاهدين، وكتب الوقفية عبدالعزيز بن عثمان بن ركبان سنة ١٣٢٣ هـ.

وفي آخرها ترجمة مختصرة للمؤلف في عدة أسطر، ثم خمسة أبيات في الثناء علىٰ الصالحين منسوبة لبعض أهل العلم.

وهذه النسخة جيدة في الجملة، وتمتاز ببعض الزيادات في مواضع متعددة كلمة أو كلمتين، وقد تصل سطرًا في أحيان قليلة، وكان تعاملنا مع هذه الزيادات بحسب ما يقتضيه النص، فالزيادة اللازمة أضيفت في مكانها، والتي لم نثبتها في المتن نبهنا عليها في الهامش ما دام النص لا يختل بدونها.

وهناك نسخ أخرىٰ متأخرة للكتاب كتبت في القرنين الثالث عشر والرابع عشر، فلم نعتمد عليها، وبعضها ليس عليها تاريخ النسخ ولكنها بخط حديث. ولا فائدة من الإشارة إلىٰ هذه النسخ، وإنما نذكر هنا بعض النسخ القديمة التي سعينا للحصول عليها ولم نفلح في ذلك، ولعلنا نتمكن من الاستفادة منها في المستقبل إن شاء الله:

١- المكتبة الوطنية بفينا [Mixt ١٥٤٧] (٣٠٨ ورقة، كتبت سنة ٧٧٩. تحتوي علىٰ النصف الأول من الكتاب).

٢- الإسكوريال [٧١٦] (الجزء الأول، ٢٨٤ ورقة، ليس عليها تاريخ النسخ).

٣- الآصفية بحيدرآباد [تصوف ٢٢٥- ٢٢٥] (في مجلدين).

٤- دار الكتب المصرية [١٠٣ تصوف قوله] (٣٢٨ ورقة، كتبت سنة ٩٣٦).

٥- مكتبة طهران الملية [٢٥٥٢٣٤] (٣٦٠ ورقة، كتبت سنة ٩٨٨).

طبعات الكتاب

طبع الكتاب طبعات كثيرة، نتكلم هنا عن بعض الطبعات المعتنىٰ بها دون التجارية منها. وأول ما طبع منه قطعة تحوي باب التسليم من قسم المعاملات وباب الرضا وباب الصبر من قسم الأخلاق، بعناية الشيخ يوسف حسين الخانفوري (ت١٣٥٢) في دهلي (الهند) سنة ١٣١٢/ ١٨٩٤م، في ٧٢ صفحة. ثم طبع قسم منه بآخر «شرح حديث النزول» لشيخ الإسلام ابن تيمية بمطبعة القرآن والسنة بأمرتسر (الهند) سنة ١٣١٤/ ١٨٩٦م. وكلتاهما طبعة حجرية.

وعندما أراد السيد محمد رشيد رضا طبعه كاملًا بمطبعة المنار ـ لأنه في رأيه «أفضل كتب التصوف وأنفعها» ـ رأىٰ أن ينشر بعض الفصول منه في مجلة المنار تعجيلًا بالفائدة لقرائها ولشدة الحاجة إليها، فنشر منه فصلًا في «بيان الشرك الأكبر والأصغر» في مجلة المنار مج١٧ (محرم ١٣٣٢هـ/ ديسمبر ١٩١٣م) ص٣٠- ٣٣، ونشر «معالم المشاهدة وعين الجمع» و «منزلة المعاينة» فيها مج ١٨ (١٣٣٣هـ) ص٣٧٢- ٣٧٨. وكتب مقالًا بعنوان «التعريف بكتابي «منازل السائرين» و «مدارج السالكين» وترجمة مؤلفيهما، وبيان وجه الحاجة إلىٰ تحرير التصوف ومكانة الكتابين والشيخين منه» (المنار مج١٩/ ٥٠- ٥٨).

١) طبعة المنار

طبع الكتاب كاملًا في ثلاثة مجلدات بمطبعة المنار في مصر سنة ١٣٣٤ بعناية السيد محمد رشيد رضا، وقد اعتمد فيها أولًا علىٰ نسخة جاءته من

الكويت كتبت ١٣١٦، وبعد طباعة الجزء الأول من الكتاب وصلته ثلاث نسخ أخرىٰ: إحداها من الخزانة الزكية (مكتبة أحمد زكي باشا التي آلت فيما بعد إلىٰ دار الكتب المصرية)، وهي غير مؤرخة. والثانية بعث بها الشيخ محمد نصيف من الحجاز، وهي مكتوبة سنة ١٣٠١. والثالثة جاءته من مكتبة الآلوسي ببغداد، وهي مكتوبة سنة ١١١٥. لم نطلع علىٰ هذه النسخ، ولا نعرف مصيرها. ولم نجد هذه الطبعة أثناء تحقيقنا للكتاب لنقابلها علىٰ الأصول ونحكم عليها، وإنما اطلعنا علىٰ نماذج منها فيها ذكر النسخ المعتمدة.

٢) طبعة الفقي

الطبعة الثانية للكتاب هي التي صدرت بتحقيق الشيخ محمد حامد الفقي رحمه الله بمطبعة السنة المحمدية في مصر سنة ١٣٧٥. ذكر فيها أنها روجعت علىٰ أربع نسخ خطية بدار الكتب المصرية، منها نسخة كتبت في سنة ٨٢٣، وهي برقم ٥٨٩٩ مكتبة طلعت تصوف، ونسخة برقم ٨٧٤ تصوف، وأخرىٰ برقم ٢٠٥٢٣، وأخرىٰ برقم ٢٠٥٣١. وقد بذل الشيخ جهدًا كبيرًا في تصحيح الكتاب وضبطه ومراجعته، إلّا أنه ـ علىٰ منهجه في التحقيق ـ لم يُشِر إلىٰ الفروق بين النسخ، بل لعله لم ينتفع عمليًّا بالمخطوط القديم الذي ذكره، وأثبت ما أثبت بذوقه واختياره، وغيَّر النصَّ وزاد فيه أو نقص بما ينسجم في نظره مع السياق دون الإشارة إلىٰ تصرُّفه. وهذا كله منافٍ للأمانة العلمية والمحافظة علىٰ الأصول وإثباتِ النصّ كما تركه المؤلف. وقد أشرنا في الهوامش إلىٰ شيء من هذه التصرفات ولا نريد أن نطيل الكلام بذكرها هنا.

أما تعليقات الشيخ علىٰ النص ففي مواضع كثيرة منها جناية علىٰ المؤلف والكتاب. ولبعضهم رسالة في نقد الفقي في تعليقاته، وقد كان ينبغي أن تكون التعليقات علىٰ المواضع المنقودة بأسلوب علمي بعيد عن التهجُّم والتطاول يؤدّي الغرض وينبِّه القارئ علىٰ الأخطاء.

وهذه الطبعة مع مراجعتها علىٰ النسخ المذكورة كثيرة التصحيف والتحريف والسقط، وفيها بعض الزيادات التي لا توجد في الأصول المعتمدة، ولا حاجة إلىٰ التنبيه علىٰ هذه الأخطاء والتحريفات فهي كثيرة شائعة من أول الكتاب إلىٰ آخره.

٣) طبعة دار الكتب المصرية

طبعت منها أربعة مجلدات وبقي الخامس، أولها سنة ١٩٨٠م، وآخرها سنة٢٠٠٢م. والمجلد الأول بتحقيق محمد كمال جعفر، والثلاثة الباقية بتحقيق عبد الحميد عبد المنعم مدكور.

وقد اعتمدوا فيها علىٰ مخطوطات دار الكتب التي توفرت لديهم، وهي مخطوطات متأخرة ما عدا النسخة ذات الرقم [١٥٢٢ تصوف طلعت] التي كتبت سنة ٨٢٣، لا سنة ٦٢٣ كما زعموا في (١/ ١٨)، فلم يكن المؤلف قد ولد بعدُ.

وقد أُثبتت في هذه الطبعة الفروق بين النسخ، إلّا أنها في الغالب تابعت طبعة الفقي، واعتمدت عليها اعتمادًا كبيرًا في اختيار النص وترجيحه ولو كان خطأ، وأثبتت الصواب في الهامش من نسخ أخرىٰ. وفيها أخطاء وتحريفات كثيرة وزيادات مستفادة من طبعة الفقي بغير إشارة، وترجيحات غير موفَّقة إلىٰ جانب الأخطاء المطبعية الفاحشة.

وهذه الطبعة وطبعة الفقي علىٰ طرفي نقيض في التعليقات علىٰ الكتاب، فإذا كان الفقي شديدًا في التعقُّب علىٰ الكتاب والمؤلف والصوفية، نجد محققي طبعة دار الكتب يقومون بالدفاع عن الصوفية وضلالاتهم وتأويلاتهم في كل موضع، ويتمحَّلون لهم الأعذار، ويترجمون لهم في عشرات الأسطر، ويسبغون عليهم الألقاب ويكيلون لهم المدائح، ويُخرِّجون أقوالهم من المراجع الكثيرة المختلفة مع أن المؤلف اعتمد في الغالب علىٰ «الرسالة القشيرية». أما الأحاديث المرفوعة فلم يعتنوا بتخريجها، وإذا خرَّجوا شيئًا منها لم يكن علىٰ الطريقة العلمية بالرجوع إلىٰ المصادر الأصلية، والتمييز بين الطرق، والحكم عليها في ضوء قواعد النقد.

٤) طبعة دار طيبة

صدرت سنة ١٤٢٣ في أربعة مجلدات بتحقيق الشيخ عبد العزيز بن ناصر الجُليِّل. اعتمد المحقق فيه علىٰ طبعة المنار وطبعة الفقي ونسخة خطية واحدة متأخرة كتبت عام ١٣١٧ في ثلاثة أجزاء، والثالث منها ناقص قدر الربع. والعجيب أن المحقق ذكر أنه قد وقف علىٰ نسخة قديمة في جامعة الإمام يعود تاريخها إلىٰ سنة ٨٣٠[1]، ولكنه لم يعتمدها لأنه لا يوجد منها إلا مجلد واحد، فآثر النسخة المتأخرة «المتكاملة» (كذا، وفيها نقص أيضًا) عليها!

وقد بذل المحقق جهدًا في المقابلة بين المطبوعتين والنسخة الخطية

---

(١) ولعلها التي اعتمدنا عليها، ولكن لم يُذكر فيها تاريخ نسخ، وإنما عليها تملك يعود إلىٰ سنة (٨٠٥) كما سبق في وصفها.

الوحيدة، إلا أنه كثيرًا ما يتابع طبعة الفقي مع مخالفتها للنسخة الخطية وطبعة المنار وكون ما فيهما صوابًا. ومع أنه نفسه قد ذكر في المقدمة (ص١٦) أنه ظهر له «أن الشيخ الفقي رحمه الله قد يتصرف من نفسه في بعض الكلمات الموجودة في المخطوطة التي حققها»= نراه أحيانًا يثبت ما في طبعة الفقي في المتن، ويستظهر في الهامش أنه خطأ وأن الصواب ما في طبعة المنار والنسخة الخطية! انظر مثلًا: (٢/ ٣٩).

ولم يعتن المحقق بتخريج الآثار والأشعار وتوثيق النقول والأقوال، كما أخلىٰ الكتاب من الضبط تمامًا.

٥) طبعة دار ابن خزيمة

صدرت هذه الطبعة بتحقيق الشيخ عامر بن علي ياسين سنة ١٤٢٤ في ثلاثة مجلدات، وقد اعتمد فيها المحقق علىٰ مخطوطة تشسربيتي وطبعة الفقي، فأثبت النصَّ بالاعتماد علىٰ المخطوط، ولم يعدل عنه إلّا إذا كان فيه تحريف أو نحوه، فأثبت ما في المطبوع مع الإشارة إلىٰ ما في المخطوط. وجعل زيادات طبعة الفقي بين حاصرتين [ ] في المتن، ونبَّه علىٰ التحريفات والتصحيفات البيِّنة التي وقعت في طبعة الفقي.

واهتمَّ المحقق فيها بضبط النصّ، واستخدام علامات الترقيم، وتخريج الأحاديث المرفوعة. أما الموقوفات والإسرائيليات وأقوال أهل العلم وعبارات الصوفية فلم يجتهد فيها اجتهاده في المرفوع، بل اقتصر علىٰ التنبيه إلىٰ المشكل منها وما يشتبه بالمرفوعات. كما علَّق علىٰ الكتاب تعقيبًا علىٰ قولٍ وتحريرًا لوجه الصواب في مسألة ونحو ذلك، وعقَّب علىٰ ابن القيم في مواضع أكثرها محتمل أو بينه المؤلف في مواضع أخرىٰ من الكتاب أو في

كتبه الأخرىٰ، ومع ذلك فقد أغلظ في عباراته، ولم يسلك مع ابن القيم مسلك التأدّب. وقد أحسنَ صنعًا أنه أفرد الكلام علىٰ تقويم «المنازل» و «المدارج» والردّ علىٰ شبهات الصوفية وآرائهم في بعض القضايا في مقدمة تحقيقه للكتاب، بحيث أغناه عن الكلام عليها في التعليقات.

ومن الملاحظات علىٰ هذه الطبعة سقوط عدة صفحات من (٢/ ٣٦٢) بسبب سقوطها من طبعة الفقي ونقص في مصورته من نسخة تشستربيتي.

وبالجملة فهذه الطبعة أفضل من سابقاتها، لاعتماده علىٰ نسخة تشستربيتي، وينقُصها توثيقُ النصوص والأقوال والأشعار، وربط الكتاب بكتب المؤلف الأخرىٰ. وبمراجعة الكتاب علىٰ المخطوطات الأخرىٰ القديمة ظهرت لنا أخطاء وتصحيفات في نسخة تشستربيتي كما بيناها في تعليقاتنا علىٰ طبعتنا هذه.

٦) طبعة دار الصميعي

هذه الطبعة صدرت سنة ١٤٣٢ في خمسة مجلدات والسادس فهارس، وكانت في الأصل رسائل دكتوراه لخمسة من الباحثين قدموها إلىٰ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، وهم: ناصر بن سليمان السعوي، وعلي بن عبد الرحمن القرعاوي، وصالح بن عبد العزيز التويجري، وخالد بن عبد العزيز الغنيم، ومحمد بن عبد الله الخضيري. وقد اعتمدوا في التحقيق علىٰ إحدىٰ عشرة نسخة من الكتاب بعضها قديم وأكثرها متأخر وبخط حديث، وأهمها نسختا حلب وتشستربيتي، ونسختا دار الكتب المصرية [١٥٢٢ تصوف طلعت، ١٠٣ تصوف قوله]. وليس من هذه المخطوطات القديمة نسخة كاملة إلا نسخة تشستربيتي.

وقد اهتم الباحثون بإثبات الفروق بين جميع النسخ القديمة والحديثة، ولو أنهم اقتصروا في ذلك علىٰ المخطوطات القديمة المذكورة لكان أولىٰ وأجدىٰ من حشد الفروق بين النسخ المتأخرة، وأكثرها فروع عن النسخ القديمة. ومن الغريب أنهم لم يعتمدوا علىٰ نسخة جامعة الإمام [٨٨٦٠/ خ] (التي تحتوي علىٰ المجلد الأول إلىٰ أثناء باب الاستقامة)، مع أنها كانت في متناول أيديهم. وهي نسخة قديمة كتبت في القرن الثامن تقديرًا.

واغترَّ المحققون بتاريخ النسخ (سنة ٧٣١) المذكور في آخر نسخة حلب، فظنُّوا أنها كتبت قبل وفاة المؤلف بعشرين سنة، وجعلوها الأصل وقد ذكرنا في وصف النسخ أن التاريخ المذكور ليس بخط ناسخ النسخة. وهي وإن كانت قديمة إلا أن فيها أخطاءً صوابها في نسخة تشستربيتي وغيرها من النسخ القديمة، ولكن المحققين أثبتوا النصَّ ـ وإن كان خطأ ـ بالاعتماد علىٰ نسخة حلب التي جعلوها الأصل، وذكروا الصواب في الحاشية، وعلىٰ العكس من ذلك خطَّأوا أحيانًا ما في أصلهم وعدلوا عنها مع أن ما فيها صواب، وفي مواضع كثيرة أثبتوا ما في المطبوع ولم يستفيدوا من المخطوطات شيئًا. وليست المجلدات كلها سواء في مستوىٰ التحقيق، والمجلد الأول أفضلها، فالنص فيه سليم في الجملة، وإن لم يخلُ من أخطاء.

و نذكر هنا نماذج متفرقة من الأخطاء:

١/ ٢٤٤: «فما غفر عن عجز وجهل بجرم الجاني، فأنت لا تغفر إلا عن قدرة تامة وعلم تام...». وفي الهامش (٢): «العبارة في جميع النسخ: «فمن»، والأصوب حسب السياق ما أثبته». قلنا: ما اتفقت عليه النسخ صواب

محض. «من» شرطية، وجوابها محذوف. والمعنىٰ: من غفر عن عجز وجهل بجرم الجاني فليغفر، أما أنت فلا تغفر إلا عن قدرة....

١/ ٢٩١: «فمنها ما يطمس البصر ويسقط الحبل». وفي الهامش (٢): «في الأصل: «يلتمس»، والمثبت من باقي النسخ الخطية». قلنا: الوارد في الأصل صواب محض، والمؤلف يشير إلىٰ قول النبي ﷺ في حديث عائشة رضي الله عنها: «اقتلوا ذا الطُّفيتين، فإنه يلتمس البصر ويصيب الحبل» أخرجه البخاري (٣٣٠٨) ومسلم (٢٢٣٢).

١/ ٣٧٢: «وأنَّ العبادةَ موجَبُ إلهيّته وأثرُها ومقتضاها، وارتباطُها بها كارتباط متعلَّق الصِّفات بالصِّفات وكارتباط المعلوم بالعلم، والمقدور بالقدرة، والأصوات بالسمع، والإحسان بالرحمة، والعطاء بالجود». قلنا: الواو قبل «كارتباط المعلوم» زادها بعضهم في أصلهم، بل في أصلنا أيضا، وزيادتها خطأ، فإن كل ما ذكر بعده هو من أمثلة ارتباط متعلَّق الصفات بالصفات. وقد خفي السياق علىٰ من زاد الواو.

١/ ٤٣٠: «وقولهم: ﴿أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا أَءِنَّا لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ أعجب». قلنا: في الأصل، ش: «فعجب»، فخالف المحقق أصله مع صحته ولم يشر إلىٰ فروق النسخ.

١/ ٥٦٠: «فجعله هاجرا بلا ذنب». قلنا: سقط كلمة «له» بعد «هاجرا»، وهي ثابتة في الأصل وغيره.

١/ ٥٦٨: «ومن أراد رضاي أراد أردت ما يريد، ومن». قلنا: كذا ورد النص ناقصًا، وقد سقط بعده: «تصرَّف بحولي ألنتُ له الحديد». وهذا السقط من أخطاء الطبع.

١/ ٧٧٠: «من خوف من الله، وحياء منه، والإطراق بين يديه». كذا أثبت «والإطراق» مع أن في الأصل وش: «وإطراق»، وهو الأنسب للسياق.

١/ ٧٨١: «والناس استقبلوا هذا الحديث». كذا أثبت النص دون إشارة إلىٰ خلاف بين النسخ، مع أن في الأصل: «والناس اشتغلوا بهذا الحديث» وهو موافق لما في أصلنا.

٢/ ١١٩١ «والجبروت». وفي الهامش (٣): «في الأصل والجميع: الجبرية، وهو خطأ. وما أثبته من المطبوع». قلنا: في المعاجم الجِبرياء والجبرية والجبروت كلها بمعنًىٰ. وليس شيء منها خطأ.

٢/ ١٢٠١ «فيصير عين مراد الرب هو عين مراد العبد». وعلق علىٰ «هو» (١): «هو ساقطة من الأصل وش، وما أثبته من باقي النسخ ولا يستقيم المعنىٰ إلا بها». قلنا: لا حاجة إلىٰ الزيادة، والمعنىٰ يستقيم بدونها كما لا يخفىٰ.

٢/ ١٢١٧ « فيعدله إحساسًا بالخلق». والصواب كما في النسخ: «فبعدُ له إحساس بالخلق».

٢/ ١٢٢٦ «وهذا أيضًا موضعٌ لا بدَّ من تجريده». والصواب: «لا بد من تحريره».

٢/ ١٢٣٨ «يا لله!». صوابها: «تاللهِ».

٢/ ١٢٤٠ «ما يبغضه الله». سقط قبلها: «القسم الثاني من السماع»، كما في الأصل.

٢/ ١٢٥٨ «بالغناء المقرون بالمعازف والشادن». والصواب: «الشاهد» كما في الأصول، وهو الأقرب للسياق خلاف ما ادعاه في الهامش.

٢/ ١٢٥٦ «ويسمعونها ويتدارسونها». في عامة النسخ: «ويَسمعونها ويُسمعونها ويتدارسونها» سقط في المطبوع الفعل الثاني.

٢/ ١٣٢٣ «وكان بعض الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وهو حذيفة». قلنا: «وهو حذيفة» ليس في الأصل وش وغيرهما. والزيادة من أحد القراء تحت السطر في نسخة دار الكتب (ع). وهو خطأ، فالأثر المذكور عن أبي الدرداء. والمحقق أثبت الزيادة دون أي إشارة.

٢/ ١٥٠٥ «من إقباله عليه». صوابه: «مراقبًا له» كما في الأصل.

٣/ ١٧٧٦ « وتوكُّله أعظم توكُّلٍ. وقد قال الله: ﴿فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّكَ عَلَى الْحَقِّ الْمُبِينِ﴾، وفي ذكر أمره بالتوكُّل مع إخباره بأنَّه علىٰ الحقِّ...». سقط من المطبوع ما تحته خط.

٣/ ١٨٩٩ «والراحة والتعب والسقم». سقط «والصحة» قبل «والسقم».

٣/ ١٩٥٣ «وتضعف القوىٰ». صوابها كما في الأصل وغيره: «ويعصف الهوىٰ».

٣/ ٢١٢٢ «وأظن أن هذا مراد المحاسبي...» (الفقرة بتمامها في خمسة أسطر) ليست في الأصل ولا ش. وأثبتها المحقق من نسخة دار الكتب دون الإشارة إلىٰ ذلك.

٣/ ٢١٥٣ «إني لا أُطعم ضيفي البائتَ». وعلق عليه: «جميع النسخ (ضيفاي)، وما أثبته هو الصحيح لغة». قلنا: الذي في النسخ: «أضيافي»، ولا غبار عليه، ففي المعاجم أن الضيف يجمع علىٰ أضياف وضيوف وضياف وضيفان.

٣/ ٢١٥٣ «فلما طلع النهار». وعلق عليه أن الأصل «مَتَع»، فلماذا غيَّره؟ يقال: مَتَعَ النهار أي بلغ غاية ارتفاعه، وهو ما قبل الزوال.

٣/ ٢١٥٥ «ومن الجود به أن تبذله لمن يسألك عنه». سقطت «لم» قبل الفعل «يسألك»، فانقلب المعنىٰ.

٣/ ٢١٥٨ كتب بيتٌ من الشعر بصورة النثر: «لقبوه بحامض، وهو حلو، مثل من لم يصل إلىٰ العنقود». وهما شطران، والشطر الثاني يبدأ من «مثل».

٣/ ٢١٦١ «إنه من جود البذل». سقطت «أفضل» قبل «من».

٣/ ٢٢٠٠ «وهو منصب في جدول الطبيعة». الصواب «حدور» بمعنىٰ الدفع من أعلىٰ المجرىٰ إلىٰ أسفله.

٣/ ٢٢٢٤ «ويكف من عزمه». والصواب كما في الأصل: «غَرْبه». والغَرْب هنا بمعنىٰ الحدّة والنشاط.

٣/ ٢٢٢٨ «وقد صنَّف في ذلك ابن عبد البر كتابًا أسماه محن العلماء». قلنا: الصواب كما في النسخ «ابن زَبْر»، وهو عبد الله بن زَبْر الربعي، له كتاب «محن العلماء» من مرويات الحافظ ابن حجر في «المجمع المؤسس» (٢/ ٧٠)، والروداني في «صلة الخلف» (ص٤٢١).

٣/ ٢٢٣٨ «والبخيل والجبار». صوابه: «والبخيل والجبان» كما في النسخ.

٣/ ٢٢٧٤ «عمر بن عثمان المكي». صوابه: «عمرو».

٣/ ٢٢٩١ «فالزهد فيها لا يُفتِكَها». والصواب: «لا يُفِيتُكَها».

٣/ ٢٣٢٣ «ولكني أريد به الدُّوينا». والصواب: «الذَّوِيْنا».

٣/ ٢٣٦٥ «لا تأمروا حتىٰ يأمروا». والصواب: «... حتىٰ يأمر».

٣/ ٢٣٦٩ «كل شقي ومغتر ومدبر». والصواب: «مُعثَّر» مكان «مغتر».

وأكبر ما يؤخذ علىٰ هذه الطبعة أنه سقط منها شرحُ (منزلة الانبساط أو البسطة) بعد (٣/ ٢٣٠٠)، وهي موجودة في جميع النسخ وطبعة الفقي (٢/ ٣٥٤- ٣٥٩)، وعلىٰ هذا فهي طبعة ناقصة.

ومما يلاحظ عليها أيضًا أن المحققين لم يهتموا بضبط النص فيها إلا قليلا. نعم، ضبطوا متن المنازل، فبالغوا في ضبطه، ولكن شرح ابن القيم أيضا كان بحاجة شديدة إلىٰ ضبط ما يحتاج إلىٰ ضبطه، فإنه يعين علىٰ فهم الكلام.

ومما فاتهم أيضا أن الآيات في الأصل وغيره من النسخ القديمة وردت علىٰ قراءة أبي عمرو بن العلاء، ولكنهم أثبتوها علىٰ قراءة حفص، حتىٰ في المواضع التي بني فيها المؤلف استدلاله علىٰ قراءة أبي عمرو. ومن ذلك أن المؤلف لما ذكر طريقة القرآن في إسناد الخيرات والنعم إلىٰ الله تعالىٰ وحذف الفاعل في مقابله استدل بآيات منها قوله تعالىٰ في سورة النساء: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ﴾ [٢٣] ثم قوله: ﴿وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَآءَ ذَٰلِكُمْ﴾ [٢٤]، فحذف الفاعل في الآية الأولىٰ، وذكره في الثانية. فلما أثبتت الآية الثانية في طبعة الصميعي (١/ ١٨٦) علىٰ قراءة حفص بلفظ ﴿ وَأُحِلَّ ﴾ بطل استدلال المؤلف.

أما تعليقاتهم علىٰ الكتاب فهي تختلف من محقق إلىٰ آخر، وقد أطالوا

دون جدوىٰ في تخريج الأحاديث والآثار وأقوال الصوفية، وكان كثير منها غنيًّا عن الإطالة، وكذلك اهتموا بترجمة الأعلام[1]، والتعريف بالفرق والبلدان، وشرح المصطلحات الصوفية وتفسير الغريب وغير الغريب من الكلمات، وتوسَّعوا في ذلك حسب منهج التحقيق السائد في الجامعات. وفيما ذكروه أخطاء وأوهام لا نحب أن نخوض فيها. وهناك تقصير واضح في تخريج الشعر، فلم يعرفوا أبياتًا مشهورة في الدواوين والمختارات الشعرية وكتب الأدب، وأحالوا إلىٰ مراجع متأخرة بدلًا من المصادر القديمة.

أما الفهارس فاقتصروا منها علىٰ الفهارس اللفظية، ومع ذلك ففيها تقصير كثير، ففهرس الأعلام مثلًا لم يذكروا فيه إلا مكان ترجمة المحققين للعَلَم فقط، ولم يستوعبوا أماكن وروده في الكتاب دون تنبيه علىٰ ذلك، والعجيب أنهم ذكروا في الفهرس أماكن ترجمة العلم من كل مجلد، فكأنه فهرس لأماكن الترجمة لا للأعلام، فابن تيمية ــ مثلًا ــ ورد في الكتاب نحو ٨٠ مرة، ولم يذكروا إلا أربعة مواضع، والإمام أحمد ورد أكثر من ٥٠ مرة ولم يذكروا إلا أربعة مواضع، هي التي ترجمَه فيها كلُّ واحد منهم. وقُل مثل ذلك في جميع فهرس الأعلام، وربما تكررت الترجمة في مجلد واحد، وربما أحالوا إلىٰ رقم صفحة من مقدمة الكتاب! هذا نموذج لما وقع في فهرس الأعلام، وقد وقع مثله أو قريب منه في الفهارس الأخرىٰ!

(١) لم يحصل بين الباحثين تنسيق عند طبع الكتاب، فتكررت تراجم الأعلام في كل مجلد، فمثلًا (دلف بن جحدر الشبلي) تُرجم له في أربعة مواضع من الهوامش: ١٨٢٤، ١٨٥١، ٢٥٧٥، ٣٥٩٦، وفي كل ترجمة معلومات جديدة ومتناقضة!

منهج التحقيق

مضينا في تحقيق هذا الكتاب علىٰ المنهج الذي شرحناه في إصداراتنا التي سبقته لكتب الإمام ابن القيم رحمه الله.

واعتمدنا في إخراج هذا الكتاب علىٰ عشر نسخ خطية، ليس منها نسخة كاملة إلا نسخة تشستربيتي، والنسخةُ الحلبية تمثل ثلثي الكتاب فقط، وبقية النسخ تمثل المجلد الأول أو الثاني من الأصل. وكانت عمدتنا في إخراج نصه علىٰ النسخ القديمة التي نسخت في حياته أو في عصره، ونزلنا إلىٰ النسخ المتأخرة عند الحاجة خاصة في المجلدين الثالث والرابع من المطبوع، لفقدان كثير من أصول الكتاب الخطية في هذا القسم.

وقد وجد في بعض النسخ زيادات كما في نسخة دار الكتب المصرية المرموز لها بـ (ع)، فتعاملنا مع هذه الزيادات بحذر، ولم ندرجها جميعًا في متن الكتاب، إلا إذا اقتضاه النص، لأننا نرجح أن بعض الزيادات علىٰ الأقل من تصرف الناسخ مما وجده مهمّشا علىٰ طرر النسخة فظنه منها، كما سبق شرحه عند الحديث عن النسخ الخطية.

والكتاب شرح لكتاب الهروي منازل السائرين، فصدرناه حين ينقله المؤلف في أول الكلام في قوسين كبيرين ( ) وغمّقنا الخط، فإذا ما نقل منه في أثناء الكلام وضعناه كذلك بخط غامق ليتميّز عن كلام المؤلف، وعزوناه إلىٰ كتاب الهروي بتحقيق المستشرق دي لوجييه دي بوركي الدومنكي المنشور في مطبعة المعهد الفرنسي للآثار الشرقية سنة١٩٦٢م. وإذا اختلف ما نقله المؤلف عما في هذه الطبعة أثبتنا ما ذكره المؤلف وأشرنا إلىٰ الخلاف

في الهامش إذا كان مهمًّا.

رجعنا إلىٰ مصادر المؤلف لتوثيق النقول، وإلىٰ شروح المنازل خاصة شرح التلمساني الذي نقل منه المؤلف في مواضع وردّ عليه في مواضع كثيرة.

وثّقنا كلمات أهل التصوف من مصادرها، ولم نكتف بعزوها إلىٰ «الرسالة القشيرية» فقط وإن كانت مورد المؤلف في كثير من كلماتهم. وكان اعتمادنا علىٰ طبعة دار المنهاج لها، وقد صدرت حديثًا.

أثبتنا الآيات الكريمة علىٰ قراءة حفص مع تغيير الكلمات الفرشية إلىٰ قراءة أبي عمرو بن العلاء، لورودها كذلك في النسخ الخطية ولأنها القراءة التي كانت معروفة في عصر المؤلف.

واعتنينا ببقية مطالب التحقيق العلمي التي شرحناها مرارًا.

وقدَّمنا للكتاب بمقدمة شرحنا فيها كل ما يتعلّق بالكتاب وتوثيقه وموضوعه، ثم ختمنا الكتاب بفهارس لفظية وعلمية. والحمد لله رب العالمين.

نماذج من النسخ الخطية

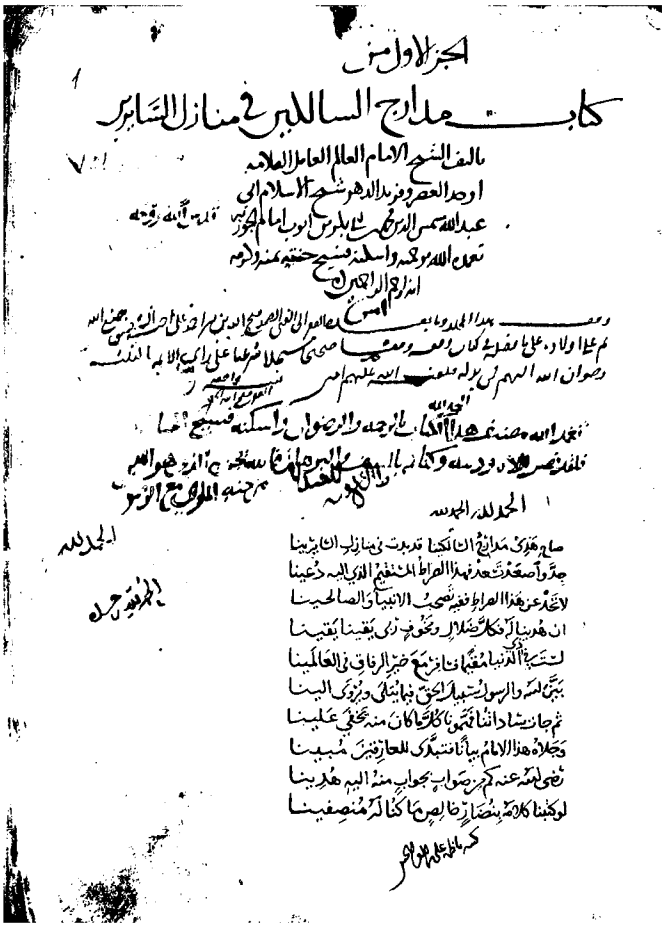
الجزء الأول من

كتاب مدارج السالكين في منازل السائرين

تأليف الشيخ الإمام العالم العامل العلامة

أوحد العصر وفريد الدهر شيخ الإسلام أبي

عبد الله شمس الدين محمد [illegible] أيوب إمام الجوزية

تغمد الله برحمته وأسكنه فسيح جنته آمين

الحمد لله رب العالمين

صلى هذا مدارج أن أكبنا تدبرت في منازل إياك نعبد وإياك نستعين

جدّ وأصعدت نحو هذا الصراط المستقيم الذي إليه دعينا

لأخذ عن هذا الصراط فيه نصيب الأنبياء والصالحين

إن هو إلا ضلال وخوف ردى يقينا بقينا

لتنبيه الألباب مغنيا فاز مع خير الرفاق في العالمين

ببين الله والرسول سبيل الحق فيه ينالى ويروى البينا

ثم جانبنا دائما فهو ناكل كما كان منه تخفى علينا

وجلاه هذا الإمام بيانا فتبدى للعارفين مبينا

رضي الله عنه كم من صواب بجواب منه إليه هدينا

لو كبنا كلامه بنضار خالص ما كنا لم منصفينا

كمل بحمد الله وعونه

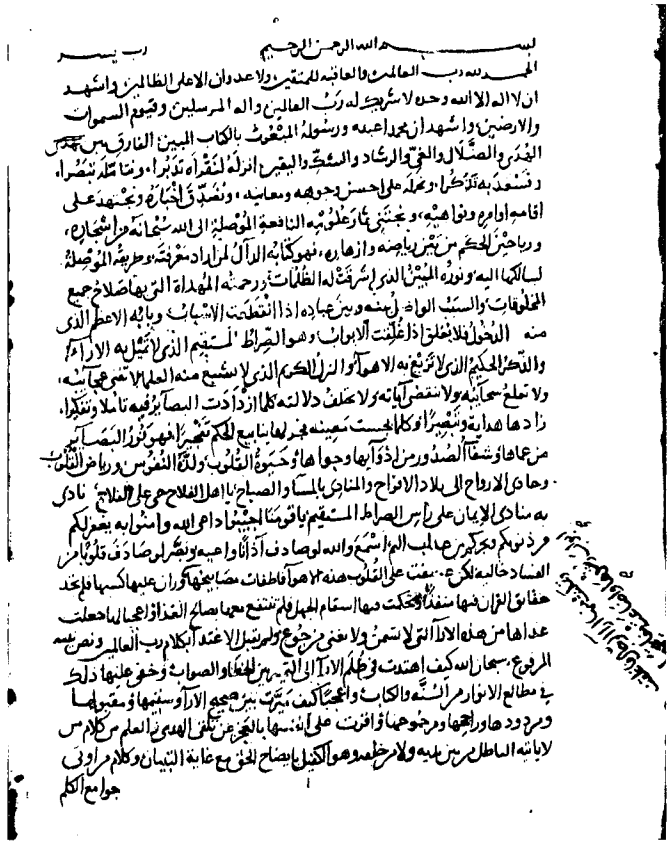

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر

الحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين ولا عدوان الا على الظالمين واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له رب العالمين واله المرسلين وقيوم السموات والارضين واشهد ان محمدا عبده ورسوله المبعوث بالكتاب المبين الفارق بين الهدى والضلال والغي والرشاد والسعادة والبغي انزله لتقرأه تدبرا، ونتلوه تبصرا، وتسعد به تذكرا، وعمله على احسن وجوهه ومعانيه، ونصدق اخباره ونجتهد على اقامة اوامره ونواهيه، ونجتني ثماره علوم به النافعة الموصلة الى الله سبحانه من اشجاره، ورياحين الحكم من تفتن رياضه وازهاره، فهو كتابه الدال لمن اراد معرفته، وطريقه الموصلة لب الكها اليه ونوره المبين الذي اشرقت له الظلمات وبرحمته المهداة التي بها صلاح جميع المخلوقات والسبب الواصل بينه وبين عباده اذا انقطعت الاسباب وبابه الاعظم الذي منه الدخول اذا غلقت الابواب وهو الصراط المستقيم الذي لا تميل به الاراء والذكر الحكيم الذي لا تزيغ به الاهواء والنور المبين الذي لا يشبع منه العلماء لا تنقضي عجائبه، ولا تملع سحائبه ولا تنقضي آياته ولا تخلق دلالته كلما ازدادت البصائر فيه تاملا وتفكرا، زادها هداية وتبصيرا وكلما احست عينه فجرها ينابيع الحكم تفجيرا فهو نور البصائر من عماها وشفاء الصدور من ذواتها وجلاء القلوب من صداها وحياة النفوس وريا رياض القلوب وحادي الارواح الى بلاد الافراح والمنادي بالمسا والصباح يا اهل الفلاح حي على الفلاح، نادى به منادي الايمان على راس الصراط المستقيم بأقوم ما اجيبوا داعي الله وامنوا به يغفر لكم من ذنوبكم ويجركم من عذاب اليم اسمع والله لو صادف آذانا واعيه وبصائر صادف قلوبا من الفساد خالية لكن ... بقيت على القلوب هذه الاهواء قاطعات مضايقها كورانا عليها كسيها فلم تخد حقائق الزلفى فيها سفدا وتحكمت فيها اسقام الجهل فلم تنتفع معها بصالح الغذاء اذا صحت لها اعدائها من هذه الآلة التي لا تسمن ولا تغني من جوع ولم تقبل الا عند اهل الكلام رب العالمين ونصب المرجع سبحان الله كيف اهتدت قلوبهم الى الطريق الى الجنة وكيف ضلت عن الصواب وخفي عليها ذلك في مطالع الانوار من السنة والكتاب وانعجبا كيف تبرت ببرهيج الآراء وسنيها ومغربها ومرددها وراجحها ومرجوحها وافترت على انفسها بالعجز عن تلقي الهدى من العلم من كلام من لا ياتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه وهو الكتاب الناصح الغني مع غاية البيان وكلام مراوي جوامع الكلم

الصفحة الأولى من نسخة قيون أوغلو (ق/ الأصل)

وهو على عرشه والروح في البدن وقد عدم الاشارة الى ذلك وهذا القرب الباني القصد
والطالب هو المرتبط بالقصد فيستحيل وجوده مدرنه وكلما ازداد طلبه والقصد انه كان
هذا القرب اقوى فان قيل فكيف نصنع بقوله تعالى ولقد خلقنا الانسان ونعلم ما توسوس به
نفسه ونحن اقرب اليه من حبل الوريد قيل هذه الآية فيها قولان الناس احدهما انه قرب بعلم
والمعنى انه قرب بعلم وحبل الوريد هو حبل العنق عرق بين الحلقوم والوجين من قطع مات
صاحبه واختار الفارسي هذا القول الثاني انه قرب من العبد بملائكته الذين يصلون الى قلبه فتكون اقرب اليه من ذلك
القرب اختار شجاع سمعته يقول هذا سئل قوله نحن نقص عليك احسن القصص وقوله فاذا
قرأناه فاتبع قرآنه فان جبريل عليه السلام هو الذي تصدى له باسم الله فنسب تعليمه اليه اذ
هو بامره وكذلك جبريل هو الذي قرأه على كان صحيح البخاري عن ابن عباس نفسير هذه الآية
فاذا قرأناه سولنا انصت لقراءته حتى يقضيها قلت لم تاول الآية بان ذلك قال ولقد خلقنا الانسان
ونعلم ما توسوس به نفسه قال ولقد خلقه الانسان انا هو بالاسباب وخلق الملكين قلت
وفي صحيح مسلم من حديث حذيفة بن اسيد رضي الله عنه ان خلق النطفة فيقول الملك الذي يخلقه
يا رب اذكر ام انثى فيكتب ام غير سوي فيقضي ربك ما شاء ويكتب الملك ثم يسعى الخالق
وحده كما بان ذلك سهل على الملك باذنه ومشيته وقدرته في الخلق فان افعالهم وخلقهم خلق له
سبحانه فانه خالق على الحقيقة غير ان المقصود ان هذا موضع صلت فيه اقدام وزلت فيه اقدام
واشتبه فيه معية العلم والقدرة والاحاطة بالقرب واشتبه فيه اثار قرب المحبة والرضا والموالاة
وغلبة ذكر ومراقبة بقرب ذاته واشتبه فيه ماني الدنيا في الخارج واشتبه فيه اضمحلال شهود
الرسم والفناء عن الخلق بعدمه وفنائه واشتبه فيه اثار الصفات بحقيقتها وانوار المرئي بانوار
الذات واصحابها لتمكنهم الحال والذوق كما تفتقر الى ان العلم لا يصعد اليه وفي هذا كفاية
والله المستعان

انتهى الجزء الاول من كتاب مدارج السالكين منازل السائرين

وتلوه الثاني وهو منازل اياك نعبد واياك نستعين منزلة منزلة باب

الصفحة الأخيرة من نسخة قيون أوغلو (ق/ الأصل)

الأول من مدارج السالكين
في منازل السائرين
تأليف الشيخ الإمام العالم العامل العلامة أوحد العصر
إمام المتأخرين وناصرها في المتأخرين شيخ الإسلام
أبي عبد الله شمس الدين محمد بن أبي بكر أيوب
إمام الجوزية تغمده الله برحمته
وأسكنه بحبوحة جنته وكرمه
الحمد لله
صلاح هدى مدارج السالكينا قد بدت في منازل السائرينا
جدّ واسعدت سعد نهد الصراط المستقيم الذي اليه دعينا
لا تجد عن هذا الصراط ففيه تصحب الانبياء والصالحينا
ان هدينا له فكار ضلال وحتوف لربّي يقينا بقينا
لست في ذي الانام مقيما نشاذ مع ضيق الآفاق في العالمينا
بيّن لله والرسول شيئاً يجن فيما يتلى ويروى الينا
ثم جاءت شذاذا فهو ما كان منه يحمى عرانينا
وجلاه هذا الامام بيانا فتبدّى للعارفين مبينا
رضي الله عنه كم من صواب بجواب منه اليه هدينا
لو كتبنا كلامه بنضاب خالص ما وفّا له بنصف معشارا
كمّلها علي العواكي

الصفحة الأخيرة من نسخة حلب (ل)

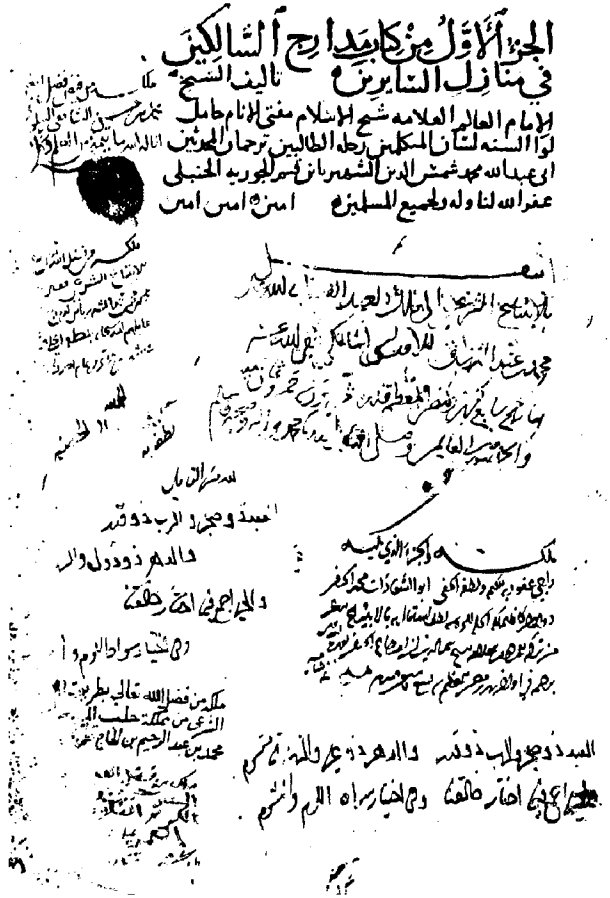
الجزء الأول من كتاب مدارج السالكين
في منازل السائرين
تأليف النسخ
الإمام العالم العلامة شيخ الإسلام مفتي الأنام حامل
لواء السنة لسان المتكلمين رحلة الطالبين ترجمان المحدثين
أبي عبد الله محمد شمس الدين الشهير بابن قيم الجوزية الحنبلي
غفر الله له ولجميع المسلمين آمين آمين

صفحة العنوان من نسخة جامعة الإمام (م)

والبعاد أو الفرق بما يحبه ويرضاه ومن ما يبغضه ويسخطه فهو في مقام الفرق المالي
والمحصل للعبد درجة الاسلام فصلا عن مقام الاحسان الذي هو المعبر عنه صحة الاتصاف
بالاسلام البتة وهو الذي كان الجنيد رضي الله عنه يوصي اصحابه ويعلمهم اياه فالفرق الذي وانما
هي اثنان الفرق الاول فرق بالطبع والفرق وهذا فرق بالامر والجمع اثنان جمع وفرق
وهو جمع اهل الاستقامة والتوحيد وجمع بلا فرق وهو جمع اهل الزندقة والالحاد والمراد بالاستقامة
صلاح فرق لا جمع فهو مذموم ناقص مجذوم وصاحب جمع بلا فرق فهو ملحد مدعوم وصاحب
فرق وجمع تمام الفرق الجمع واللذين في الوجود هو المستقيم الموحد الفارق وهذا اصاب
الحقيقة المالكة الجامعة هو عين الاستقامة واما مجمود الحقيقة الكونية او الالهية والقائمين
فامر مستدرك من الموحدين والكفار وان كان مقدورا لله وقضاه وازلته وابديته فاذا استقر
في هذا المجمود وفني عن سواه فقد شهد الحقيقة واما قول لا كتاني يحقق عن شاهد
الحقيقة ان مجمودها هو الكبير الاكبر اعمال الفرق والحقيقة لا مدواع لها العمر ان الحقيقة
مودعة احدية نور اينه فلا يدرك والطالبة العمر وروحه لسبحانه والام تمد الحضرة واما فضل الزوج
لا علما فالدعوى نسبة الحال وغيره الى نفسه واشكاله الاستقامة لا صح الا تركها سواء كانت حقا
او بطلانا فان الدعوى الصادقة تطمس نور المعرفة فكيف بالكاذبة واما قوله لا علما الى لا يلزم العالم
له على ترك الدعوى مجرد علمه بفساد الدعوى وصفاتها للاستقامة واداتركها لكون تركها
لكون العلم قد نفى عنها ملكون تاركا لها ظاهرا لا حقيقة او تاركا لها لفظا فانها محال الا ان
يراد به قد قام بحق العلم في تركها فيتركها قولا فعلا ترك حالا وحقيقة كما مر ان ترك
نفس محبته حالا وحقيقة واداحقق انه ليس له من الامر شيء كما قال الله لخير خلقه على الاطلاق
ليس لك من الامر شيء ترك الدعوى شهودا وحقيقة وحالا واما القناع نور اليقظة فهو الروح في
اليقظة والراقطي نورها نظير العقل بل سد من ضبطه ويرى ليس ذلك المحروب المحجوب
منه حفظ الله له لان ذلك لاصل محفظه واحتراز من هذا بلاشة امور ضبطه واستدامة لها
وشهود ان ذلك لمحض عناية الملك فليس من نور اليقظة بحفظه الله له وكان الصحو رحمة الله
تشير الى الاستقامة وهذه الدرجة لا تحصل بكتاب وانما هو محمود موهبة فانه قال في الاولى الاستقامة
على الاجتهاد وفي الثانية استقامة الاحوال لا كتاب والحفظ وسارعة مني لك موجبة وان لم
تكن فحصيلة كتابة على الباب الى يجعل صاحبها على هذا المقام نعم الذي يسمى هذا المقام

الصفحة الأخيرة من نسخة جامعة الإمام (م)

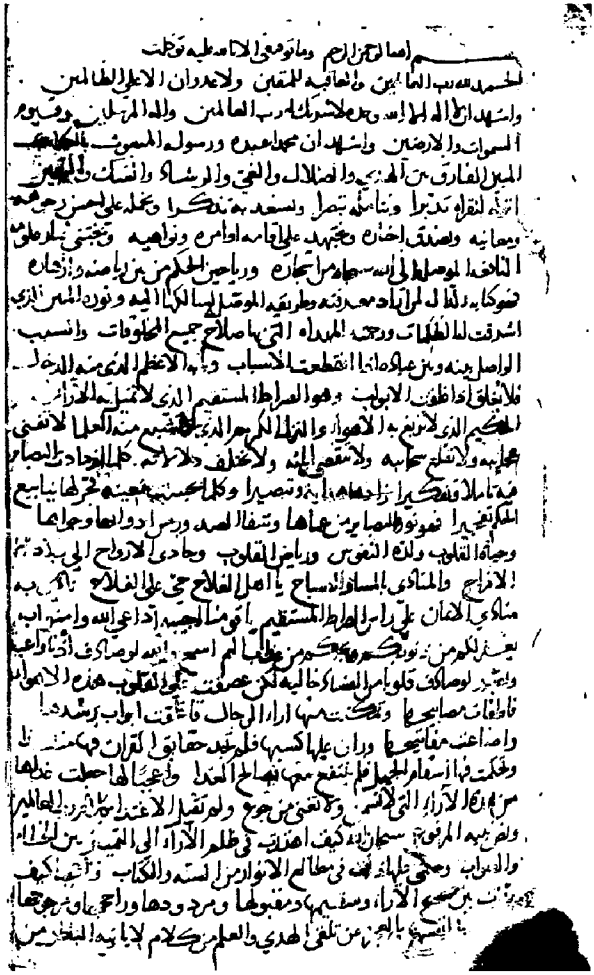

الصفحة الأولى من نسخة تشستربيتي (ش)

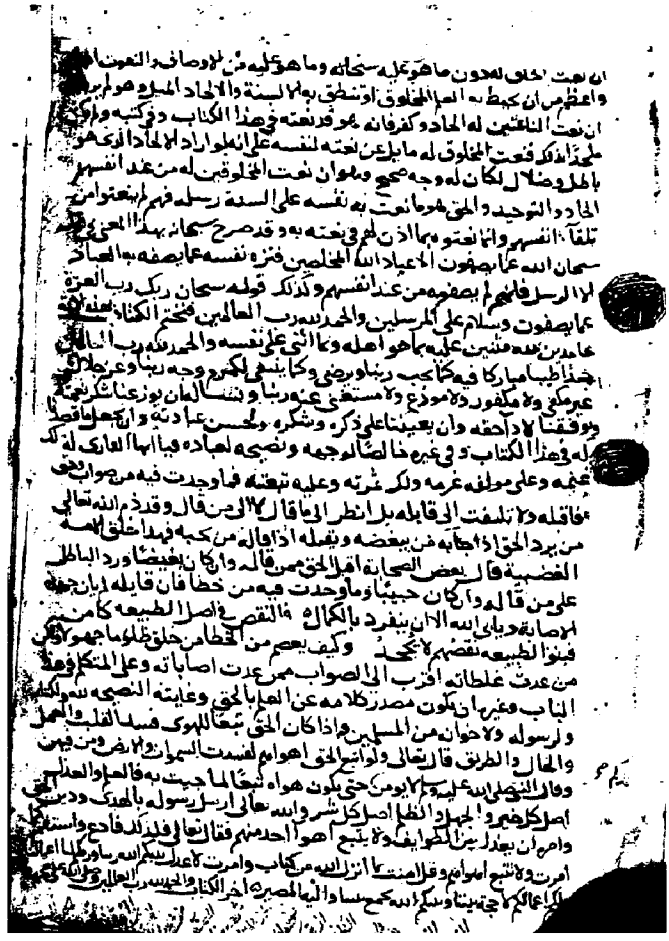

الصفحة الأخيرة من نسخة تشستربيتي (ش)

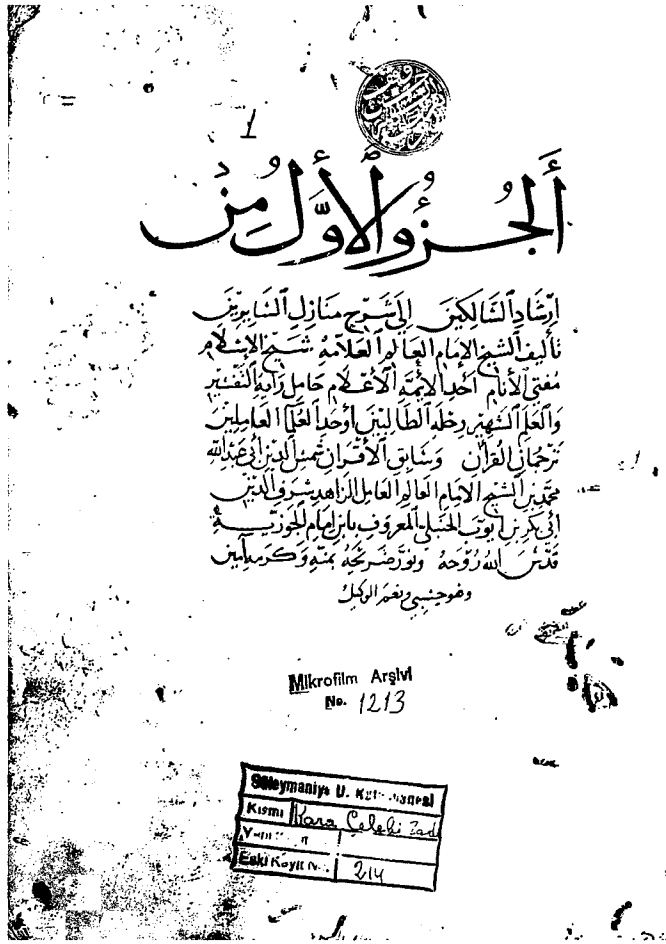

صفحة العنوان من نسخة قره جلبي زاده (ج)

الى شرح منازل السايرين تلوه في المجلد الثاني ان
شاء الله تعالى فصل ومن منازل اياك نعبد
واياك نستعين منزلة الاشارة والحمد لله العالمين

جزاه الله على يد العبد الفقير الى ربه القدير المعترف بالزلل والتقصير المستعين
بربه ان يجيره من عذاب السعير انه على ما يشاء قدير الراجي توبة ربه عليه قبل الندم
عليه اعز عباد الله تعالى واحوجهم الى عفوه ومغفرته المعترف بتفريطه في يومه وامسه
ابي بكر بن احمد بن محمد بن احمد بن محمد بن عمر بن ابي بكر بن عثمان المعروف بابن القاضي
البعلبكي الحنبلي الصوفي عفا الله له ولوالديه ولمن نظر في هذا الكتاب ولمصنفه ومالكه
ولمن دعا لهم بالمغفرة والرحمة وكان الفراغ منه صبحي يوم الاحد سادس شهر ربيع
الآخر من شهور سنة ثمانين وسبع مايه من الهجرة النبويه احسن الله تقضيها آمين
حمد وعافيه بمنه وكرمه

الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد نبي التوبة ونبي الرحمة خاتم النبيين وعلى آله واصحابه
وازواجه والتابعين لهم باحسان الى يوم الدين وسلم تسليما كثيرا الى يوم الدين

حسبنا الله ونعم الوكيل
الحمد لله رب العالمين

الصفحة الأخيرة من نسخة قره جلبي زاده (ج)

الجزء الأول من إرشاد السالكين
في شرح منازل السائرين

تأليف الشيخ الإمام العالم العلامة الأوحد
الحافظ المجتهد العابد القدوة إمام الأئمة
قدوة الأمة علامة العلماء وارث الأنبياء
آخر المجتهدين برهان الإسلام محجة الأعلام
برهان المتكلمين قامع المبتدعين ذي
العلوم الرفيعة والفنون البديعة
محيي السنة ومن عظمت بركته علينا
المنة وتمت به على أعدائه الحجة
واستنارت ببركته وهديه المحجة
شمس الدين أبي عبد الله محمد بن إمام
الجوزية الزرعي قدس الله روحه وأثابه الجنة
آمين يا رب العالمين

صفحة العنوان من نسخة ولي الدين – المجلد الأول (ن)

الصفحة الأخيرة من نسخة ولي الدين – المجلد الأول (ن)

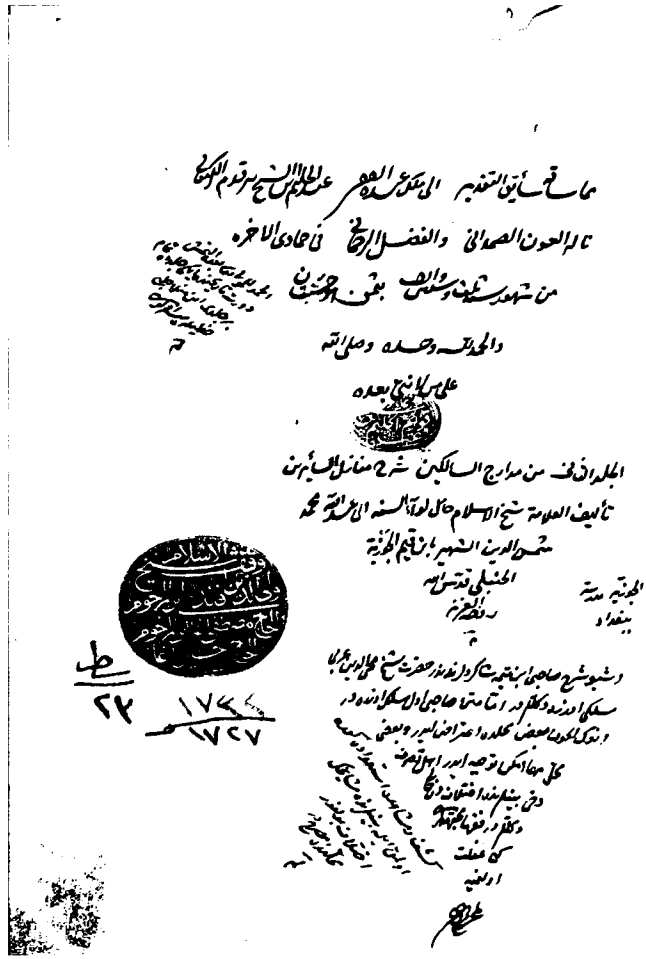

صفحة العنوان من نسخة ولي الدين – المجلد الثاني (د)

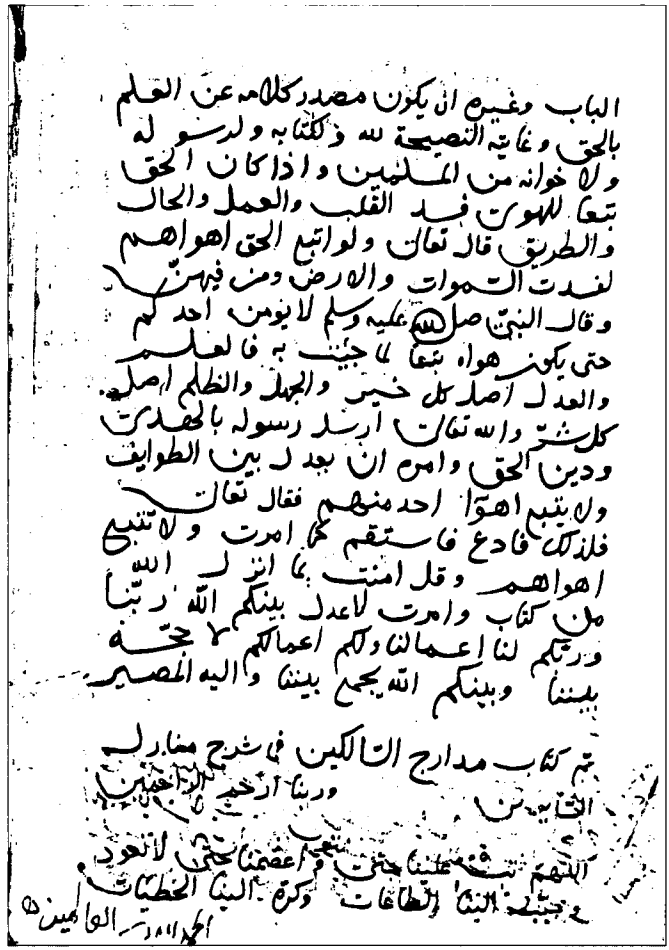

الصفحة الأخيرة من نسخة ولي الدين – المجلد الثاني (د)

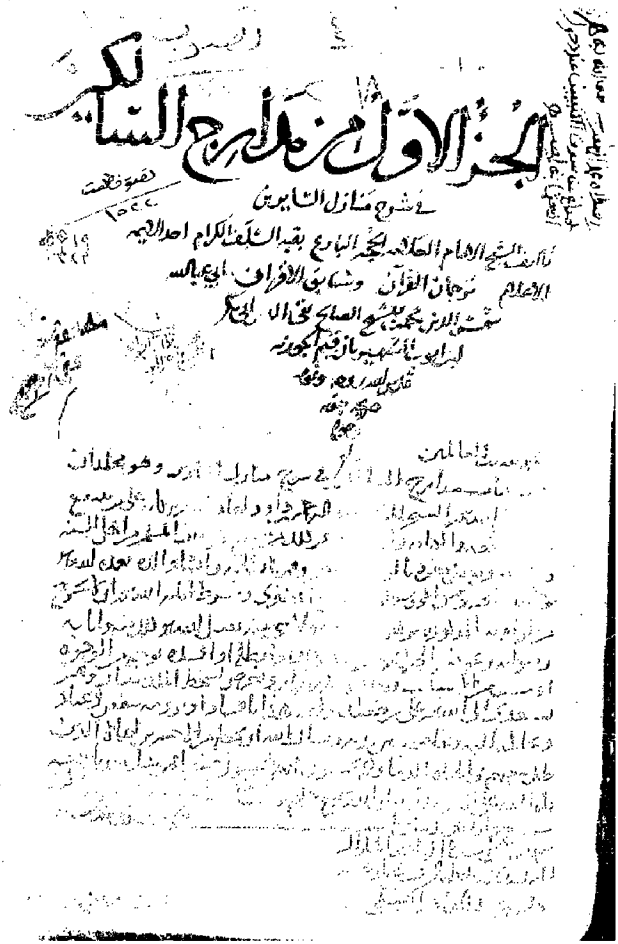
الجزء الاول من مدارج السالكين

صفحة العنوان من نسخة دار الكتب المصرية (ع)

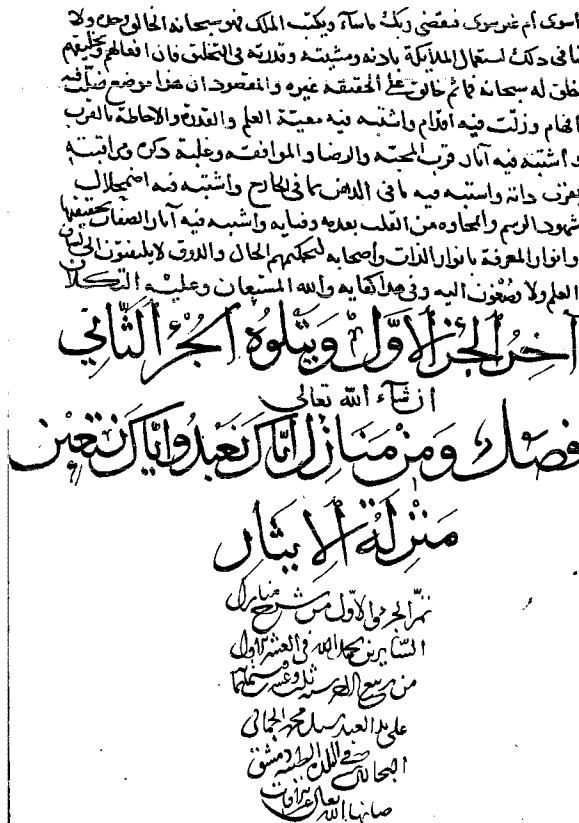

الصفحة الأخيرة من نسخة دار الكتب المصرية (ع)

صفحة العنوان من النسخة التيمورية (ت)

وزر الباطل على من قاله وان كان حبيبا وما وجدت فيه من خطا فان قائله رحمه الله تعالى لم يال جهدا في الاصابة وبابى الله الا ان ينفرد بالكمال فالنقص في اصل الطبيعة كما شئ فسوى الطبيعة معصوم لا يحيد ❁ وكيف يعصم من الخطا من خلق ظلوما جهولا ولكن لو جمدت غلطاته اقرب الى الصواب من عدت اصاباته وعلى المتكلم في هذا الباب وغيره ان يكون مقصده كلامه عن العلم بالحق وغايته النصيحة لله تعالى وكتابه ولرسوله صلى الله عليه وسلم ولاخوانه من المسلمين واذا كان الحق تبعا للهوى فسد القلب والعمل والحال والطريق قال الله تعالى ولو اتبع الحق اهواءهم لفسدت السموات والارض ومن فيهن وقال النبي صلى الله عليه وسلم لا يؤمن احدكم حتى يكون هواه تبعا لما جئت به فالعلم والعدل اصل كل خير والجهل والظلم اصل كل شر والله سبحانه ارسل رسوله صلى الله عليه وسلم بالهدى ودين الحق وامره ان يعدل بين الطوائف ولا يتبع اهواءهم فقال تعالى فلذلك فادع واستقم كما امرت ولا تتبع اهواءهم وقل امنت بما انزل الله من كتاب وامرت لاعدل بينكم الله ربنا وربكم لنا اعمالنا ولكم اعمالكم لا حجة بيننا وبينكم الله يجمع بيننا واليه المصير

اخر الكتاب

والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم

قال الناسخ لا يمر على نفسه ولمن اراد الانتفاع به ممن هو من اهل ذلك فانه قد جاء لا تعطوا الحكمة غير اهلها فتظلموها ولا تمنعوها اهلها فتظلموهم وكان الفراغ من نقله حادي عشر ربيع الاول سنة خمس وستين وسبعمائة على يد اقل عبيد الله واحوجهم الى رحمته عمر بن محمد بن عمر بن علي بن ابي بكر غفر الله له ولوالديه ولمشايخه ولاخوانه ولمن دعا له ولهم ولسائر المسلمين يا غفور يا رحيم يا ودود

بسم الله الرحمن الرحيم

الفراغ من تسويد هذا الكتاب واعادته صبح يوم الجمعة المبارك لعله ثامن شهر جمادى الاولى المنتظم في سلك شهور سنة سنة وثمانين بعد المايه ولا تنس العبد المذنب وارحم الله من اعانني على رقمه وآمد محياه من رقم باسمه وللسيد الى الشيخ العلامة المفضال حسنة الدهر فما نسان عين الكمال محي الدين والاسلام عبد الله بن محيي الدين احيى الله به سنة بعد الامام صلى الله وسلم عليه وعلى آله الكرام وصحبه الاعلام بقلم افقر العباد اليه واحوجهم الى لطفه وعفوه مغفور عبد الله بن محمد بن ناصر الدين يضع الله بعيوبه غفرته وجعل يومه خيرا من امسه بمحمد وآله

بمحروسة صنعا اليمن حرسها الله من طوارق الفتن بحق سيدنا محمد صلى الله وسلم عليه وعلى آله

اللهم ما سئلت به فقمه ومنا المعذب به فلا تسلبه وما ستر تبلا تهتكه وما غفرته يا غفور يا ارحم الراحمين ❁ سبحانك لا يحصي ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك

وصل يا رب على رسولك سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

الصفحة الأخيرة من النسخة التيمورية (ت)

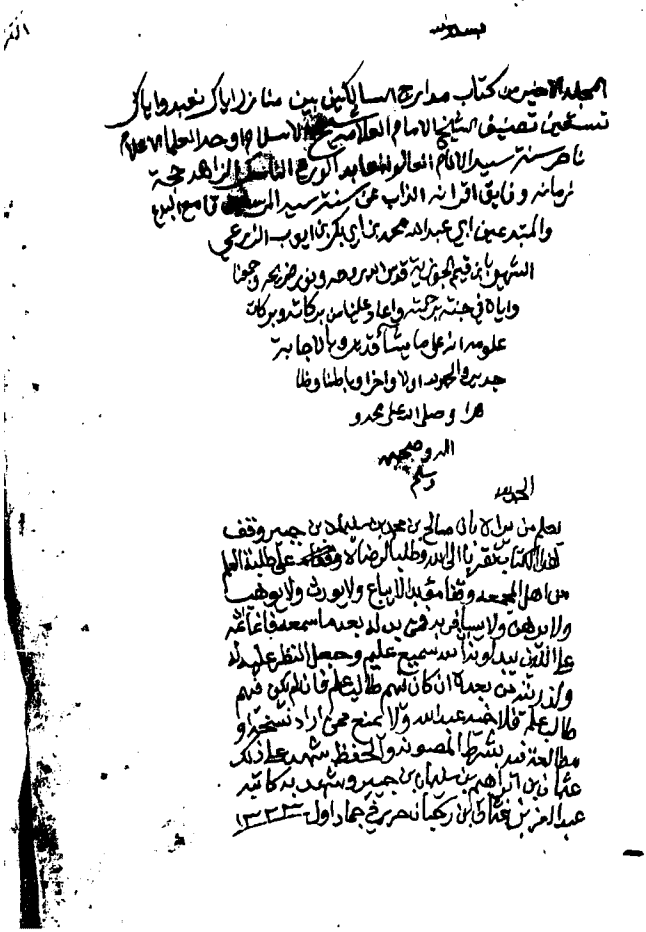

صفحة العنوان من نسخة مكتبة سليمان بن عبد الله الخاصة (ر)

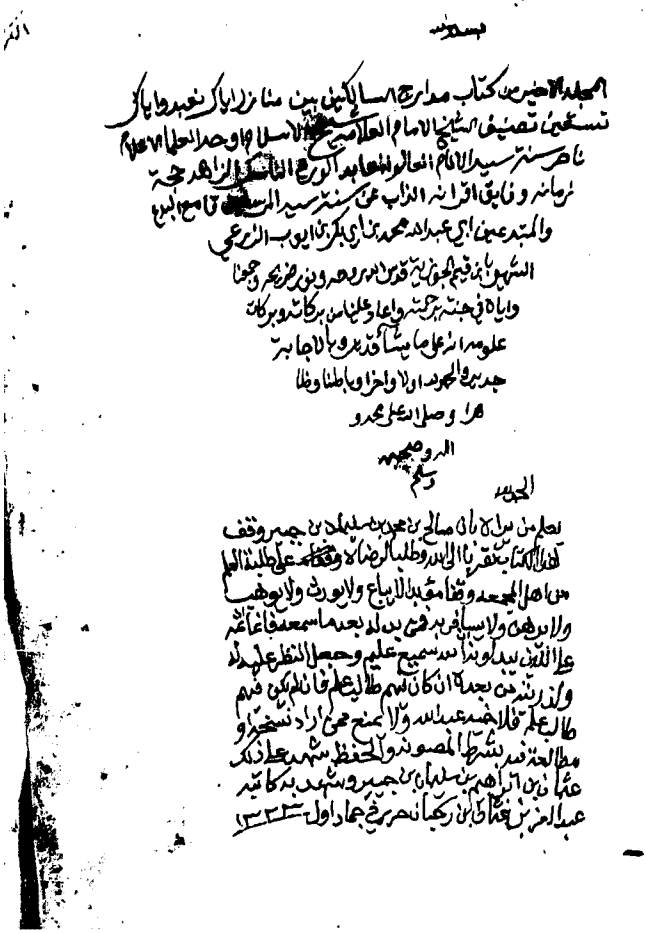

الصفحة الأخيرة من نسخة مكتبة سليمان بن عبد الله الخاصة (ر)